المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏⴰⴳⴳⴰⵔ ⴰⵏⴰⵎⴰⵡⴰⵙ

Conseil Economique, Social et Environnemental

المقاولة الذاتية
رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 27/2016

www.cese.ma

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المقاولة الذاتية
رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم

إحالة ذاتية رقم 2016/27

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الإيداع القانوني : 2019MO3366

ردمك : 978-9920-9621-8-6

ردمد : 2335 - 9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة: CanaPrint

إحالة ذاتية رقم 2016/27

- بناء على المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- استنادا إلى قرار المجلس بإعداد تقرير حول موضوع التشغيل الذاتي في إطار إحالة ذاتية؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول «المقاولة الذاتية: رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم» خلال الجمعية العامة السادسة والستين المنعقدة بتاريخ 29 شتنبر2016.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

المقاولة الذاتية
رافعة للتنمية وإدماج القطاع غير المنظم

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

رئيسة اللجنة : السيدة نجاة سيمو

مقرر اللجنة والموضوع : السيد محمد موستغفر

الفهرس

ملخص 11

تمهيد 19

مقدمة 21

القسم الأول: التشغيل الذاتي وتقييم برامج الدعم وآليات الإدماج 23

1. **المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية للبطالة والتشغيل** 24

1.1. أهم مميزات تطور السكان بالمغرب 24

2.1. تأثير تطور السكان على سوق الشغل بالمغرب 26

3.1. سوق الشغل بالمغرب وإشكالية البطالة 33

4.1. خلاصة 34

2. **التشغيل الذاتي بالمغرب: تشخيص وتحليل الوضعية الراهنة** 36

1.2. مفهوم التشغيل الذاتي 36

2.2. تطور التشغيل الذاتي وخصائص العاملين بالقطاع 37

3.2. التوزيع المجالي للتشغيل الذاتي 39

4.2. أهم قطاعات التشغيل الذاتي وتطور مناصب الشغل المحدثة 39

5.2. هشاشة الظروف المعيشية للمشغلين الذاتيين 41

3. **تشخيص وتحليل وضعية القطاع غير المنظم بالمغرب** 42

1.3. مفهوم القطاع غير المنظم داخل الاقتصاد 42

2.3. مميزات القطاع غير المنظم في المغرب 43

4.3. بعض خلاصات تشخيص القطاع غير المنظم 47

4. **سياسات عمومية بهدف دعم التشغيل والتشغيل الذاتي** 47

1.4. مرحلة المخططات العمومية 1980-2004 48

2.4. السياسة العمومية للتشغيل (ابتداء من 2005) 50

القسم الثاني: آفاق دعم ومواكبة التشغيل الذاتي ورهانات إدماج القطاع غير المنظم 54

1. **مجالات التشغيل الذاتي وقراءة في تطبيق القوانين (قانون المقاول الذاتي)** 54

1.1. مجالات التشغيل الذاتي 54

2.1. برامج دعم التشغيل الذاتي في إطار تنوع مجالات التشغيل الذاتي 55

3.1 .مقتضيات وإجراءات تفعيل قانون المقاول الذاتي: قراءة في قانون المقاول الذاتي..... 57
2.المقاربة القطاعية والمجالية للتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم.....61
2. 1 .تقييم أداء المقاربة القطاعية، والجهوية والمحلية للتشغيل الذاتي.....61
1. 1 ..تفعيل المقاربة القطاعية لإنعاش التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم 64
3. 2 .تقييم أداء المقاربة الجهوية والمحلية للتشغيل الذاتي 68

القسم الثالث: مقاربة التجارب الدولية في دعم المبادرة وإدماج القطاع غير المنظم 70

1. أهم التجارب الأجنبية في دعم المبادرة والتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم 70
1. 1 .الولايات المتحدة الأمريكية: نظام فريد لدعم المبادرة 70
2. 1 .دعم وتأطير وتطور التشغيل الذاتي في فرنسا 72
3. 1 .كندا: شراكة القطاع العام والخاص والجامعة لدعم المقاولة الذاتية 75
4. 1 .البرازيل: محاربة الفقر والهشاشة عبر إدماج القطاع غير المنظم..... 76
5. 1 . الهند: دعم المقاولة الذاتية بالتكنولوجيا وولوج الصفقات العمومية 77
6. 1 . السينغال: إنشاء الأسواق النموذجية لتنظيم الباعة المتجولين 77
7. 1 . إندونيسيا: المقاربة التشاركية للمدينة في إدماج الباعة المتجولين..... 78
2. أهم خلاصات التجارب الأجنبية..... 80
1.2 . إطار قانوني يوفر حماية شاملة للمقاول الذاتي..... 80
2. 2 . هيأة مصاحبة تعنى بدعم المبادرة 80
3. 2 .التمويل 81
4. 2 .التكوين والمواكبة 81
5. 2 .الشراكة مع الجامعة والقطاع الخاص 81
6. 2 .مقاربة محلية في إدماج القطاع غير المنظم..... 81
7. 2 .مقاربة تشاركية لهيكلة الوحدات غير المنظمة..... 81

القسم الرابع: توصيات المجلس.....82

1.4. من أجل تحفيز المبادرة المقاولاتية والمساهمة في إدماج القطاع غير المنظم 82
2.4. من أجل اعتماد استراتيجية وطنية للمبادرة المقاولاتية ذات أبعاد جهوية.....83
3.4. التوصيات العملية من أجل دعم التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم.....85

ملاحق.....91

ملخص

تناول المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمدة أشهر دراسة موضوع التشغيل الذاتي بالمغرب، وذلك بناء على إحالة ذاتية أسندت للجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية التي أعدت في هذا الصدد تشخيصا للوضعية بمساهمة جميع المتدخلين والفاعلين وبمساهمة جميع أعضاء المجلس، كما اعتمدت مقاربة دولية تهدف إلى إيجاد أنجع التجارب في مجال وضع برامج فعالة لدعم المقاولة الذاتية في المغرب عن طريق اختيار ما هو أنسب للتجربة المغربية.

ويعتبر التشغيل الذاتي أحد أهم آليات تنمية روح المقاولة عبر المبادرة الذاتية، وهو يضم كلا من العمل الحر والعمل المستقل، وبالنظر إلى إمكانية توفير فرص شغل مهمة فهو يمثل وسيلة يجب دعمها بهدف محاربة ظاهرة البطالة.

يتناول القسم الأول من التقرير مسألة التشغيل الذاتي وتقييم برامج الدعم وآليات الإدماج:

ظل المغرب منذ بداية الثمانينات يواجه معضلة البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، حيث تم إطلاق عدة مبادرات لإنعاش التشغيل الذاتي، من بينها برنامج «قروض المنعشين الشباب» سنة1987وبرنامج «مقاولتي» سنة 2006، الذي ما انفكت الدولة من خلاله تبذل قصارى جهودها لإنعاش التشغيل، غير أن هذه الجهود لم تأت أكلها، مما أدى إلى اتساع قطاع التشغيل الذاتي غير المنظم كبديل للبحث عن الدخل وتحسين ظروف المعيشة.

ويشكل التشغيل الذاتي، سواء كان منظما أو غير منظم، إحدى الآليات التي تساهم في الحد من البطالة وفي خلق فرص الشغل، وذلك من خلال إنشاء المقاولات الذاتية. ويمثل التشغيل الذاتي 32,5% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين سنة 2014 مقابل 29,9% سنة 2000 مع حضور ضعيف للنساء بنسبة 14,4%. هذا وتعرف هذه النسب عدة تغيرات، فنتيجة للتحول الديموغرافي والاجتماعي الذي يشهده المغرب، انتقلت نسبة السكان النشيطين المحتملين (59-15 سنة) من 61,2% سنة 2004 إلى 62,4% سنة 2014. ويرتقب أن تستمر في الارتفاع لتبلغ أكثر من 63% في أفق 2030، أما الفئة العمرية 60 سنة وما فوق فقد انتقلت نسبتها من8,1% سنة 2004 إلى 9,6% سنة 2014 ويرتقب أن تنتقل إلى 15,3% في 2030 .ولقد عرف المغرب وتيرة تمدن سريعة، بحيث انتقل هذا المؤشر من 29% سنة 1960 إلى 60,3% سنة 2014 ويرتقب أن يصل إلى 65% في أفق 2030.

كما أن الأمية، بين الجنسين أو حسب مجالات الإقامة والجهات، كان لها تأثير كبير، بحيث وصلت هذه النسب إلى 32% على الصعيد الوطني سنة 2014 مع تسجيل 60,4% عند النساء القرويات. بينما شهد مؤشر الفقر اتجاها تنازليا في الفترة ما بين 2001 و2014: نسبة الفقر المطلق ذي العتبة المرتفعة: من 15,3% إلى 4,2%؛نسبة الهشاشة: من 22,8% إلى 11,5%؛نسبة الفقر المتعدد الأبعاد: من 28,5% (2003) إلى 6,0%.

ويشهد عرض سوق الشغل في المغرب انخفاضا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بنسب النشاط، وذلك على جميع المستويات. ومن بين أسباب هذا الانخفاض تحسن مؤشر التمدرس لدى الفئة العمرية 24-15 سنة وكذلك النسب الكبيرة للبطالة التي تدفع الباحثين عن الشغل التخلي عن البحث على عمل. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن 28% من الشباب ليسوا لا في المدرسة ولا في سوق الشغل ولا يتم اعتبارهم كباحثين عن عمل.

ويفسر انخفاض معدل النشاط لدى السكان البالغين 15 سنة وما فوق نتيجة التحول الديموغرافي الذي يعرفه المغرب حيث أن عدد السكان النشيطين المحتملين ارتفع ما بين2000 و2014 بـ 23,9% مقابل 15,7%. ومع استمرار هذا الانخفاض لنسب النشاط، سينعكس التحول الديموغرافي سلبيا على مستوى الادخار والاستثمار مع ارتفاع مؤشر الاعالة الاقتصادية.

كما يعرف طلب الشغل بالمغرب ضعف نسبة التأنيث وضعف نسبة النشيطين المشتغلين المتوفرين على شهادات، ما يجعل جلهم يشتغلون في قطاع الفلاحة والخدمات، بينما يلج جل حاملي الشهادات العليا إلى قطاع الخدمات والإدارة العمومية. ويتسم سوق الشغل بضعف تعزيز العمل اللائق، حيث أن 80,2% من السكان النشيطين المشتغلين لا يتوفرون على التغطية الصحية، كما أن 62,4% من المأجورين لا يتوفرون على عقد عمل. أضف إلى ذلك أن 73,6% من مجموع اليد العاملة المشتغلة بالبادية عند النساء يعملن كأعوان عائليين، وهو عمل غير مؤدى عنه.

أما فيما يتعلق بالتكوين، فإنه لا يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، كما أن مؤسسات الوساطة تهتم بإيجاد شغل لحاملي الشهادات فقط، خاصة الشهادات العليا، وهي لا تغطي مجموع التراب الوطني. وعلى الرغم من أن عدد العاطلين بالمغرب انخفض ما بين سنتي 2000 و2014 إلى حوالي مليون شخص، فإن ظاهرة البطالة تبقى حضرية وطويلة الأمد، تهم الشباب، والنساء وحاملي الشهادات العليا.

وقد شهد قطاع التشغيل الذاتي ارتفاعا بنسبة 18,4% ما بين 2000 و2014، وبلغت هذه النسبة 94,4% عند حاملي الشهادات العليا، بينما تم تسجيل نسبة 75,2% في صفوف حاملي الشهادات من ذوي التكوين والتعليم المتوسط، أما بالنسبة لغير الحاصلين على أي شهادة، فإن النسبة ظلت ضئيلة، إذ لم تتجاوز 3.7%.

وبلغت مساهمة التشغيل الذاتي في إحداث 56.000 منصب شغل كمعدل سنوي في الفترة ما بين 1999 و2014، ومثلت نسبته في الوسط القروي أكثر من 50%. وبالنسبة لمجال التشغيل الذاتي حسب الجهات، ثمة عشر جهات تتوفر على نسب تشغيل ذاتي مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني. هناك أربع جهات تفوق فيها نسبة التشغيل الذاتي 36%. وأهم قطاعات التشغيل الذاتي قطاع التجارة بنسبة 68,1% وقطاع الإصلاح بنسبة 42,5%.

ويشكل التشغيل الذاتي غير المنظم حيزا مهما داخل الاقتصاد الوطني. وتنشط الوحدات الانتاجية غير المنظمة غالبا في المجال الحضري، ويضم قطاع التجارة أغلبها متبوعا بقطاع الخدمات ثم الصناعة والبناء والأشغال العمومية. وتفتقر أغلبية الوحدات الإنتاجية غير المنظمة إلى محلات، إذ حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2007 فإن 44,1% منها فقط تتوفر على محل، وتمارس 6,7% منها نشاطها في المنزل، وتضم 74,9% من هذه الوحدات الانتاجية شخصا واحدا، و17,7% منها يضم شخصين، 4,5% يضم ثلاثة أشخاص، و2,8% يضم أربعة أشخاص أو أكثر.

وتنشط اليد العاملة بالقطاع غير المنظم في قطاعات مثل التجارة بنسبة 53% متبوعة بالصناعة بنسبة 21,5%، والخدمات بنسبة 19% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 6,4%. وتتسم اليد العاملة المشتغلة بالقطاع غير المنظم بضعف التأهيل، إذ أن 3% فقط من النشطين المشتغلين بالقطاع سنة 2007 حاصلة على مستوى دراسي عال مقابل 7,4% على الصعيد الوطني. ولقد ساعدت التحولات الديموغرافية والاقتصادية والمؤسساتية التي يعرفها المغرب، المتسمة باستمرار الفوارق الاجتماعية والمجالية وعدم فعالية الاستراتيجيات المتخذة على تفاقم البطالة وتفشي ظاهرة القطاع غير المنظم كبديل للبحث عن الدخل وتحسين ظروف المعيشة.

ولمواجهة هذا الواقع تم إطلاق عدة مبادرات لإنعاش التشغيل الذاتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين. المرحلة الأولى تغطي الفترة ما بين 1987 و2004 شملت عدة برامج ومبادرات أهمها برنامج «قروض

المنعشين الشباب» سنة 1987 وإحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1991، وصندوق إنعاش تشغيل الشباب سنة 1994، بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الأولى لاستراتيجية التنمية الاجتماعية ببرنامج الأولويات الاجتماعية (1996–2003) الذي هم 14 إقليما الأكثر هشاشة حيث مثل انعاش التشغيل اهم محاوره.

كما أن المناظرة الوطنية المنظمة سنة 1998 حول التشغيل بمدينة مراكش مكنت من اقتراح استراتيجية وطنية في هذا المجال، تم إدراج أهم مضامينها في المخطط الخماسي 2000–2004. في هذا الإطار ورغبة في تحسين أداء ونجاعة التدابير التي تم اعتمادها وضعت الحكومة برنامج «العمل من أجل التوظيف» لفائدة الشباب خريجي التعليم العالي، وبرنامج لإنشاء مشاتل المقاولات لحل مشكلة عدم توفر مقرات العمل. وتشجيعا للمقاولات الناشئة التي توظف الشباب، تم تطبيق الإعفاء الجزئي للرسوم الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن الأجور المدفوعة للشباب العاملين الجدد في هاته المقاولات، كما تم إحداث وعاء عقاري في المجالات العمومية وتوفير الموارد المالية لتلبية حاجيات الجماعات المحلية لإنشاء وتجهيز المناطق الاقتصادية وكذلك لتمكين رجال الأعمال من الحصول على قطع أرضية بأسعار تفضيلية.

ولإنعاش التشغيل الذاتي، عملت قطاعات وزارية مثل وزارة الفلاحة على تعزيز الاندماج والإدراج الذاتي لحاملي الشهادات عن طريق خلق منح للشغل، ووزارة الصناعة التقليدية على إحداث مرافق إنتاج جديدة وعلى الترويج التجاري لمنتجات الصناعة التقليدية وإنعاش التشغيل؛ كما تم تحديد نفس التوجهات في مجالات السياحة والصيد البحري والسكن والبريد والتكنولوجيا الجديدة والمعادن. وقد مكنت هذه الإجراءات من خفض معدل البطالة بين عامي1999 و2004 حيث انتقل من 13,9% الى 10,8%.

وفي نفس الإطار تم سن مدونة الشغل والقانون المتعلق بإحداث وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإحداث وتعزيز دور الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات. ومع ذلك فإن سوق الشغل ظل مطبوعا ببطالة خريجي التعليم العالي التي انتقلت نسبتها في نفس الفترة من 27,6% إلى 26,7%. هذه الفترة التي عرفت تسجيل بطء نمو الاقتصاد الوطني.

ويمكن ارجاع تواضع النتائج المحصل عليها إلى العراقيل التي واجهها تنفيذ هذه البرامج، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة ولوج الشباب الراغبين في إحداث مقاولتهم إلى النظام البنكي؛
- ضعف المساعدة اللازمة للشباب وقت إنشاء المقاولة وخلال السنوات الأولى من النشاط؛
- دور هامشي للمنظمات والجمعيات المهنية في رعاية رواد الأعمال الشباب؛
- قصور أداء الخدمات العمومية وقدرتها على تنفيذ التدابير المتخذة وإدارة سوق الشغل مع القدرة على التكيف مع احتياجات الباحثين عن عمل.

أما المرحلة الثانية (2005–2014) عرفت تنظيم المناظرة الوطنية الثانية حول التشغيل بالصخيرات سنة 2005، تحت شعار «مبادرات التشغيل» لتضع دعم التشغيل الذاتي في صلب السياسة الوطنية للتشغيل، وترتكز هذه الأخيرة على أربعة محاور هي:

- إنعاش تشغيل المأجورين بهدف إدماج حاملي الشهادات العاطلين الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا والمتأثرين بالبطالة طويلة الأمد (برنامج إدماج)؛
- تحسين ملاءمة التكوين والتشغيل وفق حاجيات سوق الشغل وتحسين تشغيل حاملي الشهادات الباحثين عن عمل (برنامج تأهيل)؛

- دعم إحداث المقاولات بتوفير المساعدة والمصاحبة اللازمتين وتسهيل الولوج للقروض (برنامج مقاولتي)؛
- حكامة أفضل لسوق الشغل.

وتفعيلا لهذه التدابير، تم وضع برنامج «مقاولتي» الذي عرف منذ انطلاقته في شتنبر 2006 إلى غاية 14 فبراير 2008،إقبالا كبيرا من قبل حاملي المشاريع، إذ تم انتقاء 9.663 مشروعا في مرحلة أولية، و5.400 في مرحلة نهائية، من مجموع 14.300 مرشح. وفيما يخص التمويل البنكي المضمون من طرف الدولة، استفادت 50 في المائة من المشاريع مع نسبة عدم أداء بلغت 20 في المائة. وعلى الرغم من قلة هذه النسبة، سجلت المشاريع المستفيدة من التمويل البنكي تراجعا بحيث انتقل عددها من 520 مشروعا سنة 2009 إلى 35 مشروعا سنة 2013 فقط.

وحسب المعطيات المتوفرة بخصوص توزيع المشاريع المنتقاة، يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى بـ39% متبوعا بقطاع الفلاحة بـ27%، وقطاع الصناعة بـ21%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ5%، وقطاع الصناعة التقليدية والتجارة على التوالي3%، وأخيرا قطاع السياحة بـ2%.

أما بخصوص توزيع المشاريع المنتقاة حسب الشهادات المحصل عليها من طرف حاملي المشاريع، فقد تصدر المجازون المرتبة الأولى بـ39%، متبوعين بحاملي شهادات التكوين المهني بـ32%، ثم حاملي البكالوريا بـ11%، والحاصلين على دبلوم السلك الثالث بـ8%، علما بأن أزيد من70% من المشاريع تهم الذكور.

ومن بين الصعوبات التي واجهت برنامج «مقاولتي» نقص في المواكبة والتكوين وفي كفاءة المكونين، إضافة إلى مشاكل أخرى على مستوى التنسيق والمعالجة المعلوماتية للبيانات.

وتعود أسباب هذه الصعوبات على الخصوص إلى قلة التجربة لدى فئة كبيرة من مؤطري شبابيك «مقاولتي»، خاصة فيما يتعلق بإعداد ملفات القروض ومرحلة التمويل من طرف البنوك. هذا بالإضافة إلى محدودية النظام المعلوماتي، حيث تم تسجيل نقص في المعلومات المتعلقة بالبرنامج لدى الوكالات البنكية، وصعوبات مرتبطة باستيعاب المساطر الخاصة بتدبيره وتبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ مقتضياته فيما بين البنوك والصندوق المركزي للضمان وصعوبات في ضبط وتنفيذ المساطر الخاصة بمنح القروض والتسبيقات.

كما أن ثمة أسبابا أخرى مثل قلة اهتمام الأبناك بهذا المنتوج وضعف الفكر المقاولاتي لدى حاملي المشاريع واعتبارهم لهذه التجربة كوجه من أوجه الدعم الاجتماعي، ولجن جهوية غير مفعلة وغياب القيادة وعجز في مجال الخبرات في بعض المناطق.

وتسعى الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل 2015-2025 لجعل الشغل في صلب السياسات العمومية والقطاعية بغية توفير مناصب شغل كافية والتي تراعي شروط العمل اللائق. وتتمحور مرتكزات الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل حول تثمين الرأسمال البشري وتحسين الحكامة والوساطة في سوق الشغل. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة التباين الحاصل بين طلب وعرض الشغل، وتعزيز دينامية خلق فرص شغل تتجاوب وتطور الطلب الاجتماعي على الشغل المنتج واللائق، كما أنها تسعى إلى معالجة مكامن الخلل المتمثلة في تفشي بطالة ذات طابع هيكلي، خاصة بالنسبة للشباب ومنهم حاملو الشهادات.

ويتطرق القسم الثاني لآفاق دعم ومواكبة التشغيل الذاتي ورهانات إدماج القطاع غير المنظم:

من بين أبرز القطاعات التي ينتعش فيها التشغيل الذاتي نجد الميدان الفلاحي والصناعي والخدماتي. أما برامج الدعم المتوفرة لمواكبة المبادرة الذاتية وإدماج القطاع غير المنظم فتتمثل في برنامج «مقاولتي» في صيغته الجديدة وبرنامج «انفتاح» وبرنامج «امتياز» وبرنامج «مساندة» بالإضافة إلى برنامج «رواج» وبرنامج «ضمان إكسبريس» وبرنامج «تطوير إكسبريس».

من بين الصعوبات التي تعترض المشاريع الذاتية والمقاولات الصغرى إمكانية الحصول على تمويل، إضافة إلى مشاكل على مستوى التدبير والتجهيز وضعف التأطير والمواكبة وغياب تدبير محاسباتي مضبوط ودقيق وإلى عدم الحصول على تكوين كاف ومستمر واستعمال التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى غياب المعرفة بنظم التخطيط والتدبير وبشروط المخاطرة وإلى تعدد وتباطؤ المساطر الإدارية وصعوبة الحصول على المعلومات وضعف التنافسية وغلاء العقار بسبب المضاربات.

ويهدف قانون المقاول الذاتي إلى دعم دينامية التشغيل الذاتي خصوصا لدى الشباب والنساء والمساهمة أيضا في إدماج القطاع غير المنظم وإلى تقليص منهجي وعملي للبطالة، ورفع معدل التغطية الصحية وكذلك إدماج ما يناهز 6 ملايين شخص نشيط من المقاولين الذاتيين والعاملين غير الأجراء الذين لا يستفيدون من نظام التقاعد. وطبقا لهذا القانون، يجب على المقاول الذاتي التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي الذي يتضمن قائمة بيانات من المعلومات الشخصية والمهنية. ولقد تم توسيع مجال التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ليشمل الأبناك التجارية المنخرطة في دعم المقاولة الذاتية بعد توقيع اتفاقية مع بريد المغرب في هذا الشأن.

ويمنح قانون المقاول الذاتي سهولة التسجيل والانخراط والانسحاب وإمكانية التنظيم والولوج للتأهيل والتكوين وكذلك العمل في ظروف قانونية ومستقرة، والاستفادة من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي والتقاعد وتحقيق الاستقلالية والحصول على موارد، هذا إضافة إلى الاستفادة من برامج تمويل بنكية خاصة، مع إمكانية الحصول على مساعدات من برامج عمومية وإمكانية حفظ الملكية الفكرية والصناعية.

كما تم وضع برامج هدفها المساهمة في رفع النمو وخلق فرص شغل جديدة منها برنامج عصرنة القطاعات التقليدية كمخطط المغرب الأخضر بهدف تطوير القطاع الفلاحي واستراتيجية «أليوتيس»، وبرنامج تطوير القطاعات الإبداعية كقطاع الطاقات المتجددة (الاستراتيجية الطاقية الوطنية)، وقطاع اللوجستيك (الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية)، وقطاع السيارات والطيران (المخطط الوطني للإقلاع الصناعي)، والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والتي يتوفر فيها المغرب على مقومات وأفضلية عالية (الرؤية السياحية الوطنية، برنامج رواج، مخطط مغرب التصدير، استراتيجية المغرب الرقمي، استراتيجية المغرب المبتكر...).

ولقد ساهم برنامج التشغيل الذاتي في إنجاح الرؤية 2015 للصناعة التقليدية وفي تفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة وفي تأهيل وتطوير وإدماج العالم القروي وفي إدماج القطاع غير المنظم. وفيما يتعلق بالرؤية السياحية 2020، فإنها تعتبر خزانا هاما لتنشيط التشغيل الذاتي، على المستويين المحلي والجهوي، ما يمنح للتشغيل الذاتي فرصة لإحداث مشاريع تهم خدمات القرب.

وفي إطار الاستراتيجيات المتعلقة برؤية المغرب الرقمي 2020، تم وضع استراتيجية مغرب الابتكار التي تراهن على التكنولوجيا كمكون أساسي للتنافسية واستقطاب المواهب وتفتح المجال أمام طلبة الجامعات والمعاهد العليا لإنشاء مقاولات ذاتية. كما يعتبر التشغيل الذاتي رافعة لخلق دينامية اقتصادية في إطار

الجهوية المتقدمة التي من شأنها خلق مناخ محفز للمبادرة. غير أن التنزيل الفعلي للجهوية يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها النهوض بروح المقاولة وخاصة مواكبة وتأطير حاملي المشاريع المبتكرة وتسهيل مساطر الاستفادة من التمويلات.

ويتناول القسم الثالث من التقرير مسألة مقاربة التجارب الدولية في دعم المبادرة وإدماج القطاع غير المنظم. ومن بين أهم مميزات هذه التجارب:

أولا، الإطار القانوني الذي يوفر حماية شاملة للمقاول الذاتي والذي ينظم مجال التشغيل الذاتي بشكل يراعي خصوصية المبادرة الفردية. كما أنه يوفر الدعم المادي اللازم لمواكبة المقاول الذاتي ويمنحه نظاما جبائيا محفزا. ويوفر هذا الإطار أيضا آليات الحماية بالنسبة للمقاول الذاتي الذي يستفيد عبره من نظام التغطية الصحية والضمان الاجتماعي ومن نظام للتقاعد يشجعه على العمل في ظروف ملائمة.

ثانيا، إيجاد هيئة مصاحبة تعنى بدعم المبادرة الذاتية تقوم بعَمَلٍ أفقيّ بحيث تعمل على توفير إحصائيات تتعلق بالتشغيل الذاتي وتقوم بوضْع برامج للتكوين والتكوِين المستمرّ والدّعم والمُصاحَبَة، إضافة إلى توفير إطار وطنيّ للتشاور والحوار من أجْلِ تطويرِ وتأهيلِ المبادرة الذاتية.

ثالثا، التمويل الذي يسعى إلى توفير الدعم المادي اللازم لأصحاب المبادرات الذاتية.

رابعا، التكوين والمواكبة لخلق جيل جديد من المقاولين الشباب والمبادرين الذاتيين.

خامسا، الشراكة مع الجامعة والقطاع الخاص، وتتخذ هذه الشراكات أشكالا متعددة بهدف دعم تشبيك المقاولات الناشئة نحو خلق دينامية فيما بينها مبنية على التعاون والتكامل.

سادسا، مقاربة محلية لإدماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد المهيكل، وذلك نظرا للخصوصيات المحلية لهذه الظاهرة.

سابعا، مقاربة تشاركية لهيكلة الوحدات غير المنظمة بمساهمة المعنيين عبر جمعيات أرباب الوحدات النشطة في القطاع غير المنظم، والاستناد إلى شراكة مع المجتمع المدني.

أما القسم الرابع فيتضمن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومقترحاته:

وتتشكل التوصيات على ثلاثة مستويات: 1) التحولات الكبرى التي يجب القيام بها بهدف دعم التشغيل الذاتي ويتعلق الأمر بإبداع نموذج تنموي جديد ومتطور يساهم فيه التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم لانطلاق نهضة اقتصادية شاملة 2) اعتماد استراتيجية وطنية للمبادرة المقاولاتية ذات أبعاد جهوية 3) التوصيات العملية من أجل دعم التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم.

وتركز الرؤية الشمولية للمجلس بهدف تحفيز المبادرة المقاولاتية وإدماج القطاع غير المنظم على أهمية العمل المستقل ودوره المحوري في تعبئة مجتمع منتج وفي تنشيط الاقتصاد الحديث، حيث تمثل المقاولة الذاتية نمطا إنتاجيا جديرا بالاهتمام والتشجيع لكونها تعتبر النواة أو الخلية الأساسية للدورة الاقتصادية والمدخل العملي لتفعيل المواطنة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس أن دعم المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي لن يتأتى إلا بمواصلة الإصلاحات المؤسساتية وتحسين الحكامة العمومية والحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي سليم، وهو ما سيساعد على توفير الظروف الضرورية وتهيئة مناخ أعمال محفز تسوده المنافسة الشريفة.

كما أن معالجة مسألة التشغيل الذاتي تقتضي معالجة متكاملة تستند على استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على منهجية واقعية تستخلص الدروس من التجارب السابقة، وتعتمد على مقاربة تشاركية ومدمجة تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات المجالية والوضعية الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية كالشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة. وتقوم هاته الاستراتيجية على خمس دعامات متناسقة (مؤسساتية، واجتماعية، وتربوية وتكوينية، وقطاعية ثم مجالية جهوية)، تتفاعل بشكل غير قابل للانتقاء والتجزيء.

في حين تتمحور توصيات المجلس العملية حول مجموعة من الإجراءات من شأنها الاستجابة لحاجيات المبادرة الذاتية من مواكبة وتكوين وتمويل وتجهيز واحتضان، وهو ما سيجعلها أيضا تساهم في إدماج الوحدات غير المنظمة عبر خلق مناخ أعمال ملائم ومحفز للمبادرة، وتتعلق هاته التوصيات في جانب منها بدعم الانتقال نحو الأنشطة المهيكلة لوحدات قائمة، عبر مهنتها وتأهيلها. وتتعلق في جانب آخر بالإجراءات الخاصة بدعم إحداث وحدات جديدة.

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في إحداث هيئة وطنية مصاحبة وداعمة للمبادرة الذاتية، وإعادة تنظيم وهيكلة الغرف المهنية لدعم ومواكبة المقاولات، ثم دعم عمل هيئات المجتمع المدني النشيطة في مجال ريادة الأعمال وتثمين الموارد الجهوية وحماية المنتجات المحلية للمقاولات النسائية.

إضافة إلى هذا يوصي المجلس بإدماج الباعة المتجولين والاعتراف لهم بمكتسبات الخبرة المهنية، وتنظيم وتقنين المهن والحرف ودعم خلق تكتلات مهنية لأصحاب الوحدات المدمجة في الاقتصاد المهيكل من ناحية، ومن ناحية أخرى تنويع مصادر وتحديث آليات تمويل المقاولة الذاتية، ودعم وتطوير أساليب احتضان المشاريع والمقاولات الناشئة.

كما يوصي المجلس بتنظيم مناظرة وطنية كل سنتين على الأقل تحت إشراف الوزارة الوصية وبتنسيق مع القطاعات المعنية والجهات لتدارس حصيلة المبادرة المقاولاتية والتشغيل الذاتي وتقييم مساهمتهما في دينامية التنمية الجهوية والمحلية وخلق الثروة ومناصب الشغل. ويقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يكون إعداد المناظرة الوطنية من خلال تنظيم لقاءات جهوية تعقد في مختلف الجهات المغربية حول حصيلة دعم المبادرة وإنشاء المقاولة الذاتية، حيث يسلط الضوء كل سنة على التجارب المميزة والناجحة في جهة معينة تتقاسم فيه مع الجهات الأخرى الممارسات الجيدة والأفكار الجديدة لتطوير المقاولة الذاتية.

تمهيد

تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واستنادا إلى الدعم الملكي القوي إبان تنصيب جلالته للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: « هدفنا الأسمى ضمان أسباب العيش الكريم لكافة المغاربة، ولاسيما الفئات المعوزة منهم، وتحقيق تنمية شاملة، كفيلة بتوفير فرص العمل المنتج، وخاصة للشباب، الذي نضعه في صلب سياستنا التنموية.» (من الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة خلال ترؤس جلالته بالقصر الملكي بالدار البيضاء، مراسم تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 21 فبراير 2011)، وإلى الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الخامسة للقمة العالمية لريادة الأعمال بمراكش في 21 نوفمبر 2014: «إن المجتمع المفعم بروح المبادرة، الذي نتطلع إليه، كفيل بتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، من خلال تحفيز وتشجيع النساء والشباب على التحلي بروح المبادرة، لأن دورهم في هذه المنظومة ينبغي أن يكون أكثر تأثيرا، كقوة اقتراحية وعملية، في خدمة النمو الشامل والتشغيل.»، في هذا الإطار حرص المجلس على إطلاق مجموعة من الأوراش من شأنها إعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية التي أطلقها جلالة الملك.

فقد جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من ورش التشغيل بالمغرب موضوعا مركزيا وأحد أهم محاور تدخلاته، إيمانا منه بأن التفكير فيه يجب أن يكون ديناميا ومسترسلا على المدى المتوسط والبعيد، من أجل التحسين المستمر للآليات القائمة وكذا البحث المتواصل عن سبل جديدة ومتجددة للابتكار والإبداع وتطوير ودعم روح المبادرة.

وقد مكنت تعبئة الذكاء الجماعي لأعضائه وأعمال اللجنة الدائمة المكلفة داخل المجلس بمعالجة هذه الإشكالية من إعداد تقرير حول تشغيل الشباب صادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع في دورتها المنعقدة في 22 دجنبر 2011، حيث كان مناسبة اقترح فيها المجلس توصيات استراتيجية موجهة وإجراءات عملية من شأنها إنعاش تشغيل الشباب. وهي توصيات معتمدة على تحليلات لخبراء وممارسين في الميدان وطنيا ودوليا، وهي توصيات متوافق بشأنها مع جميع الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين وداخل المجتمع المدني.

واستمرارا منه في التفكير المستدام والمتجدد بشأن معضلة البطالة وتشغيل الشباب وتحقيق تنمية مدمجة، تناول المجلس دراسة موضوع التشغيل الذاتي بالمغرب وأسند إعداد رأي وتقرير بشأنه للجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية.

وعملت هذه اللجنة في هذا السياق على القيام بتشخيص للوضعية مع جميع المتدخلين والفاعلين من خلال إسهامات جميع الأعضاء ومن خلال جلسات إنصات وموائد مستديرة تم عقدها لهذا الغرض. وقد تناول هذا التشخيص تحليلا للتشغيل الذاتي بالمغرب تم من خلاله رسم صورة واضحة معززة بمعطيات إحصائية لهذه الظاهرة ولمعضلة البطالة ورهانات إدماج القطاع غير المنظم. فباستقصاء معطيات المندوبية السامية للتخطيط، خلصت اللجنة إلى كون التشغيل الذاتي أضحى يمثل 32,5% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين سنة 2014، وأن فئة مهمة من المشغلين الذاتيين ينشطون في إطار القطاع غير المنظم الذي عرف تزايدا في عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة بـ320.000 وحدة خلال الفترة ما بين 1999 و2007، ليصل عددها 1,55 مليون وحدة في 2007.

كما تناول التشخيص تقييما للبرامج والسياسات التي تم وضعها في هذا الإطار من أجل توفير مناخ ملائم وآليات محفزة قمينة بتشجيع روح المبادرة وخلق المقاولة الذاتية وإدماج القطاع غير المنظم.

واعتمد المجلس على مقاربة دولية من أجل الوقوف على أنجع التجارب والممارسات التي استطاعت وضع برامج دعم فعالة للمقاولة الذاتية، نخص بالذكر منها كلا من فرنسا وكندا، وكذلك دراسة مقارنة لأبرز المقاربات الناجعة في إدماج القطاع غير المنظم والباعة المتجولين ونخص هنا كلا من البرازيل والهند والسينغال.

وإذا كان الهدف من هاته المقارنات الدولية توخي الواقعية والفعالية لاختيار ما هو أنسب وأكثر إفادة للتجربة المغربية وملاءمتها مع واقعنا، فإن التوصيات المقترحة من قبل المجلس هي بمثابة توجهات كبرى تطمح لوضع أسس رؤية استراتيجية يعتبرها المجلس ضرورية للنهوض بورش التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولة بالمغرب وبالتالي للمساهمة في الجهود المبذولة لمحاربة البطالة. ولعل هاته الرؤية الاستراتيجية والتي تنخرط بشكل فعلي في ورش الجهوية المتقدمة، من بين ما تستند عليه إجراءات عملية تكون ملائمة ومنسجمة مع الواقع المغربي وكفيلة بطرح حلول جديدة ومتجددة لدعم وتطوير دينامية التشغيل الذاتي وجعله رافعة لتحقيق تنمية مدمجة محليا وجهويا ومحركا لنجاح السياسات القطاعية.

مقدمة

أدى تأثر الاستهلاك وآليات الإنتاج والعلاقات المهنية بالعولمة إلى ظهور أنماط جديدة للشغل، في ظل تطورات تكنولوجية متسارعة، ساهمت بشكل كبير في تنامي العمل المستقل والمناولة الخارجية. وتبعا لهذا الوضع أضحت المبادرة المقاولاتية والتشغيل الذاتي آلية فعالة للمساهمة في الرفع من الإنتاجية، وبالتالي المساهمة في الرفع من نسبة النمو.

وإذا كان ضعف مستوى النمو وطبيعته من الأسباب المباشرة لتفاقم البطالة، فتطور المبادرة المقاولاتية مكن من إيجاد حلول عملية لمشكل البطالة بإنشاء المشاريع جد الصغرى والصغرى خصوصا لدى الشباب والنساء، غير أن ضعف الثقافة المقاولاتية في المجتمع وعدم ملاءمة مناهج التعليم والتكوين حالت دون تحقيق نفس النتائج في العديد من البلدان.

وفي المغرب، تعرف المقاولة مشاكل على مستوى الهيكلة والتأطير والتمويل مما حال دون خلق فرص شغل جديدة وكافية بينما تناسلت وحدات الإنتاج غير المنظمة وتفشى العمل غير اللائق.

وحاول المغرب التصدي لمشكل البطالة عبر وضع برامج وطنية (قروض المقاولين الشباب، مقاولتي، إدماج، رواج...) وهو مازال اليوم يواصل الجهود بوضع برامج جديدة (مساندة، امتياز، تطوير، ضمان إكسبرس...) بهدف خلق فرص الشغل ودعم المقاولة، وكذلك محاربة الفقر والهشاشة بمقاربات رائدة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

غير أنه لتجاوز أزمة الوضع الحالي يتوجب التفكير في نموذج اقتصادي جديد قادر على التفاعل الإيجابي مع تحديات العولمة والتكنولوجيا والبيئة حيث يكون منتجا لفرص الشغل والثروات ويراعي التوازنات الاجتماعية، القطاعية والبيئية والمجالية.

وبالتالي فالمقاربة السليمة لتعزيز قدرة وتنافسية الاقتصاد الوطني تقتضي بناءه على أسس صلبة ومتينة تركز على تعزيز ثقافة المبادرة وتقوية وتحديث بنية المقاولة المغربية من حيث التنظيم والتأطير والتمويل والتكوين والابتكار لتكون قادرة على المنافسة والاستمرار في محيط جهوي ودولي تحكمه قواعد العولمة والتحالفات المبرمة والتكتلات المنظمة.

وفي هذا السياق فإن النموذج الاقتصادي الحالي المتأثر بالأزمة والمتسم بالهشاشة وضعف التنافسية لم يعد قادرا على توفير الشغل الكافي، خاصة بالنسبة للشباب وحملة الشواهد، كما لا يستطيع رفع تحديات العولمة والتفاعل الناجع مع التحولات الهيكلية في نمط الإنتاج المترتبة عن ثورة الاتصالات وطفرة الابتكار التكنولوجي في مختلف القطاعات وتطور الاقتصاد الرقمي، التشاركي والبيئي في عدة مجالات.

ونتيجة لضعف بنية وهشاشة المقاولة المغربية، برزت قطاعات إنتاجية ضعيفة وغير مستقرة تهيمن عليها السمة غير المنظمة لأن المهن المزاولة فيها غير مقننة يصعب تقييم مستوى جودتها ومردوديتها نظرا لغياب معايير علمية لمعالجتها وبالتالي فالمدخل لإصلاح النموذج الاقتصادي يبدأ بتحديث القطاعات الإنتاجية من خلال تنظيم المهن وتقنينها.

ثم إن كسب رهانات التقدم والتنمية يقتضي الوقوف عند تحديات المبادرة ونجاح المقاولة وهو ما يحتاج إلى توفر شروط موضوعية لدعم المبادرة ورفع مستوى الكفاءات والمهارات ومراعاتها لتوجهات الاقتصاد وحاجيات المقاولة، وتنويع شراكات القطاع العام والخاص لمواكبة وتأهيل المقاول وتوفير وسائل الدعم التقني والمالي.

ومن شأن تحديث السياسات القطاعية العمل على إدماج الوحدات الإنتاجية غير المنظمة التابعة لها من خلال تأطير وتثمين المهارات المكتسبة مما سينعكس إيجابا على تطوير هاته القطاعات خصوصا إذا ما تمت ملازمتها مع الأهداف التنموية الجهوية والمحلية. ويحتاج هذا الهدف إلى تنسيق وتكامل أدوار المؤسسات كالغرف المهنية، والمنظمات المهنية، والوكالات المتخصصة، والإدارات الترابية والمنتخبين والجامعات والجمعيات لدعم المبادرات المقاولاتية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

القسم الأول: التشغيل الذاتي وتقييم برامج الدعم وآليات الإدماج

لقد برزت إشكالية البطالة على الصعيد الوطني، خاصة عند حاملي الشهادات العليا، في بداية الثمانينات إثر تنفيذ برنامج التقويم الهيكلي[1] والذي أدى إلى تراجع دور الدولة كمشغل رئيسي لخريجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث انتقل عدد المناصب المحدثة من طرف الإدارة من 47.981 منصب شغل سنة 1980[2] إلى ما يناهز 8000 منصب سنة 1990[3].

ولتعويض هذا التراجع تم إطلاق عدة مبادرات لإنعاش التشغيل الذاتي، أهمها برنامج «قروض المنعشين الشباب» سنة 1987. وإلى حين وضع برنامج مقاولتي لإنعاش التشغيل الذاتي سنة 2006، عمدت الدولة إلى مواصلة جهودها لإنعاش التشغيل دون نتائج إيجابية بحيث لوحظ استمرار نفس المشاكل التي واجهت المنعشين الشباب منذ الثمانينات، والمتمثلة في غياب ثقافة مقاولاتية لدى حاملي المشاريع، إضافة إلى غياب التأطير والتشاور والتخطيط والرؤية المستقبلية للنموذج التنموي المغربي أخذا بعين الاعتبار البعد الديموغرافي والمجالي للتنمية.

ولقد أدت هذه الوضعية إلى توسع القطاع غير المنظم بالمغرب كبديل للبحث عن الدخل وتحسين ظروف المعيشة. ويتبين أن خلق فرص الشغل من طرف هذا القطاع يعكس مدى ضعف الاقتصاد الوطني، وهو ما يشهد عليه التباعد القائم بين القانون الجاري به العمل والممارسات الواقعية.

ويعتبر التشغيل الذاتي، سواء في إطاره المنظم أو غير المنظم، إحدى الآليات التي تساهم في الحد من البطالة وخلق فرص الشغل من خلال إحداث المقاولة الذاتية. غير أن الهدف الأساسي من وضع منظومة مهيكلة للتشغيل الذاتي يتمثل في تقديم حلول عملية وضمانات قانونية لدعم وتطوير المبادرة الذاتية وتوفير الشروط الملائمة لإدماج القطاع غير المنظم.

فدراسة المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية المتعلقة بالتشغيل والبطالة تعطي مقاربة واقعية يتعين أخذها في الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية ووضع القوانين. وعلى ضوء المعطيات الإحصائية الكمية والنوعية، خاصة بعد صدور نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، يتبين أن المغرب عرف تحولات ديموغرافية واقتصادية عميقة. أما من حيث التحولات المؤسساتية فقد اعتمد المغرب قانونا جديدا متعلقا بالجهوية المتقدمة وكذا قانونا متعلقا بالمقاول الذاتي.

كما تتميز الظرفية الراهنة على المستوى الدولي باعتماد الأمم المتحدة في شتنبر 2015 أهداف الألفية المستدامة في أفق 2030، والتي تتضمن سبعة عشر هدفا من بينها «إنعاش الشغل اللائق والمقاولة والابتكار» (الهدف الثامن).

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد هذا التقرير واجهته صعوبات تهم بالخصوص عدم التوفر على معطيات محينة للقطاع غير المنظم، مما اضطر اللجنة للاعتماد على معطيات البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007/2006.

1 – عرف المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1983 و1993 نسبة نمو لم تتعد 3,1%. مسجلا انخفاضا بما يناهز 1,8 نقطة مقارنة مع الفترة الممتدة ما بين 1972 و1982، كما عرف معدل الاستثمار تراجعا خلال نفس هذه الفترة حيث ناهزت نسبته 22,4%.

2 – مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1985–1981 الجزء الأول، وزارة التخطيط.

3 – النساء الموظفات في المغرب. بحث وشهادات. إدريس الكراوي، 2002.

1 - المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية للبطالة والتشغيل

عرف المغرب تحولات عدة في تفاعل مع محيطه الجهوي والعالمي، بحيث تأثر وبشكل ملحوظ بتقلبات السوق العالمية، وهو ما أثر بدوره على النمو والتشغيل. ففي هذا الإطار، تعتبر المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية من أهم العناصر التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة للوضعية التي يواجهها المغرب من حيث سوق الشغل وخصوصا التشغيل الذاتي وفي علاقته بالقطاع غير المنظم.

1.1. أهم مميزات تطور السكان بالمغرب

إن أهم العناصر المميزة لتطور السكان بالمغرب تتجلى في كل من التحول الديموغرافي والأمية والهجرة والفقر والتجهيزات الأساسية، وكذا نسب البطالة.

1.1.1. التحول الديمغرافي بالمغرب

حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يبين تحليل تطور سكان المغرب أن التحول الديموغرافي الذي تعرفه البلاد يتميز بانخفاض متواصل لنسبة النمو الديموغرافي بحيث انتقلت هذه النسبة من 1,38% ما بين 1994و2004 إلى 1,25% ما بين 2004 و2014[4]، كما يتميز هذا التحول بانخفاض نسبة الفئة العمرية 0-14 سنة، وارتفاع نسب الفئات العمرية 15-59 سنة و60 سنة وما فوق.

وينعكس هذا التحول الديموغرافي على عدة قطاعات، خاصة التعليم والصحة والتشغيل والسكن والحماية الاجتماعية. وهو ما يحتم أخذ هذا العنصر بعين الاعتبار في إعداد أي استراتيجية وطنية.

وفي هذا الإطار، فأهم المميزات الاجتماعية والديموغرافية التي يشهدها المغرب تتسم بتحول ديموغرافي سريع نتيجة انخفاض نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة من 31% سنة 2004 إلى 28% سنة 2014[5] لتنتقل إلى 21% في أفق 2030[6]. أما الفئة العمرية 24-15 سنة فهي أصبحت تشكل وزنا ديموغرافيا مهما، بحيث تمثل 18,5% من مجموع سكان المغرب سنة 2014، مع تحسن مستمر لمستواها الدراسي، ومن المتوقع أن تنتقل نسبتها إلى 14,8 في أفق 2030.

2.1.1. تأثير التحول الديمغرافي على نسبة النشاط

ونتيجة لهذا التحول الديموغرافي انتقلت نسبة السكان النشيطين المحتملين (59-15 سنة) من 61,2% سنة 2004 إلى 62,4% سنة 2014 ويرتقب أن تستمر في الارتفاع لتبلغ أكثر من 63% في أفق 2030، أما الفئة العمرية 60 سنة وما فوق فقد انتقلت نسبتها من 8,1% سنة 2004 إلى 9,6% سنة 2014 ويرتقب أن تنتقل إلى 15,3% في 2030.

وسينعكس هذا التحول الديموغرافي إيجابا على مؤشر الإعالة[7] حيث انتقل من 106,6 سنة 1960 إلى 55,1 سنة 2014. كما أنه من المتوقع أن يبلغ 58,1 في أفق 2030.

4 – مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، المندوبية السامية للتخطيط.

5 – تقديم النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

6 – جل التقديرات في أفق 2030 الموجودة في النص تبقى مؤقتة في انتظار صدور معطيات جديدة حسب نتائج إحصاء 2014.

7 – يتم احتساب مؤشر الإعالة كالتالي: الفئة العمرية أقل من 15 سنة + الفئة العمرية 60 سنة وما فوق، على الفئة العمرية النشيطة المحتملة.

تطور مؤشر الإعالة ما بين 1960 و2030 حسب الفئات العمرية

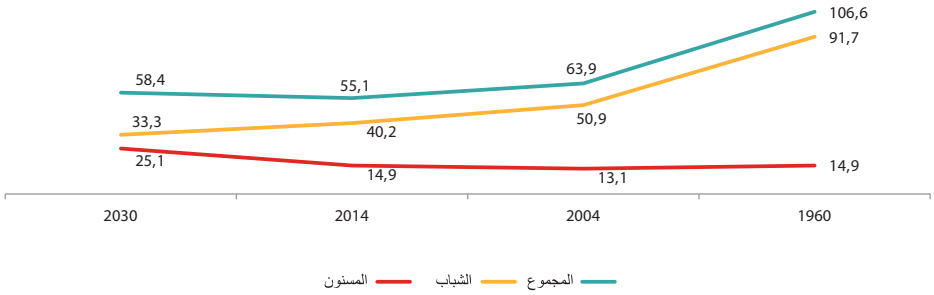

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ولقد عرف المغرب وتيرة تمدن سريعة، بحيث انتقل هذا المؤشر من 29% سنة 1960 إلى 60,3% سنة 2014 ويرتقب أن يصل إلى 65% في أفق 2030. إضافة إلى هذا تمركز 41% من سكان الوسط الحضري في سبعة مدن كبرى (الدار البيضاء، فاس، طنجة، مراكش، سلا، مكناس والرباط)8 كما أن ثمة توزيعا غير متوازن للسكان حسب الأقاليم، حيث سجلت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الهيكلة التالية:

- 5 أقاليم وعمالات يتعدى عدد سكانها مليون نسمة؛
- 27 إقليما وعمالة: ما بين 500.000 ومليون نسمة؛
- 39 إقليما وعمالة: ما بين 100.000 و500.000 نسمة؛
- 3 أقاليم: أقل من 100.000 نسمة.

3.1.1. تطور أهم المؤشرات الاجتماعية وانعكاساتها (الأمية والفقر والصحة)

حسب البحث الوطني الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2011، انعكست ظاهرة الأمية بشكل سلبي على الحركية الاجتماعية بين الأجيال ليبرز معها دور المدرسة كمحرك رئيسي للترقي الاجتماعي. فالمغرب عرف نسب أمية مرتفعة صاحبتها فوارق كبيرة بين الجنسين وحسب مجالات الإقامة والجهات. بحيث وصلت هذه النسب إلى 32% على الصعيد الوطني سنة 2014 مع تسجيل 60,4% عند النساء القرويات.

8 – مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014. المندوبية السامية للتخطيط.

تطور نسب الأمية حسب وسط الإقامة ما بين 1960 و 2014

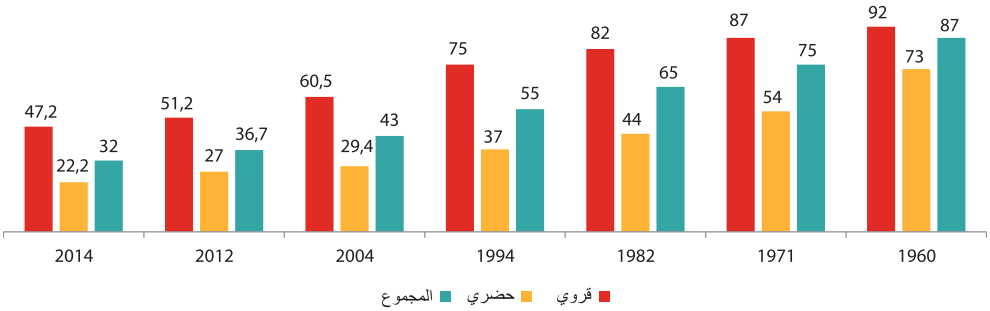

المصدر: إحصاءات 2014-1960، التقرير الوطني حول أهداف الألفية لسنة 2012. المندوبية السامية للتخطيط

أما مؤشر الفقر بالمغرب، باعتبار كل المقاربات المعتمدة لقياسه[9]، عرف اتجاها تنازليا في الفترة ما بين 2001 و2011:

- نسبة الفقر المطلق ذو العتبة المرتفعة: من 15,3% إلى 4,2%؛
- نسبة الهشاشة: من 22,8% إلى 11,5%؛
- نسبة الفقر المتعدد الأبعاد: من 28,5% (2003) إلى 6,0%.

ويضم الوسط القروي الذي يمثل 40% من سكان المغرب 85% من الفقراء و64% من السكان الذين يعيشون في وضعية هشة.

زيادة على هذا كله يعرف المغرب نسبا ضعيفة للصرف الصحي، بحيث تشهد هذه الأخيرة فوارق كبيرة حسب مجال الإقامة والجهات. ولقد سجلت هذه النسب سنة 2014 ما معدله 59,2% على الصعيد الوطني مقابل 88,5% بالوسط الحضري و2,8% بالوسط القروي.

وما يزيد الطين بلة، كون المغرب يعرف أيضا نسبا مرتفعة للسكان المقيمين في سكن غير لائق بمعدل يصل إلى 5,6% على الصعيد الوطني مقابل 10,8% بجهة الدار البيضاء سطات و10,8% و6,6% بجهة مراكش أسفي و5,9% بجهة الرباط سلا القنيطرة. ولعل أهمية إشكالية السكن غير اللائق بجهة الدار البيضاء سطات تتجلى في كون عدد القاطنين بهذا النوع من السكن يناهز 700.000 شخص (أي ما يعادل 169.000 أسرة)، وهو ما يفوق ساكنة عمالة الرباط لسنة 2014.

وتعتبر كل هذه المؤشرات ذات تأثير قوي على تطور سوق الشغل بالمغرب وعلى تغير معدلات البطالة وأهم محددات إعداد أي سياسة وطنية في هذا المجال.

2.1. تأثير تطور السكان على سوق الشغل بالمغرب

يعزى تراجع نسب النشاط بالمغرب، جزئيا، لتحسن المستوى الدراسي للشباب ولعزوف غير الحاصلين على شهادات عن ولوج سوق الشغل نظرا لصعوبة الحصول على مناصب. أما البطالة رغم انخفاضها، تبقى مرتفعة عند الشباب حاملي الشهادات العليا، خاصة بالوسط الحضري.

9 – التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية 2015، المندوبية السامية للتخطيط.

1.2.1. مميزات عرض الشغل بالمغرب

إن من أهم مميزات عرض الشغل بالمغرب انتقال عدد السكان النشيطين، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، قد من 10,3 مليون شخص سنة 2000 إلى 11,8 سنة 2014، أي ما يناهز ثلث سكان المغرب. ويلاحظ داخل هذه الفئة أن 47,2% من السكان النشيطين يقل عمرهم على 35 عاما سنة 2014 مقابل 56% سنة 2000، و6,5% يتعدى عمرهم 60 سنة مقابل 6,2% سنة 2000، كما أن 58,6% من السكان النشيطين لا يتوفرون على أي شهادة سنة 2014 مقابل 68,2% سنة 2000 بحيث بلغت هذه النسب على التوالي بالوسط القروي 79% و88,5%.

ولقد عرفت نسبة النشاط انخفاضا مستمرا بحيث انتقلت من 52,9% إلى 48%، هذا الانخفاض هم جميع الفئات الاجتماعية خاصة الشباب وحاملي الشهادات. وتبقى نسبة النشاط مرتفعة بالوسط القروي رغم انخفاضها خلال نفس الفترة بحيث انتقلت من 61,4% سنة 2000 إلى 57,2% سنة 2014. أما حسب الجهات، فتتوفر جهة الدار البيضاء الكبرى على نسب نشاط ضعيفة بلغت 42% سنة 2014، بحيث سجل عند النساء بهذه الجهة 19% سنة 2013 مقابل 25,1% على الصعيد الوطني (نسب النشاط حسب الجنس وحسب جهات المملكة غير متوفرة في تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014). ومقارنة مع الخارج، يتوفر المغرب على نسب نشاط ضعيفة عند النساء، وهي ظاهرة لن تستثنيه لأنها منتشرة في العالم العربي حيث لم يتعد فيه معدل نشاط هذه الفئة من السكان ما نسبته 24,7% سنة 2012 مقابل 57,1% بالنسبة للدول ذات تنمية بشرية مرتفعة و50,7% كمعدل عالمي[10].

ويظهر لنا هذا التفاوت بشكل ملحوظ إذا ما اعتمدنا مقارنة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي بالمغرب مع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

تطور معدل النشاط حسب الجنس بالمغرب وبدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

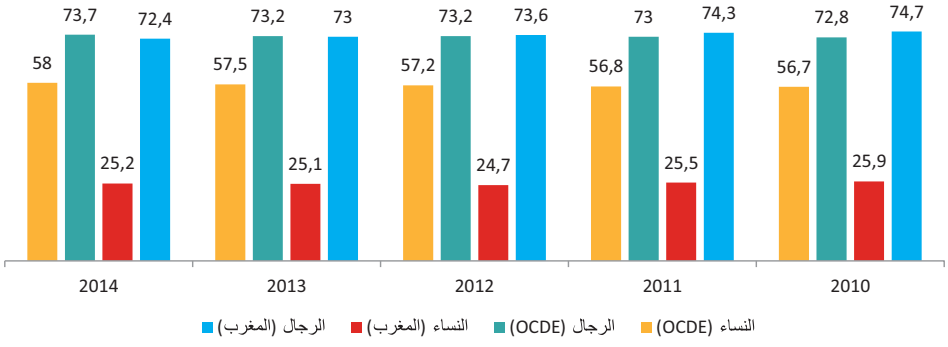

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - OCDE.STAT

وإن هذا التطور الذي عرفه العرض بسوق الشغل، خاصة انخفاض نسب النشاط على جميع المستويات، راجع بالأساس الى تحسن مؤشر التمدرس عند الفئة العمرية 24-15 سنة (والتي عرفت أهم انخفاض نسب النشاط ما بين 2000 و2014، مقارنة مع الفئات الأخرى)، وكذلك إلى النسب الكبيرة للبطالة التي تدفع الباحثين عن الشغل للتخلي على النشاط.

وللإشارة، عرف عدد هاته الفئة العمرية من السكان النشيطين انخفاضا، خلال هذه الفترة، بلغ ما يناهز 27% (29,4% عند النساء و25,8% عند الرجال)، في حين أن وزنها الديموغرافي انتقل من 20,6% إلى 18,5% ما بين 2000 و2014.

10 - التقرير الدولي حول التنمية البشرية 2014. برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

تطور نسب النشاط حسب السن ما بين 2000 و 2014

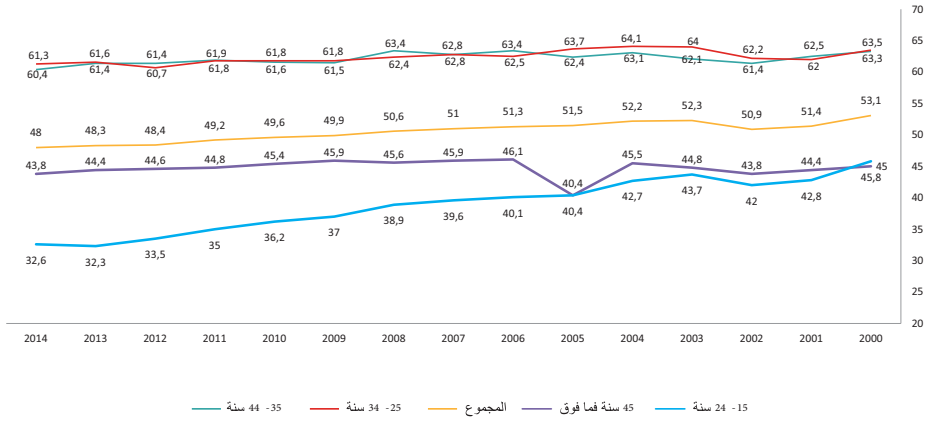

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومن الأسباب الأخرى كذلك التي تفسر هذا التوجه لمعدل النشاط، انخفاض عدد النشيطين الذين لا يتوفرون على أي شهادة بنسبة 1,2% ما بين 2000 و2014 مقابل ارتفاعه بـــ52,9% عند النشيطين المتوفرين على مستوى متوسط وبـــ52,7% عند المستوى العالي، ليسجل بذلك ارتفاعا على المستوى الوطني بـــ15,7%.

كما يمكن تفسير هذا التطور لنسبة النشاط بالتحول الديموغرافي الذي يشهده المغرب حيث عرف عدد السكان النشيطين المحتملين ارتفاعا ما بين 2000 و2014 يناهز 23,9% مقابل 15,7% عند السكان النشيطين.

إن هذا التحول الديموغرافي الذي يعرفه المغرب مع انخفاض نسب النشاط سينعكس سلبيا على مستوى الادخار والاستثمار مع ارتفاع مؤشر الإعالة الاقتصادية[11]، فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انتقل من 100 نشيط مشتغل لكل 195 عاطل أو غير نشيط سنة 2005 إلى 210 سنة 2014. ومقارنة مع الخارج، يظهر جليا مدى ارتباط تطور معدلات النشاط والبطالة مع مؤشر الإعالة الاقتصادية حيث انتقل في نفس الفترة من 137 إلى 140 في فرنسا ومن 127 إلى 103 بألمانيا.

تطور مؤشر الإعالة الاقتصادية ومعدلات النشاط والبطالة بالمغرب ودول أخرى

	مؤشر الإعالة الاقتصادية			معدل النشاط			معدل البطالة		
	2005	2010	2014	2005	2010	2014	2005	2010	2014
المغرب	1,95	2,02	2,10	51,5	49,6	48,0	11,1	9,1	9,9
ألمانيا	1,27	1,12	1,03	73,8	76,6	77,7	11,3	7,2	5,1
فرنسا	1,37	1,40	1,40	69,9	70,5	71,3	8,1	9,3	9,9

11 – يساوي جمع عدد العاطلين وعدد السكان غير النشيطين على عدد النشيطين المشتغلين

إيطاليا	1,58	1,64	1,71	62,4	62,9	64,9	7,8	8,5	12,9
المكسيك	1,65	1,45	1,43	61,9	63,7	63,7	3,6	5,3	5,1
إسبانيا	1,27	1,49	1,68	71,1	74,6	75,3	9,2	20,0	24,6
المملكة المتحدة	1,07	1,13	1,08	76,3	76,3	77,6	4,7	7,9	6,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

2.2.1. مميزات طلب الشغل بالمغرب

مواكبة للتحول الديموغرافي الذي عرفه المغرب، تم على صعيد طلب الشغل إحداث ما بين 1999 و2014 ما يناهز 120.000 منصب شغل سنويا. لكن دينامية إحداث مناصب الشغل عرفت انخفاضا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 160.000 ما بين 1999 و2003 إلى 45.000 ما بين 2012 و2014. وهمت 68,5% من المناصب المحدثة قطاع الخدمات و26,1% قطاع البناء، ومن حيث وسط الإقامة فـ73% من المناصب أحدثت بالوسط الحضري. أما من حيث نوع الشهادة فـ28,7% من المناصب المحدثة كانت لصالح حاملي الشهادات العليا و64% لصالح حاملي الشهادات المتوسطة و7,3% لمن ليست لهم شهادة، وهو ما يفسر الصعوبات التي يواجهها النشيطون الذين لا يتوفرون على أية شهادة في سوق الشغل بالمغرب.

تطور نسب النمو الاقتصادي والمناصب المحدثة سنويا ما بين 1999 و2014

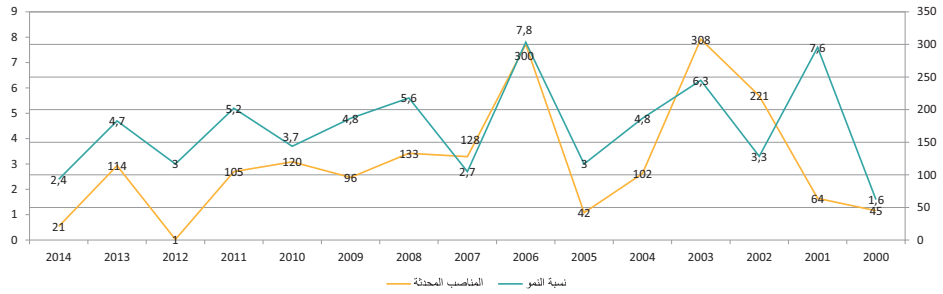

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويتميز طلب الشغل بالمغرب بضعف نسبة تأنيث السكان النشيطين المشتغلين التي لا تتعدى 27% منذ سنة 2000، كما أن أكثر من 90% من السكان النشيطين المشتغلين يعملون بالقطاع الخاص و62,8% من السكان النشيطين المشتغلين لا يتوفرون على أي شهادة سنة 2014؛ 53,3% من هذه الفئة الأخيرة يعملون بقطاع الفلاحة و27,9% بقطاع الخدمات. أما بالنسبة لحاملي الشهادات العليا فـ82,7% منهم يشتغلون بقطاع الخدمات و46% بالإدارة العمومية.

كما يلاحظ من تحليل مكونات طلب الشغل حسب المستوى الدراسي ضعف نسبة تطور ولوج النشيطين المشتغلين بدون شهادة حيث ارتفعت نسبتهم ما بين 1999 و2014 إلى 2% مقابل 73% عند حاملي الشهادات و20% لمجموع النشيطين المشتغلين.

توزيع السكان النشيطين المشتغلين حسب فروع النشاط الاقتصادي

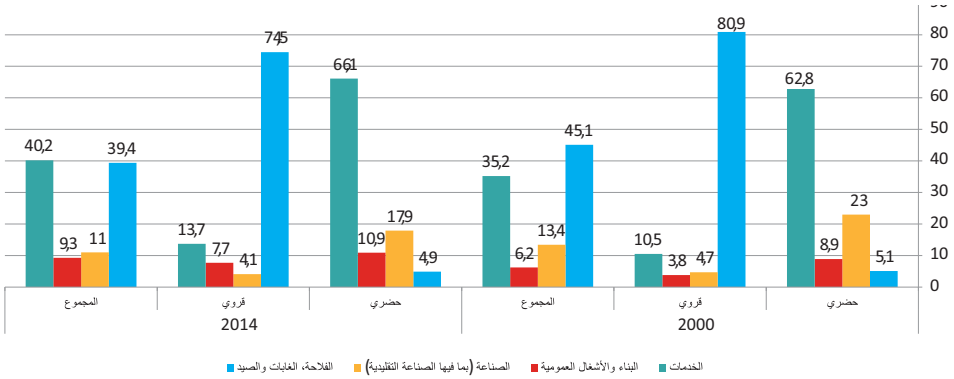

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.2.1. تحديات عرض الشغل بالمغرب

تبرز نواقص عرض سوق الشغل على مستويين. الأول يهم نظام المعلومات الذي لا يواكب حاجيات متابعة تطور تغييرات متطلبات سوق الشغل. أما المستوى الثاني فيتعلق بالجانب الهيكلي لمؤسسة سوق الشغل الذي يتسم بسيطرة الشغل غير اللائق، وبوضعية غير متوازنة.

1.3.2.1. نظام معلوماتي لا يواكب تغييرات متطلبات سوق الشغل

فيما يتعلق بنظام المعلومات الذي لا يواكب حاجيات متابعة تطور تغييرات متطلبات سوق الشغل، فيلاحظ عدم تطابق المعطيات بين مختلف المصادر الإحصائية المتعلقة بإحداث مناصب الشغل.

وإذا عقدنا مقارنة بين المعطيات الموجودة عند وزارة المالية حول المناصب المحدثة ما بين 2007 و2014 والمناصب المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، خلال نفس الفترة، ومعطيات البحث الوطني السنوي الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، تظهر لنا جليا إشكالية تقاطع المعطيات والإحصائيات الخاصة بنظام المعلومات، خاصة مساهمة الفاعلين الآخرين والشبكات الاجتماعية في إحداث مناصب الشغل. كما أن نفس الملاحظة يمكن ذكرها أساسا بالنسبة لعدد المأجورين المتوفرين على عقد عمل والذي يظهر تناقضات بين معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبحث الوطني حول التشغيل.

2.3.2.1. ضعف تعزيز العمل اللائق على مستوى سوق الشغل

وفيما يتعلق بمميزات سوق الشغل من الناحية الهيكلية، فيتسم سوق الشغل بضعف تعزيز العمل اللائق بحيث يمثل العمل الغير المؤدى عنه 22,1% سنة 2014 مقابل 33,9% سنة 2000، وتعتبر النساء القرويات الأكثر تضررا إذ يمثلن 73,6% من مجموع اليد العاملة المشتغلة بالبادية. وإذا كان تراجع العمل الغير مؤدى عنه مؤشرا إيجابيا غير أنه لا يعني بالضرورة تقدم العمل المؤدى عنه.

تطور نسب العمل غير المؤدى عنه ما بين 2000 و 2014

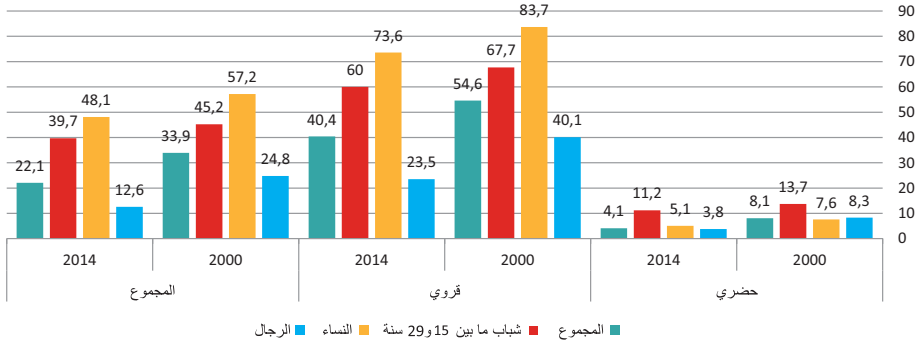

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

زيادة على ذلك،80,4% من السكان النشيطين المشتغلين لا يتوفرون على التغطية الصحية، وتبلغ هاته النسبة بالوسط القروي 95% مقابل 65,6% بالوسط الحضري، غير أن هذه النسبة تتغير من 26,9% عند حاملي الشهادات العليا مقابل 92% عند الذين لا يتوفرون على أي شهادة، في حين يبقى الشباب في سن أقل من 30 سنة أكثر هشاشة في هذا الميدان: 89% يشتغلون بدون تغطية صحية.

نسبة النشيطين المشتغلين الذين لا يتوفرون على تغطية صحية

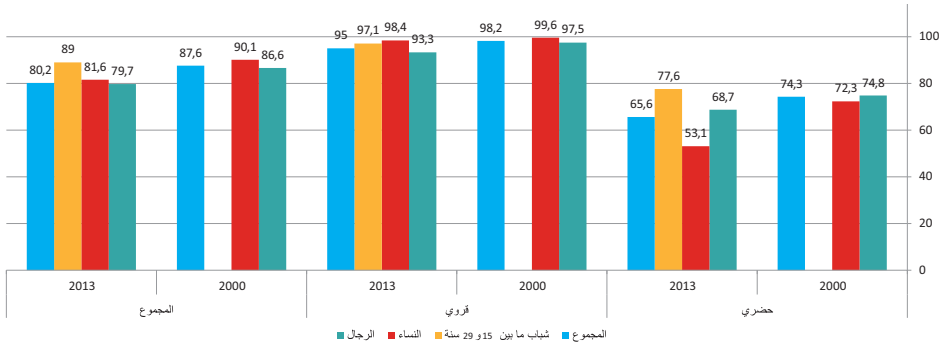

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أما حسب الجنس فتصل هذه النسبة إلى 79,7% عند الرجال مقابل 81,6% عند النساء، وحسب فروع النشاط الاقتصادي تبقى الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات التي تتوفر على تغطية صحية ضعيفة كما أن نسب التغطية تبقى جد متفاوتة بين القطاع العمومي (94,7%) والخاص غير الفلاحي (19,8%) والخاص الفلاحي (1,8%).

نسبة السكان النشيطين المشتغلين الغير المتوفرين على التغطية الصحية

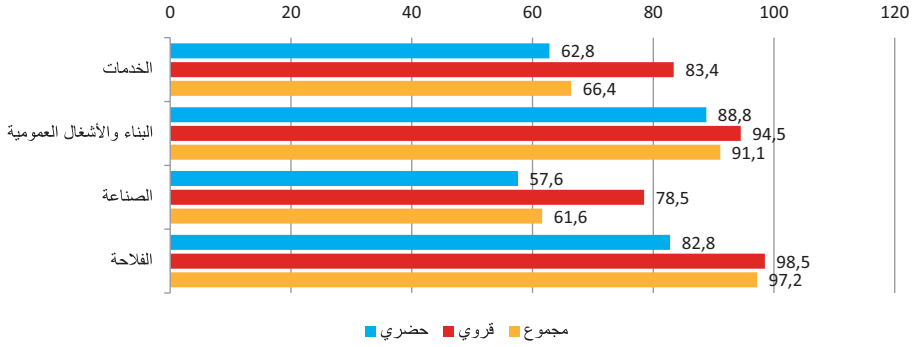

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أما مؤشر الاستقرار في العمل فيحيلنا على ما نسبته 62,4% من المأجورين لا يتوفرون على عقدة عمل، منهم 86,6% بالوسط القروي و53,6% بالوسط الحضري، وتبلغ هذه النسبة عند الشباب 89,7% (15-24 سنة) و85,8% عند منعدمي الشهادات و21,7% عند حاملي الشهادات العليا. أما حسب فروع النشاط الاقتصادي فـ 92,9% من المأجورين العاملين في قطاع الفلاحة لا يتوفرون على عقدة عمل، وهاته النسبة تصل إلى 72,6% في قطاع الصناعة و48,7% في قطاع الخدمات.

طبيعة العقد عند الماجورين حسب الجنس

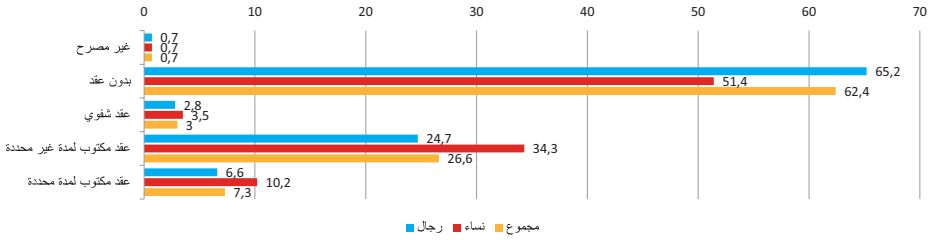

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.3.2.1. وضعية غير متوازنة على مستوى سوق الشغل

إن ما يميز سوق الشغل بالمغرب كون التكوين لا يلائم متطلبات سوق الشغل، وبالتالي فمؤسسات التكوين لا توفر موارد بشرية مشبعة بالكفاءات اللازمة والتي تحتاجها المقاولة، وعليه فإن تحقيق التوازن بين الأدوار المتكاملة والمختلفة لمؤسسات التكوين يتمثل بالدرجة الأولى في مواكبة المقاولة لمواجهة تحديات العولمة وجعلها أكثر تنافسية.

كما يميز سوق الشغل في المغرب كون مؤسسات الوساطة لا تهتم إلا بالعاطلين حملة الشواهد، خاصة العليا منها، إضافة إلى عدم تغطيتها لمجموع التراب الوطني. هذا الإكراه يدفع بالعديد من العاطلين للالتحاق بالقطاع غير المنظم نظرا لسهولة الولوج إليه وذلك تحت ضغط الحاجة لشغل.

إن هذه الوضعية غير المتوازنة تزداد حدتها إذا ما اعتبرنا نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي التي تعتبر ضعيفة بحيث وصلت إلى فقط 25,3% سنة 2014.

3.1. سوق الشغل بالمغرب وإشكالية البطالة

1.3.1. تطور نسب البطالة بالمغرب

رغم انخفاض عدد العاطلين ما بين سنتي 2000 و2014 من 1,394 إلى 1,167 مليون شخص، إلا أن هذه الظاهرة تبقى مرتفعة بالوسط الحضري بما يناهز 80% من العاطلين مقابل 82,2% سنة 2000، وبلغت نسبة النساء بين العاطلين 28,6% سنة 2014 مقابل 25,7% سنة 2000.

زيادة على هذا، فما معدله 76,8% من العاطلين سنة 2014 يقل عمرهم على 35 سنة مقابل 83,8% سنة 2000، و72,3% من العاطلين سنة 2014 يتوفرون على شهادة مقابل 64,2% سنة 2000 و27,8% من العاطلين سنة 2014 يتوفرون على شهادة عليا مقابل 21,3% سنة 2000، كما أن نسبة العاطلين لمدة طويلة (12 شهرا وما فوق) قاربت سنة 2014 ما نسبته 61,8% مقابل 70,2% سنة 2000.

تطور نسب البطالة حسب الجنس ووسط الإقامة

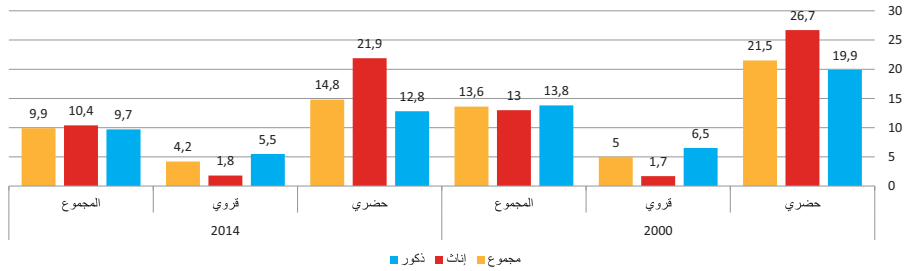

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويستنتج من هذا أن سوق الشغل بالمغرب يتميز بمستوى مرتفع للبطالة بحيث أصبحت ظاهرة حضرية، تهم الشباب خاصة حاملي الشهادات العليا والنساء، وهي حينا بطالة طويلة الأمد.

البطالة حسب السن ووسط الإقامة ونوع الشهادة - 2014

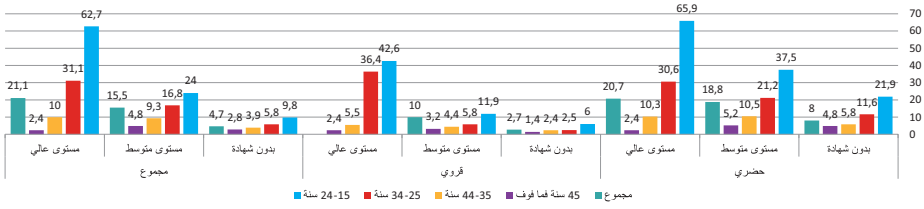

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.3.1. الأسباب الرئيسية للبطالة بالمغرب

حسب البحث الوطني للتشغيل لسنة 2014، وبدراسة الأسباب الرئيسية للبطالة في الغرب، تعتبر هذه الظاهرة وليدة انتهاء الدراسة أو التكوين (31,5% سنة 2014 مقابل 42% سنة 2000)، أو بتوقف النشاط أو الطرد (27,6% سنة 2014 مقابل 28,1% في سنة 2000)، أو بسبب توقف نشاط حر (18,1% مقابل 15,9% سنة 2000)، كما يمكن أن تكون نتيجة بلوغ سن العمل (14,9% سنة 2014 مقابل 8,4% سنة 2000). هذا إضافة إلى عجز الاقتصاد على خلق فرص شغل بالمستوى المطلوب.

هذا وتبقى الوسائل المستعملة للبحث عن العمل رهينة بالوضعية الاجتماعية للعاطل، فالعاطلون المتوفرون على شهادات عليا يبحثون عن عمل عن طريق الأجوبة على إعلانات أو المشاركة في امتحانات الولوج بنسب تصل على التوالي 34,7% و20,7%، أما العاطلون غير المتوفرين على أية شهادة فتبقى العائلة والاتصال المباشر أكثر الوسائل استعمالا بنسب تبلغ على التوالي48,4% و42,8%.

وباستقصاء آراء العاطلين حول رغبتهم في نوعية العمل، أبدى 73% منهم الرغبة في العمل كأجير، وهي نسبة ترتفع إلى 86,7% عند حاملي الشهادات العليا. في حين 8,1% من العاطلين يرغبون في عمل مستقل و18,6% أي عمل.

توزيع العاطلين حسب نوع الشغل المرغوب فيه حسب الجنس والسن ونوع الشهادة

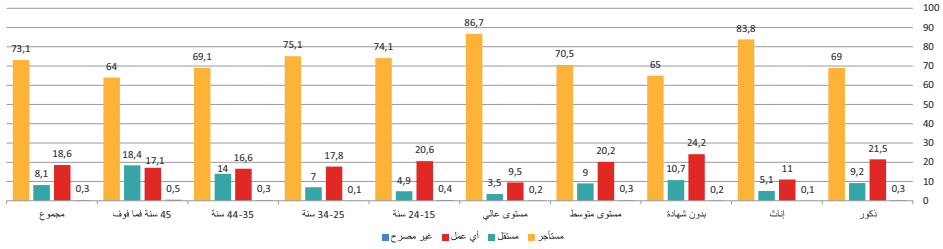

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

4.1. خلاصة

يستخلص من تحليل وضعية سوق الشغل بالمغرب أن هناك عدة عوامل هيكلية تنعكس على تطور أعداد السكان النشيطين، وقد شكلت هذه العوامل ذات الطابع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي أهم العناصر التي من شأنها أن تعطي صورة واضحة للوضعية التي يواجهها المغرب من حيث سوق الشغل وخصوصا التشغيل الذاتي وفي علاقته بالقطاع غير المنظم، ونخص بهذا الشأن المميزات التالية:

- تحول ديموغرافي سريع يتميز بارتفاع نسبة السكان النشيطين المحتملين؛
- ارتفاع مستمر لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والتكوين المهني؛
- انخفاض مستمر لمعدلات النشاط، انخفاض هم بالأساس الشباب وحاملي الشهادات العليا؛
- استمرار البطالة كظاهرة حضرية تهم بالأساس الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا؛
- تذبذب نسبة النمو الاقتصادي وضعف مساهمة النمو في خلق مناصب الشغل؛
- هيمنة قوية للهشاشة في التشغيل؛
- تراجع إمكانيات التشغيل بالقطاع العام.

وسينعكس التحول الديموغرافي الذي يعرفه المغرب إيجابيا على مؤشر الإعالة حيث انتقل من 106,6 سنة 1960 إلى 55,1 سنة 2014 ومن المتوقع أن يبلغ 58,1 في أفق 2030، لكن هذا التحول الديموغرافي مع انخفاض نسبة النشاط سينعكس سلبا على مستوى الادخار والاستثمار مع ارتفاع مؤشر الإعالة الاقتصادية، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا خلال العشر سنوات الأخيرة. ومقارنة مع الخارج، يظهر جليا مدى ارتباط تطور معدلات النشاط والبطالة مع مؤشر الإعالة الاقتصادية.

في هذا الإطار، يستخلص من تحليل وضعية سوق الشغل بكل مكوناته، أنه يتميز بعدة نقائص ومعيقات يجب معالجتها لإعداد بيئة ملائمة لانعاش التشغيل بالمغرب. ويتعلق الأمر بالنسبة المرتفعة للبطالة طويلة الأمد التي تهم أكثر من 61% من النشيطين الباحثين عن العمل، نسبة تناهز 76% عند حاملي الشهادات العليا مما يطرح إشكالية دور مصالح الوساطة ونظام التربية والتكوين ومنظومة الإنتاج في إدماج وملاءمة خريجي المعاهد والجامعات لحاجيات سوق الشغل.

الخاصية الثانية التي تميز سوق الشغل تهم هشاشة وضعية النشيطين المشتغلين بهيمنة الشغل غير اللائق وذلك بضعف نسبة المتوفرين على التغطية الصحية (19,8%) وعلى عقود عمل (62,4%) وكذا للنسب المرتفعة للشغل غير المؤدى عنه الذي يهم أكثر من 70% من النشيطات المشتغلات القرويات.

الخاصية الثالثة ذات الطابع المؤسساتي تتمثل في محدودية فعالية الإطار الماكرو اقتصادي والنتائج التي لا ترقى للأهداف المتوخاة في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، وعدم استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد الوطني لإحداث فرص الشغل وعدم ملاءمة قطاع التربية والتكوين لحاجيات سوق الشغل.

فمن أهم خلاصات تقييم المميزات السوسيو-ديموغرافية بالمغرب ما يلي:

- انخفاض نسبة الفئة العمرية أقل من 15 سنة التي انتقلت من 31% إلى 28% ما بين 2004 و2014، ومن المتوقع أن تنتقل إلى 21% سنة 2030.
- انتقال نسبة السكان النشيطين المحتملين (59-15 سنة) من 60,7% إلى 62,4% ما بين 2004 و2014 وستستمر في الارتفاع لتبلغ اكثر من 63% في أفق 2030. أما الفئة العمرية 60 سنة وما فوق فقد انتقلت نسبتها من8,1% إلى 9,6% ما بين 2004 و2014 لتنتقل إلى 15,3% في أفق 2030.
- وتيرة سريعة للتمدن: 29,1% سنة 1960، 60,3% سنة 2014 و65% في أفق 2030.

كما يمكن استخلاص عبر أساسية من وضعية سوق الشغل بالمغرب على رأسها:

- تطور ملحوظ للسكان النشيطين من حيث الكم والكف: فقد انتقل عدد السكان النشيطين (15 سنة وأكثر) ما بين 2000 و2014 من 10,3 إلى 11,8 مليون شخص. كما ان 58,6% من السكان النشيطين لا يتوفرون على أي شهادة سنة 2014 مقابل 68,2% سنة 2000؛
- ضعف مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي حيث لا تتعدى نسبتهن 25,3% سنة 2014 من مجموع السكان النشيطين؛
- ضعف عدد المناصب المحدثة بشكل تنازلي؛
- الضعف المسجل على مستوى فعالية ونجاعة الاستراتيجيات القطاعية في تقليص نسب بطالة حاملي الشهادات؛
- تطور ضعيف للقطاع غير الفلاحي بالوسط القروي؛
- هيمنة الشغل غير اللائق؛
- عدم ملاءمة قطاع التربية والتكوين لحاجيات لسوق الشغل؛
- ثم عدم ملاءمة النظام المعلوماتي مع حاجيات وتحديات تتبع وتقييم سوق الشغل.

وفي الأخير، يتبين أن إشكالية التشغيل تبقى رهينة بمدى قدرة الاقتصاد الوطني على خلق أنشطة اقتصادية جديدة تتلاءم ووتيرة وحجم معضلة البطالة، وكذا بطبيعة النظام الوطني للتربية والتكوين والابتكار، ومدى ملاءمة الحاجيات الآنية والمستقبلية من الكفاءات والمهن الرائدة، فضلا عن نوعية الوضع الماكرو اقتصادي الضروري لتوفير الرؤية البعدية للاستثمار المنعش للتشغيل الذاتي من جهة، ومن جهة أخرى للشغل المأجور في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وهذا ما يجعل من قدرة السياسات العمومية على تجنيد وتثمين النبوغ المقاولاتي الجماعي مركزيا وترابيا في صلب أي عملية مستقبلية لخلق الثروة ولإدماج أكبر عدد ممكن من الساكنة النشيطة الباحثة عن شغل قار على صعيد مختلف مكونات النسيج الإنتاجي الوطني.

2 - التشغيل الذاتي بالمغرب: تشخيص وتحليل الوضعية الراهنة

1.2. مفهوم التشغيل الذاتي

اعتمد المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي الشغل سنة 1993 تصنيفا للوضعيات المهنية وعددها ست وضعيات، وهي كالتالي[12]: الأجير، والمشغل، والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، وأعضاء التعاونيات أو الشركاء، والأعوان العائليون، إضافة إلى أشخاص لا يمكن تصنيفهم.

وتم تقسيم هذه الوضعيات وفق الترتيب الدولي للمكتب الدولي للشغل (1993) المتعلق بالوضعية المهنية، إلى مجموعتين:

- العمل المأجور والذي يهم وظائف مبنية على عقود، صريحة أو ضمنية، موثقة أو شفوية، تؤهل المأجورين للحصول على الأجر مهما كانت الوضعية المادية للجهة المعنية بتنفيذ مضامين العقد، علما بأن هذه الوحدة يمكن أن تكون مقاولة أو مؤسسة غير هادفة للربح أو إدارة عمومية أو أسرية.

- العمل الحر، وهو شغل يعتمد فيه بطريقة مباشرة على الأرباح المستمدة من السلع والخدمات (يعتبر الاستهلاك الخاص جزءا من الأرباح). وتتخذ الجهات المعنية القرارات التي تضمن سير المؤسسة أو تفوضها للغير، ويمكن أن تهم المقاولة الفردية).

وتبعا لهذا، فقد أدرج المأجورون في خانة العمل المأجور والحالات الأخرى في العمل الحر، بحيث أعطيت للدول حرية ملاءمة هذا التصنيف مع وضعيتها الخاصة.

وتبعا لهذا التعريف، يمكن حصر الفئات التي تم إدراجها كتشغيل ذاتي من طرف المكتب الدولي للشغل كما يلي:

- المشغل: الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو مع شريك واحد أو أكثر ويمارسون هذا النوع من الشغل كعمل حر ويشغلون معهم شخصا واحدا أو أكثر كأجراء خلال فترة مرجعية متواصلة؛

- شخص يعمل لحسابه الخاص: الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص مع شريك واحد أو أكثر ولا يشغلون أي أجير معهم بكيفية مستمرة، خلال فترة مرجعية متواصلة؛

- عضو تعاونية أو شريك: أشخاص يشتغلون عملا حرا، وينتمون إلى تعاونية لإنتاج السلع أو الخدمات حيث يعتبر الأعضاء متساوين في تنظيم الإنتاج والمبيعات وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وتوزيع الفوائد بين الأعضاء.

- عامل مع الأسرة بدون أجر: أشخاص يشتغلون عملا حرا في مؤسسة موجهة للسوق ومستغلة من طرف عضو من الأسرة يعيش معهم.

12 – قرارات المؤتمر الخامس عشر لإحصائيي الشغل. المكتب الدولي للشغل. 1993.

وقد تم تحديد الفئات المدرجة في التشغيل الذاتي على الصعيد الوطني من طرف المندوبية السامية للتخطيط كالتالي[13]: مشغل، أو شخص يعمل لحسابه الخاص، أو عضو تعاونية أو شريك.

وحسب المادة 6 من مدونة الشغل، فالأجير هو كل شخص التزم ببذل نشاطه المهني، تحت تبعية مشغل واحد أو عدة مشغلين، لقاء أجر، أيا كان نوعه وطريقة أدائه. ويعد مشغلا كل شخص طبيعي أو اعتباري، خاصا كان أو عاما، يستأجر خدمات شخص ذاتي واحد أو أكثر.

أما القانون المتعلق بالمقاول الذاتي رقم 114.13 الذي صدر سنة 2015، فقد حدد المقاول الذاتي بأنه كل شخص ذاتي يزاول بصفة فردية نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو يقدم خدمات، ولا يتجاوز رقم معاملاته السنوي 500.000 درهم بالنسبة للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الحرفية، و200.000 درهم بالنسبة للأنشطة الخدماتية.

2.2. تطور التشغيل الذاتي وخصائص العاملين بالقطاع

بتشخيصنا لوضعية التشغيل الذاتي، وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يمثل التشغيل الذاتي 32,5% من مجموع السكان النشيطين المشتغلين سنة 2014 مقابل 29,9% سنة 2000 مع حضور ضعيف للنساء بنسبة 14,4%. ويمثل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص 85,5% من مجموع مكونات التشغيل الذاتي مع نسبة مستقرة بين سنتي 2000 و2014، وتجدر الإشارة إلى أن 74,5% من هذه الفئة لا يتوفرون على أي شهادة.

تطور عدد السكان النشيطين المشتغلين حسب الوضعية في المهنة ووسط الإقامة ما بين 2000 و2014

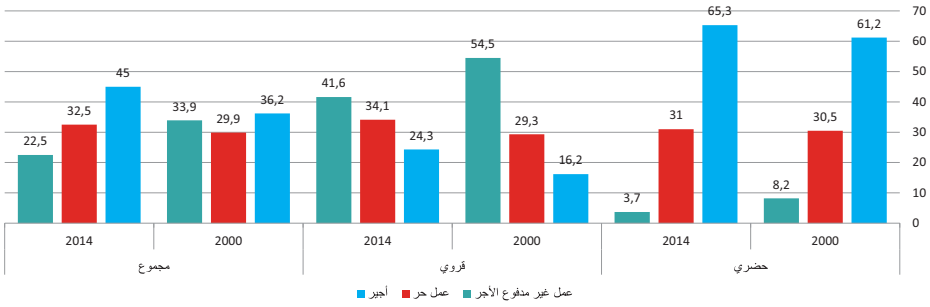

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ويظهر لنا أيضا من خلال التشخيص أيضا ارتفاع عدد العاملين في إطار التشغيل الذاتي بنسبة 18,4% ما بين 2000 و2014، وهو عدد يرتفع عند حاملي الشهادات العليا إذ سجل ما نسبته 94,4% خلال نفس الفترة نتيجة للمبادرات التي تم إطلاقها في العشرية الأخيرة، كما يسجل 75,2% في المائة لحاملي شهادات مستوى التكوين والتعليم المتوسط، لكن يسجل ارتفاعا ضئيلا بالنسبة لغير الحاصلين على أي شهادة وذلك بنسبة 3.7%.

13 – المندوبية السامية للتخطيط، البحوث الوطنية حول التشغيل

تطور نسبة التشغيل الذاتي حسب الوضعية في المهنة ونوع الشهادة ما بين 2000 و 2014

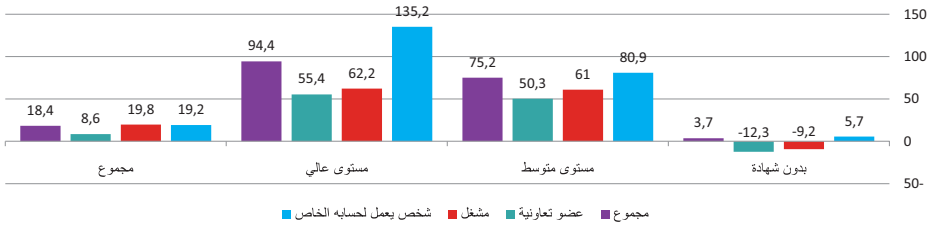

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

وإذا ما اعتبرنا وسط الإقامة، فعلى الرغم من المنحى التنازلي الذي يطبع الوسط القروي فإنه مازال يمثل أكثر من 50% من التشغيل الذاتي.

توزيع التشغيل الذاتي حسب وسط الإقامة ونوع الشهادة 2014

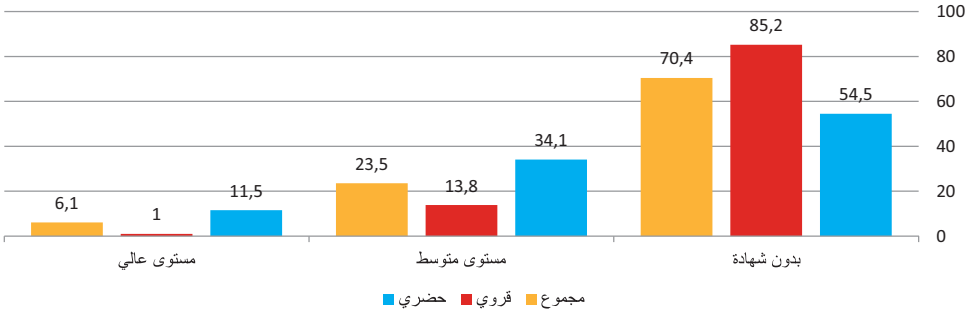

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

ويمكن تفسير هيمنة الوسط القروي بهيكلة التشغيل الذاتي حسب فروع النشاط الاقتصادي والمجموعات المهنية.

تطور نسبة تمدن التشغيل الذاتي ما بين 2000 و 2014

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.2.التوزيع المجالي للتشغيل الذاتي

على الصعيد المجالي، تتوفر 10 جهات على نسب تشغيل ذاتي مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني. ويمكننا ملاحظة أن أربع جهات تتعدى فيها نسبة التشغيل الذاتي 36%، وهي جهة الغرب شراردة بني حسن، وجهة تادلة أزيلال، وجهة تازة الحسيمة تاونات، ثم جهة طنجة تطوان. أما من حيث هيكلة السكان النشيطين المشتغلين حسب الجهات فتتمركز أكثر من 30% من النشيطين المشتغلين بالتشغيل الذاتي بثلاث جهات وهي سوس ماسة درعة (10,4%)، ومراكش تانسيفت الحوز (10,7%)، ثم الدار البيضاء الكبرى (9%).

وبدراسة تطور نسب التشغيل الذاتي حسب الجهات في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2013، نجد أن الجهات التي سجلت ارتفاعا كبيرا هي كل من جهة سوسة ماسة درعة التي انتقلت بها هذه النسبة من 26,3% إلى 33,4%، وجهة الغرب شراردة بني حسن التي عرفت انتقال هذه النسبة من 26,1% الى 36,2%، ثم جهة تادلة أزيلال التي شهدت ارتفاع هذه النسبة من 26,3% إلى 37,7%.

4.2.أهم قطاعات التشغيل الذاتي وتطور مناصب الشغل المحدثة

ومن ناحية المهن، فتسجل وضعية التشغيل الذاتي نسبا متفاوتة تحظى فيها مجموعة «المستغلين الفلاحيين والصيادين والعمال الغابويين، والقناصين والعاملين المماثلين» ومجموعة «التجار والوسطاء التجاريين والماليين» بأعلى نسب التشغيل الذاتي، بحيث تضم 63,5% من مجموع التشغيل الذاتي، متبوعين بالحرفيين والعمال المؤهلين في المهن الحرفية (باستثناء عمال الفلاحة) بنسبة 22,3%.

ويلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل الذاتي في الفترة ما بين 2000 و2013 بالنسبة لمجموعة «أعضاء الهيئة التشريعية، المنتخبون المحليون، المسؤولون حسب تسلسلهم في الإدارات العمومية، المديرون وأطر إدارة المقاولات»، أما بالنسبة لمجموعة «الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة» فقد انتقلت من 24,9% سنة 2000 إلى 28,6% سنة 2013 لكن يبقى وزنها داخل المجموعات المهنية ضعيفا بحيث لم تتعد هذه المجموعة 2,3% من التشغيل الذاتي سنة 2013 مقابل 1,8% سنة 2000.

وحسب مجال الإقامة، تمثل مجموعة «المستغلون الفلاحيون، الصيادون، الغابويون، القناصون والعاملون المماثلون» 74,4% من مجموع التشغيل الذاتي بالوسط القروي. في حين، تسيطر مجموعتا «التجار، الوسطاء التجاريون والماليون» و«الحرفيون وعمال مؤهلون في المهن الحرفية (باستثناء عمال الفلاحة)» على الوسط الحضري بنسب تبلغ على التوالي 34,4% و35,8%.

تطور نسب التشغيل الذاتي حسب وسط الإقامة والمجموعات المهنية

المجموعات الكبرى للمهن	2000			2013		
	حضري	قروي	مجموع	حضري	قروي	مجموع
أعضاء الهيئة التشريعية، المنتخبون المحليون، المسؤولون حسب تسلسلهم في الإدارات العمومية، المديرون وأطر إدارة المقاولات. -الأطر العليا وأعضاء المهن الحرة.	24,4	47,2	24,9	28,8	16,3	28,6
الأطر المتوسطة	4,1	5,5	4,2	3,6	6,6	3,8
المستخدمون.	0,2	0,0	0,2	0,0	0,1	0,0
التجار، الوسطاء التجاريون والماليون	85,1	86,7	85,4	89,2	90,8	89,6

المستغلون الفلاحيون، الصيادون، الغابويون، القناصون والعاملون المماثلون	100,0	100,0	99,3	100,0	100,0	99,9
6حرفيون وعمال مؤهلون في المهن الحرفية (باستثناء عمال الفلاحة)	38,3	44,8	39,7	43,3	45,0	43,7
عمال وعمال يدويون في الفلاحة والصيد (بما في ذلك العمال المؤهلون)	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
مسيرو التجهيزات والآلات وعمال التركيب والتجميع - العمال اليدويون غير الفلاحيين، الحمالون وعمال المهن الصغرى	21,9	20,2	21,4	19,4	16,4	18,5
أشخاص لا يمكن تصنيفهم حسب المهن	16,0	0,0	14,7	8,4	0,0	6,9
مجموع	30,5	29,3	29,9	30,4	35,5	32,9

المصدر: انطلاقا من معطيات البحوث الوطنية حول التشغيل 2000 و2013 . المندوبية السامية للتخطيط.

أما حسب فروع النشاط الاقتصادي، فتبقى نسبة التشغيل الذاتي مرتفعة في قطاعات التجارة بنسبة 68,1%، والنقل والتخزين والاتصال بنسبة 42,6%، والفلاحة بنسبة 35,6%. وحسب وسط الإقامة، بلغت نسبة التشغيل الذاتي 72,2% بقطاع التجارة بالعالم القروي مقابل 67,0% بالوسط الحضري. ويلاحظ ارتفاع نسبة تمدن التشغيل الذاتي حسب فروع النشاط الاقتصادي في كل الفروع ما عدا الفلاحة التي لم تتعد فيها هذه النسبة 6%.

تطور نسب التشغيل الذاتي حسب وسط الإقامة وفروع النشاط الاقتصادي

فروع النشاط الاقتصادي	2000			2013		
	حضري	قروي	مجموع	حضري	قروي	مجموع
الفلاحة، الغابة والصيد	26,1	27,3	27,2	34,6	35,7	35,6
الصناعة (بما في ذلك الصناعة التقليدية)	21,9	34,7	24,3	21,9	31,9	23,8
البناء والأشغال العمومية	28,5	14,8	23,9	25,1	12,5	19,9
التجارة	66,6	75,5	68,4	67,0	72,2	68,1
النقل والتخزين والاتصال	29,0	45,8	33,1	28,0	57,0	34,4
الإصلاح	39,9	26,5	37,6	43,8	37,7	42,6
الإدارة العمومية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع	8,2	4,5	7,7	7,7	6,7	7,5
خدمات أخرى	27,1	40,0	28,6	22,8	37,9	24,9
أنشطة مبهمة	12,8	38,9	20,7	12,6	17,1	13,3
مجموع	30,5	29,3	29,9	30,4	35,5	32,9

المصدر: انطلاقا من معطيات البحوث الوطنية حول التشغيل 2000 و2013 . المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يتعلق بهيكلة التشغيل الذاتي حسب فروع النشاط الاقتصادي، يضم قطاع الفلاحة 42,5% من مجموع هذه الفئة من النشيطين المشتغلين متبوعا بقطاع التجارة بنسبة تناهز 27,8%. وحسب وسط الإقامة، بلغت هذه النسب بالوسط القروي على التوالي 74,5% و11,7%، أما بالوسط الحضري، فيضم قطاع التجارة 46,5% من التشغيل الذاتي مقابل 13,3% لقطاع الصناعة.

هيكلة التشغيل الذاتي حسب فروع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة سنة 2013

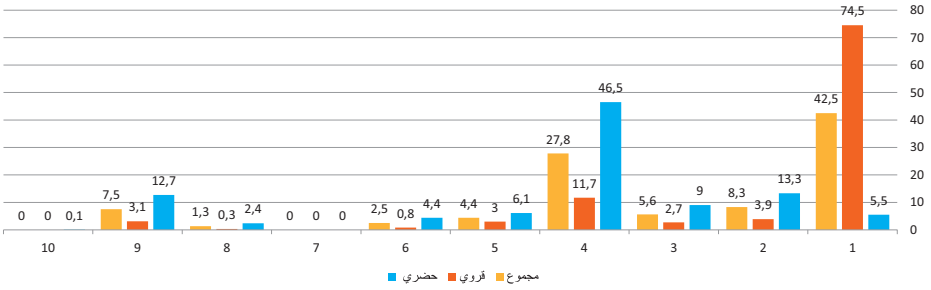

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

لكن فيما يتعلق بمساهمة التشغيل الذاتي في إحداث مناصب الشغل، فقد بلغ 56.000 منصب شغل كمعدل سنوي في الفترة ما بين 1999 و2014، أي ما يعادل 46,7% من مجموع المناصب المحدثة والتي بلغت 120.000 منصب. وتتوزع هاته المناصب المحدثة ما بين الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص (82%)، والمشغلين وأعضاء التعاونيات (9%).

مساهمة التشغيل الذاتي في إحداث مناصب الشغل ما بين 1999 و2014

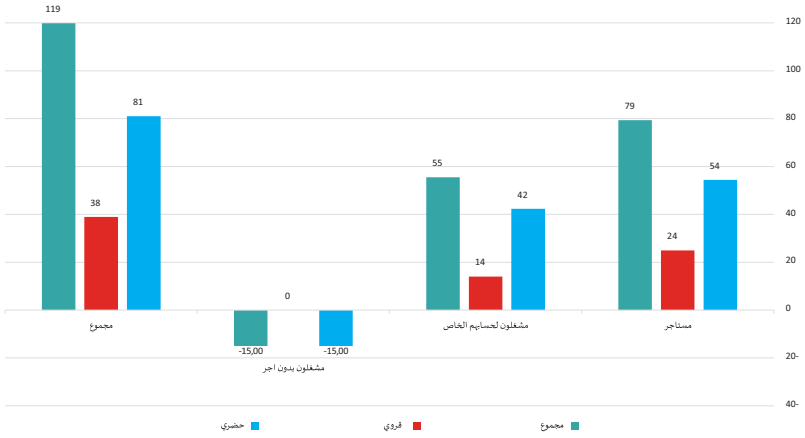

المصدر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط

5.2. هشاشة الظروف المعيشية للمشغلين الذاتيين

ويعاني التشغيل الذاتي من ضعف التغطية الصحية مقارنة مع وضعية المأجورين، هذا بالإضافة إلى تدني معدل النفقات لكل شخص حسب ما ورد في البحث الوطني لظروف المعيشة لسنة 2007 لدى الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

نسبة النشيطين المشتغلين حسب الوضعية في المهنة والاستفادة من التغطية الصحية 2013

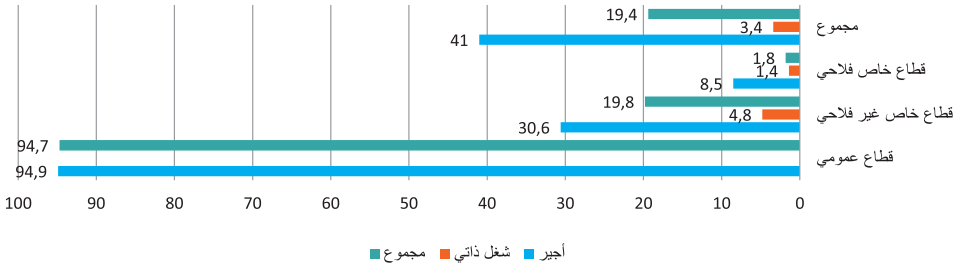

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وتظهر معطيات هذا البحث الوطني، أن أرباب الأسر النشيطين المشتغلين الذين يعملون لحسابهم الخاص يتوفرون على أضعف معدل سنوي لنفقات كل شخص مقارنة مع الوضعيات الأخرى حسب المهنة، وهذا برهان على هشاشة هذه الفئة من النشيطين المشتغلين.

وبمقارنة هذه المعطيات مع نتائج البحث الوطني حول استهلاك الأسر لسنة 2001/2000، نجد أن معدل النفقات ارتفع بنسب متفاوتة لكن بقيت نفس الفوارق على الصعيد الوطني والحضري. ويمكن تفسير خاصية الوسط القروي بتوفر أرباب الأسر الذين يعملون لحسابهم الخاص على معدل نفقات سنوي أعلى من المأجورين، نتيجة ضعف وزن هذه الفئة بين النشيطين المشتغلين بالقرى وبالشغل غير اللائق الذي يمارسونه.

3 - تشخيص وتحليل وضعية القطاع غير المنظم بالمغرب

1.3. مفهوم القطاع غير المنظم داخل الاقتصاد

ظهر مفهوم القطاع أو الاقتصاد غير المنظم لأول مرة في أدبيات منظمة العمل الدولية في بداية السبعينيات في تقرير حول دراسة أجريت في كينيا وغانا وذلك للتعبير عن النشاطات الاقتصادية غير المصرحة وغير المحمية من طرف السلطة العمومية.

وفي هذا الاطار، حدد المكتب الدولي للشغل القطاع غير المنظم «كمجموعة من وحدات إنتاج السلع أو الخدمات هدفها الأساسي خلق فرص العمل والدخل للأشخاص المعنيين. هذه الوحدات تتميز بمستوى منخفض من التنظيم، وتعمل على نطاق صغير بطريقة معينة، مع تقسيم ضئيل أو معدوم بين العمل ورأس المال، كعوامل الإنتاج[14]».

وتقوم علاقات العمل في الغالب على العمالة المؤقتة، القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية بدلا من الترتيبات التعاقدية مع الضمانات المناسبة.

ولا يتم تنفيذ أو إنجاز أنشطة وحدات القطاع غير المنظم بالضرورة بغية التهرب من دفع الضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي أو عدم احترام تشريعات الشغل والتشريعات الأخرى، أو الأحكام الإدارية الأخرى، ولذلك ينبغي التمييز بين مفهوم أنشطة القطاع غير المنظم وأنشطة الاقتصاد الخفي.

وعلى الصعيد الوطني حدد البحث الوطني حول القطاع غير المنظم: «جميع الوحدات الإنتاجية التي لا تتوفر على محاسبة حسب النظام الجاري به العمل بالمغرب». ويقتصر البحث على الأنشطة غير الفلاحية، كما يأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التجارية والحرفية التي ينجزها الفلاحون كأنشطة ثانوية.

14 - Mesurer l'informalité, manuel statistique sur le secteur informel et l'emploi informel, OIT, 2013.

2.3. مميزات القطاع غير المنظم في المغرب

من أهم مميزات القطاع غير المنظم في المغرب تزايد عدد وحدات الإنتاج غير المنظمة بـ 320.000 خلال الفترة ما بين 1999 و2007، أي بمعدل سنوي يقدر بـ40.000 وحدة. فلقد بلغ عددها 1,55 مليون وحدة في 2007 مقابل 1,23 مليون وحدة في 1999.

1.2.3. توزيع الوحدات الإنتاجية غير المنظمة حسب الجهات وحسب فروع النشاط

حسب البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2007/2006، تمارس الوحدات الإنتاجية غير المنظمة أنشطتها في الغالب بالمجال الحضري بحيث تصل نسبتها إلى 71,6% من مجموع هذه الوحدات. أما التقسيم الترابي لهذه الوحدات فيضع جهة الدار البيضاء الكبرى على رأس القائمة بـ14,3% من مجموع الوحدات متبوعة بمراكش تانسيفت الحوز 13,5% مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2000. في حين سجلت كل من جهة الرباط سلا زمور زعير، وجهة طنجة تطوان، وجهة الشاوية ورديغة وكذلك جهة دكالة عبدة، انخفاضا لنسبة هذا القطاع غير المنظم.

تطور توزيع الوحدات غير النظامية حسب الجهات

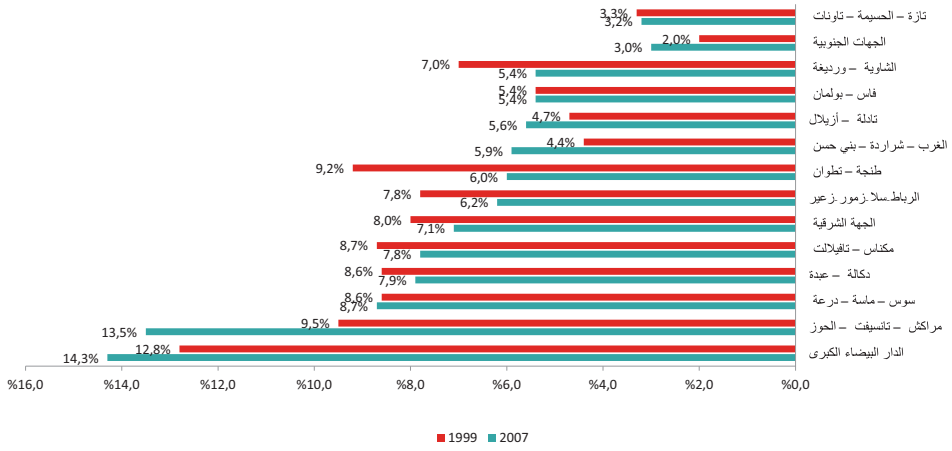

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

أما حسب فروع النشاط الاقتصادي، فيضم قطاع التجارة 57,4% من الوحدات غير النظامية، متبوعا بالخدمات (20%) والصناعة (17,2%) والبناء والأشغال العمومية (5,4%). وعلى مستوى الجهات، 69,3% من الوحدات غير النظامية بالمنطقة الشرقية تشتغل في قطاع التجارة، كما أن أكثر من نصف مجموع الوحدات الموجودة في قطاع البناء والأشغال العمومية تتمركز بأربع جهات وهي الدار البيضاء الكبرى (20,8%)، وطنجة–تطوان (14,5%)، وتادلة أزيلال (10,0%)، ثم دكالة عبدة (10,3%).

تطور توزيع الوحدات غير النظامية حسب فروع النشاط الاقتصادي

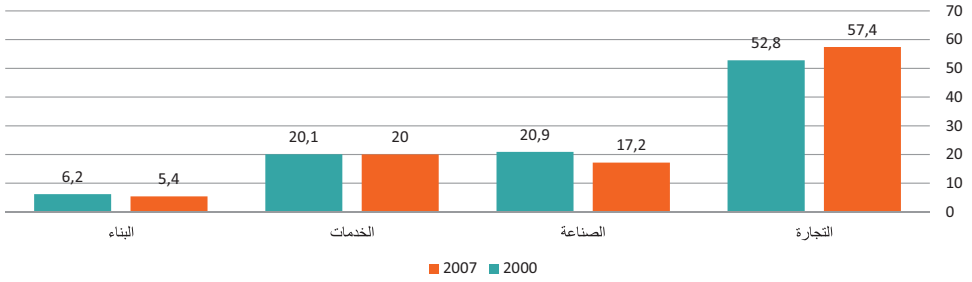

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2.2.3. الخاصيات الهيكلية للوحدات الإنتاجية غير المنظمة بالمغرب

إن ما يميز الوحدات الإنتاجية غير المنظمة بالمغرب كون 49,2% منها لا تتوفر على محل، و44,1% منها تملك محلا، في حين أن 6,7% من هذه الوحدات تمارس نشاطها بالمنزل. أما حسب الجهات، فأكبر نسب للوحدات التي تمارس نشاطها بدون محل توجد بكل من جهة الشاوية ورديغة (64,1%) وجهة دكالة عبدة (61,3%) والدار البيضاء الكبرى (58,7%)، ثم جهة تادلة أزيلال (57,9%).

إضافة إلى هذا، 74,9% من الوحدات غير النظامية تضم شخصا واحدا، في حين أن 17,7% منها تضم شخصين، و4,5% ثلاثة أشخاص، و2,8% أربعة أشخاص وأكثر. ويمكن القول إن التوفر على المحل مرتبط بحجم الوحدة غير النظامية: 76% من الوحدات التي تضم ثلاثة أشخاص وأكثر تتوفر على محل مقابل 36% عند الوحدات المكونة من شخص واحد.

وفيما يخص الوحدات التي تتوفر على محل، 58,3% منها لا تتوفر على الكهرباء، و84,9% لا تتوفر على الماء، في حين أن 86,9% ليست مرتبطة بشبكة التطهير.

توزيع الوحدات غير النظامية حسب عدد العاملين بها

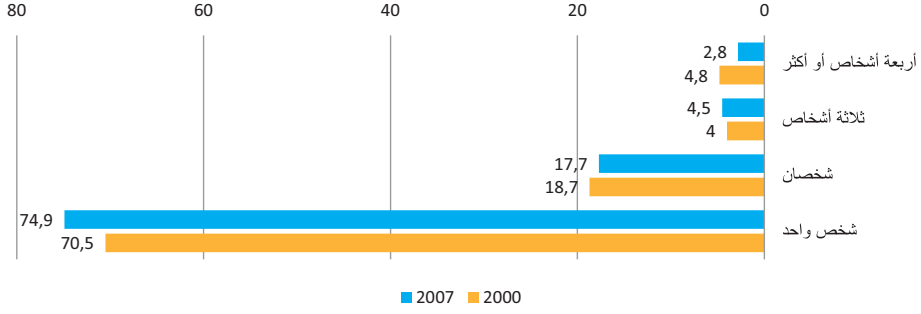

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ويمكن القول أيضا إن نسبة تأنيث أرباب الوحدات غير النظامية بلغت 9,9% سنة 2007. وحسب فروع النشاط الاقتصادي، فإن أكبر نسبة سجلت في قطاع الصناعة رغم الانخفاض المسجل مقارنة مع سنة 2000.

تطور نسب تانيت أرباب الوحدات غير النظامية حسب فروع النشاط الاقتصادي

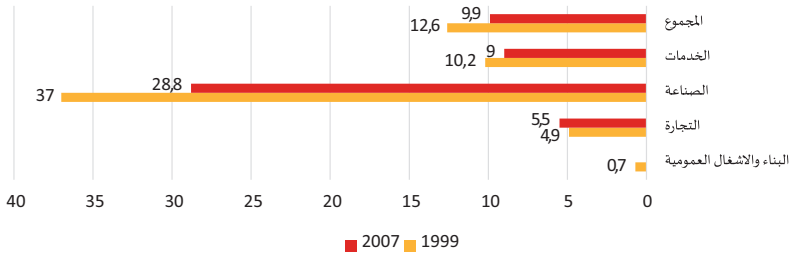

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.2.3. أهم خصائص اليد العاملة بالقطاع غير المنظم

سجلت الوحدات غير النظامية 2.216.116 منصب شغل سنة 2007 مقابل 1.901.947 منصبا سنة 2000، أي بنسبة ارتفاع تناهز 16,5%. ويساهم القطاع غير المنظم بنسبة 37,5% سنة 2007 في الشغل غير الفلاحي مقابل 39% سنة 2000، أما حسب وسط الإقامة فإن نسبة مساهمته سنة 2007 بلغت بالوسط القروي 49,4% مقابل 34% بالوسط الحضري.

نسبة الشغل غير المنظم في الشغل غير الفلاحي

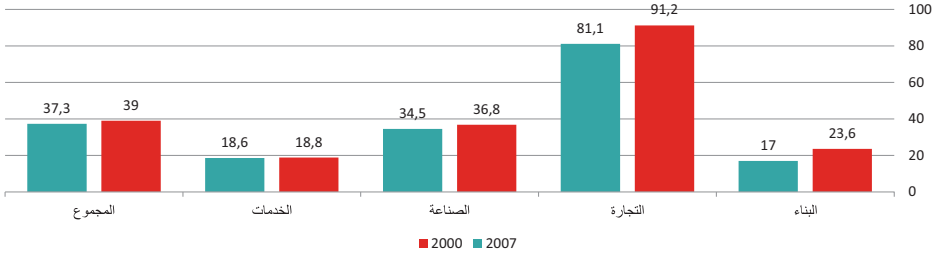

المصدر: البحوث الوطنية حول القطاع غير المنظم 1999/2000 و2006/2007 . المندوبية السامية للتخطيط

وحسب فروع النشاط الاقتصادي، يشغل قطاع التجارة 53% من المشتغلين متبوعا بقطاع الصناعة بنسبة 21,5%، وقطاع الخدمات بنسبة 19% وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة6,4%.

أما من حيث هيكلة فروع النشاط الاقتصادي حسب الأنشطة الاقتصادية، يلاحظ أن التجارة بالتقسيط خارج المتاجر تمثل 34,2% من مجموع الأنشطة التجارية بالقطاع التجاري متبوعة بالتجارة بالتقسيط بالمتاجر بنسبة 31,6% والتجارة بالتقسيط للمواد والسلع المنزلية بنسبة 16,6%.

هيكلة قطاع التجارة حسب الأنشطة الاقتصادية

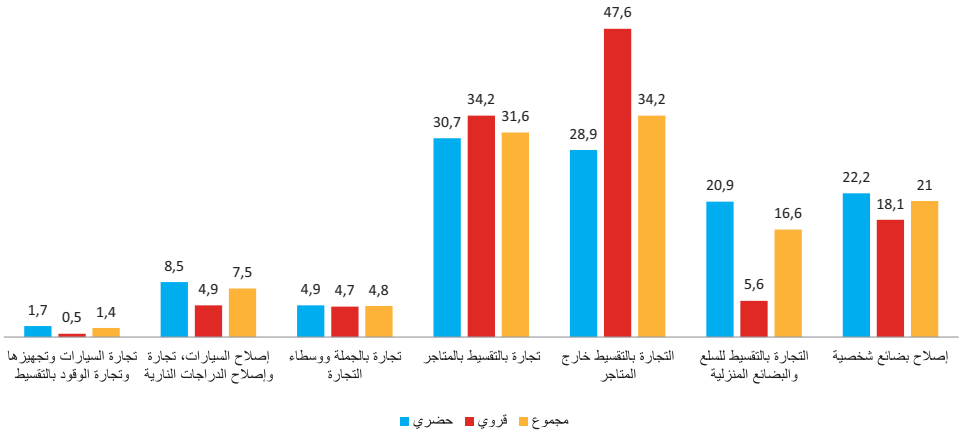

المصدر: انطلاقا من معطيات البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2006/2007 . المندوبية السامية للتخطيط

وفي قطاع الصناعة، تضم صناعة النسيج والملابس والجلد والأحذية 38,8% من مجموع أنشطة هذا القطاع متبوعة بالصناعة الغذائية بنسبة 15,9% وتصنيع المنتجات الخشبية بنسبة 9,2%.

هيكلة قطاع الصناعة حسب الأنشطة الاقتصادية

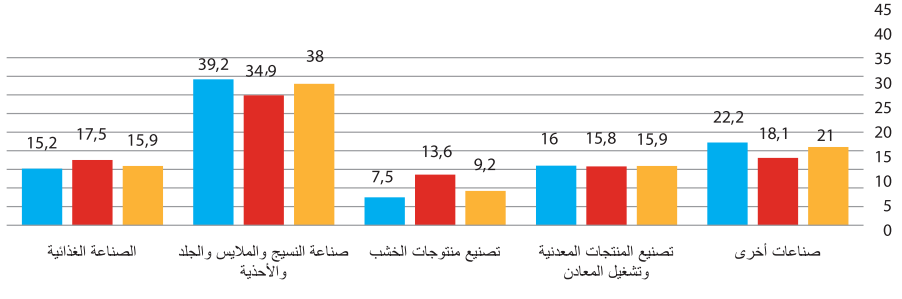

المصدر: انطلاقا من معطيات البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2006/2007 . المندوبية السامية للتخطيط

أما على مستوى الخدمات، فيضم النقل والمواصلات 31,6% من مجموع أنشطة قطاع الخدمات متبوعا بالخدمات الشخصية بنسبة 30,6% والأنشطة المتعلقة بالمطاعم والفنادق والمقاهي بنسبة 21,1%.

هيكلة قطاع الخدمات حسب الأنشطة الاقتصادية

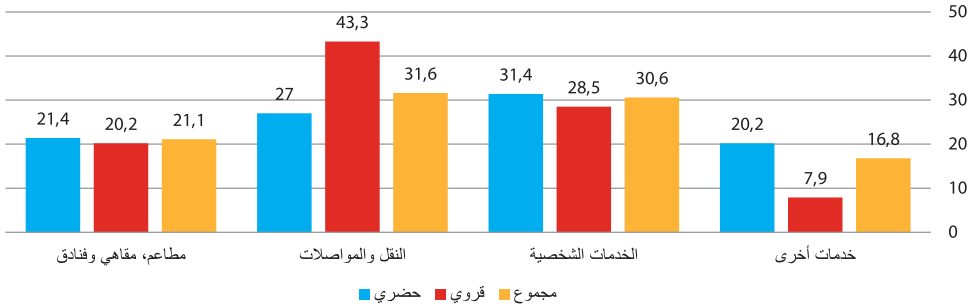

المصدر: انطلاقا من معطيات البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2006/2007 . المندوبية السامية للتخطيط

4.2.3. مساهمة الوحدات الإنتاجية غير المنظمة في خفض نسبة البطالة وإنتاج الهشاشة

تسود القطاع غير المنظم علاقات اجتماعية وتقليدية ذات طابع عائلي، بحيث أن أكثر من 90% من العاملين بالقطاع لديهم علاقة قرابة مع أرباب الوحدات غير النظامية.

كما يتميز هذا القطاع بأشكال متنوعة من الفقر والهشاشة والإقصاء، وذلك أن 20% من الوحدات غير النظامية ذات أكبر رقم معاملات تحقق معدلا سنويا لكل وحدة يناهز 674.785 درهما أي ما يفوق 138 مرة معدل الطبقة الضعيفة وهي بذلك تحتكر 74,7% من مجموع رقم المعاملات المسجل بالقطاع مقابل 0,5% بالنسبة للفئة الأكثر فقرا.

ورغم ارتفاع عدد العاملين بالقطاع بنسبة 16,5% في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2007، فإن نسبة البطالة انخفضت في نفس الفترة على الصعيد الوطني لتنتقل من 13,6% إلى 9,8%. ورغم هذا انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام من 16,2% إلى 14,1%، وهو ما قد يفسر بضعف إنتاجية القطاع. أو التوجه إلى إضفاء الرسمية على هذا القطاع. وما قد يؤكد هذا الطرح كون اليد العاملة المشتغلة بالقطاع تتسم بضعف التأهيل، فـ 3% فقط من النشيطين المشتغلين بالقطاع سنة 2007 يتوفرون على مستوى دراسي عال مقابل 7,4% على الصعيد الوطني.

4.3. بعض خلاصات تشخيص القطاع غير المنظم

يعتبر خلق مناصب شغل في القطاع غير المنظم مؤشرا إيجابيا لدينامية الاقتصاد الوطني لكن يبقى مرفوقا بهشاشة العاملين به. وفي هذا الإطار، يمكن تقسيم الأنشطة غير النظامية إلى أربعة أنواع:

- النوع الأول، ويجتذب بالخصوص المعوزين غير المؤهلين الوافدين إلى المدن ويهم أنشطة تتميز بمنافسة كبيرة رغم أنها لا تتطلب تأهيلا معينا كماسح الأحذية، أو حارس السيارات، أو حمال، أو فراش...؛
- النوع الثاني يهم الأنشطة الحرفية التي تتطلب درجة معينة من التأهيل كمهن الحلاقة، والخياطة والإسكاف...؛
- النوع الثالث يضم وحدات تتوفر على إمكانيات مادية للتنافس مع القطاع المنظم، وتوجد بالخصوص في قطاعي البناء والنقل؛
- النوع الرابع يهم مؤسسات القطاع المنظم التي تستغل الظرفية للرفع من مداخيلها وللتملص من أداء الواجب الضريبي.

4 - سياسات عمومية بهدف دعم التشغيل والتشغيل الذاتي

انطلاقا من هذا التشخيص وبناء على التحول السوسيو-ديمغرافي الذي عرفه المغرب، يمكننا فهم الدواعي التي دفعت بالسلطات العمومية إلى نهج سياسات تسعى من خلالها إلى محاربة ظاهرة البطالة ودعم العمل اللائق عبر تشجيع مبادرات التشغيل الذاتي وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. ولعل أهم ما يلاحظ في هذا الإطار تعدد وتنوع المبادرات لفائدة الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا، إضافة إلى مساهمة القطاع الخاص والمجموعات البنكية، وكذلك جمعيات المجتمع المدني.

ويمكن تمييز مرحلتين في هذا الصدد، مرحلة أولى من 1980 إلى 2004 ومرحلة ثانية من 2005 إلى 2014.

1.4. مرحلة المخططات العمومية 1980-2004

1.1.4. بداية انسحاب الدولة كمشغل رئيسي

بدأت تظهر مشاكل التشغيل والبطالة بالمغرب انطلاقا من سنة 1974-1975. فعلى إثر هذا وانطلاقا من نتائج أول بحث وطني بالوسط الحضري سنة 1976، تضمن المخطط الثلاثي (1978-1980) عدة تدابير لإنعاش التشغيل. بيد أن مقتضيات المخطط الخماسي 1981-1985 لم تنفذ بسبب برنامج التقويم الهيكلي 1983 والذي تميز بانسحاب الدولة كمشغل رئيسي مما أدى إلى تفاقم البطالة، بما في ذلك بطالة الخريجين، حيث بلغ عدد المناصب المحدثة من طرف الإدارة سنة 1990 ما يناهز 8.000 مقابل 47.981 منصبا سنة 1980.

وتجدر الإشارة إلى أن عشرية الثمانينات عرفت أيضا إصلاح قطاع التكوين المهني (سنة 1984)، وإصلاح قطاع التربية والتكوين (سنة 1985) وذلك بخلق جسور لتقليص نسب الهدر المرتفعة والضغط الناتج على التعليم الإعدادي والثانوي بتزايد الوافدين على هذه المستويات.

2.1.4. تشجيع إحداث المقاولات وإنعاش التشغيل

إضافة إلى هذه الإصلاحات، شهدت سنة 1987 إطلاق برنامج المنعشين الشباب (القانون 36.87) يتم بموجبه منح قروض لدعم الشباب لإحداث مقاولات، ولقد ساهم هذا البرنامج بوضع تدابير تحفيزية لهذه الفئة من أجل خلق أنشطة يستطيعون من خلالها العمل لحسابهم الخاص.

حصيلة و تقييم برنامج قروض المقاولين الشباب

أنشئ هذا القرض بموجب القانون رقم 36.87 الصادر في 30/12/1987 والمطبق في غشت 1988 والهدف منه تشجيع شباب التعليم العالي أو المهني الحاصلين على شواهد و سنهم ما بين 21 و 40 على إنشاء مقاولة ذاتية بمساهمة ذاتية لا تفوق 10 في المائة من قيمة المشروع و 65 في المائة ممولة من طرف الدولة و 25 في المائة ممولة من الأبناك في حدود مليون درهم بنسبة فائدة 7 في المائة لقرض طويل الأمد و 9 في المائة لقرض متوسط الأمد على 12 سنة و قد حقق هذا البرنامج بعض النتائج بين 1988 و 1992 إلا أنها كانت دون الطموح المعلن فتمت مراجعة القانون و تعديله بالقانون رقم 14.94، المتعلق بمنح قروض لمساعدة الراغبين في إنجاز بعض المشاريع والحاصلين على شهادة التعليم العالي، أو شهادة التكوين المهني، أو الذين يدلون بشهادة تثبت حصولهم على تأهيل مهني يتيح لهم مزاولة مهنة من المهن (قروض المقاولين الشباب)؛ ثم القانون رقم 13.94 المعدل بالقانون رقم 15.97 المتعلق بإحداث صندوق النهوض بتشغيل الشباب الذين لا يتوفرون على شرطي الدبلوم والشهادة المطلوبين في إطار القانون رقم 36.87 قروض المستثمرين الشباب، حيث أدخلت تعديلات 45 سنة بدل 40 وعدم اشتراط تطابق التكوين والمشروع وإمكانية الشراكة في إطار تعاونية.

فيما بين 1988 و 2000 استفاد 10613 مقاولا من تمويل 5,4 مليار درهم و تم خلق 41230 منصب شغل و كانت النتائج دون المتوقع حيث كان الرهان على خلق بين 2000 و 3000 منصب شغل كل سنة بمعدل 3 أو 4 مناصب عمل في كل مقاولة.

لقد وصل عدد المشاريع الممولة منذ سنة 1988 إلى يوليوز 1998 في إطار القانونين رقم 36.87 و13.94 إلى 8.937 و245 مشروعا. ويقدر عدد مناصب الشغل المحدثة في إطار مختلف هذه المشاريع ب 37.000 منصب شغل، أي بمعدل أربعة (4) مناصب شغل لكل مشروع. ويصل مبلغ الاستثمار المتوسط لكل مشروع إلى حوالي 500.000 درهم.

ويصل عدد المشاريع التي استفادت، بالإضافة إلى ذلك، من تشجيعات القانون رقم 16.87، منذ شتنبر 1990 إلى شتنبر 1998، إلى 964 مشروعا أنجزها 1150 خريجا. وقد ساهمت هذه المشاريع في إحداث 5103 منصب شغل، أي خمسة (5) مناصب شغل لكل مشروع.

و حسب المعطيات المتوفرة لدى البنك الشعبي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، تبين أن عدد الملفات موضوع المستحقات غير المؤداة لهذه المؤسسات البنكية، التي تمول حوالي 80% من المشاريع، بلغ 2270 ملفا إلى حدود 31 ماي 1998، أي بنسبة 32% منها 503 موضوع منازعات.

أما في السنة الموالية لإطلاق هذا البرنامج (1988) فقد تم تنفيذ مخطط المسار 1988-1992 الذي مثلت إشكالية التشغيل إحدى أولوياته الأساسية، والذي ضم من بين أهدافه تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإعادة توجيه الاستثمار، وكذلك اختيار البرامج المحدثة للشغل وتنمية التكوين المهني.

وعرفت عشرية التسعينات مبادرات توجت بإحداث المجلس الوطني للشباب والمستقبل سنة 1991، وتبني إستراتيجية التنمية الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية لبرنامج التقويم الهيكلي سنة 1993، حيث مثل إنعاش التشغيل أهم محاوره. كما عرفت إحداث صندوق إنعاش تشغيل الشباب سنة 1994 بموجب القانون 13.94، والعمل سنة 1996 على تنفيذ المرحلة الأولى لاستراتيجية التنمية الاجتماعية ببرنامج الأولويات الاجتماعية (1996/2003) الذي هم 14 إقليما الأكثر هشاشة لتحقيق أهداف توسيع الولوج للخدمات الاجتماعية وإحداث فرص الشغل عن طريق الإنعاش الوطني.

3.1.4. البحث عن حلول جديدة لدرء التفاوتات على مستوى سوق الشغل

رغم ذلك، اتسم الوضع على مستوى سوق الشغل في نهاية التسعينيات باستمرار التفاوتات بين العرض والطلب. ويمكن إرجاع هذا لعوامل أخرى مرتبطة أساسا بتأثير الجفاف على الزراعة والأنشطة الفلاحية وأنشطة فروع معينة من الصناعات الغذائية، وبارتفاع نسبة التمدن، وكذلك بانخفاض الاستثمار في بعض القطاعات التي تخلق فرص شغل ولاسيما الأشغال العمومية والبناء.

ولقد دفعت هذه الوضعية بالحكومة للبحث عن استراتيجية تنموية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بهدف إنعاش التشغيل بالمغرب. هذا وقد مكنت المناظرة الوطنية المنظمة سنة 1998 حول التشغيل بمدينة مراكش من اقتراح استراتيجية وطنية في هذا المجال، والتي أدرج المخطط الخماسي 2000-2004 أهم مضامينها.

وعلى إثر هذا بادرت الدولة إلى وضع عدة تدابير بهدف تحسين أداء ونجاعة البرامج التي تم اعتمادها لتعزيز فرص الشغل وتحسين إدارة سوق الشغل. وتجدر الإشارة هنا إلى برنامج «عمل من أجل التوظيف «للشباب خريجي التعليم العالي العاطلين عن العمل لأكثر من سنة، وبرنامج لإنشاء مشاتل المقاولات والذي يهدف إلى حل مشكلة عدم توفر مقرات العمل التي تعيق تنفيذ مشاريع المنعشين الشباب.

زد على ذلك تشجيع المقاولات حديثة النشأة لتوظيف الشباب من خلال إعفاء جزئي للرسوم الاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجور المدفوعة للشباب العاملين الجدد في هاته المقاولات، وذلك بالموازاة مع إعداد البنية التحتية المحلية المدرة لفرص الشغل، من خلال تنفيذ التدابير التالية:

- إحداث وعاء عقاري في المجالات العمومية؛
- توفير الموارد المالية لتلبية حاجيات الجماعات المحلية لإنشاء وتجهيز المناطق الاقتصادية وكذلك لتمكين رجال الأعمال للحصول على قطع أرضية بأسعار تفضيلية؛
- تفعيل صندوق التجهيز الجماعي لتمويل المشاريع لصالح هاته الجماعات.

كما مثل إنعاش التشغيل أهم المحاور الأساسية لعدة قطاعات وزارية بحيث عملت وزارة الفلاحة على تعزيز الاندماج والإدراج الذاتي لحاملي الشهادات عن طريق خلق منح للشغل، في حين عملت وزارة الصناعة التقليدية على إحداث مرافق إنتاج جديدة وعلى الترويج التجاري لمنتجات الصناعة التقليدية وإنعاش التشغيل. كما تم أيضا تحديد نفس التوجهات في مجالات السياحة والصيد البحري والسكن والبريد والتكنولوجيا الجديدة والمعادن.

وبتقييم وضعية التشغيل عند نهاية فترة المخطط، مكنت هذه الإجراءات من خفض معدل البطالة بين عامي 1999 و2004 بحيث انتقل من 13,9% إلى 10,8%.

وعلى المستوى المؤسسي، سجلت هذه الفترة اعتماد قانون الشغل والقانون المتعلق بإحداث وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذلك إحداث وتعزيز دور الوكالة الوطنية لتشغيل الكفاءات، غير أن سوق الشغل بقي متميزا ببطالة خريجي التعليم العالي حيث انتقلت نسبة البطالة في نفس الفترة بالنسبة لهذه الفئة من 27,6% إلى 26,7%.

وما ميز هذه الفترة، هو بطء النمو بالنسبة للاقتصاد الوطني وعدم فعالية خدمات الوساطة المتاحة، هذا ويمكن تفسير تواضع الرصيد المحصل عليه بعراقيل واجهها تنفيذ البرامج، ونخص منها:

- صعوبة ولوج الشباب الراغبين في إحداث مقاولتهم إلى النظام البنكي؛
- ضعف المساعدة اللازمة للشباب وقت إنشاء المقاولة وخلال السنوات الأولى من النشاط؛
- دور هامشي للمنظمات والجمعيات المهنية في رعاية رواد الأعمال الشباب؛
- ضعف أداء الخدمات العمومية وقدرتها على تنفيذ التدابير المتخذة وإدارة سوق الشغل مع القدرة على التكيف مع احتياجات الباحثين عن عمل.

2.4. السياسة العمومية للتشغيل (ابتداء من 2005)

بدراسة السياسات العمومية للتشغيل ابتداء من سنة 2005، يمكننا التمييز بين السياسات القطاعية التي تتضمن من بين أهدافها خلق فرص شغل لائقة ودعم الاستثمار وكذلك السياسة الوطنية للتشغيل.

1.2.4. السياسة الوطنية للتشغيل

1.1.2.4. دعم التشغيل الذاتي في صلب السياسة الوطنية للتشغيل

تعتبر البطالة من المشاكل الرئيسية التي تواجه أغلب الحكومات نظرا لبعدها الاجتماعي والاقتصادي، ولهذا فهي تشكل أكبر التحديات التي يسعى المغرب لمعالجتها عبر رؤية تجسدها سياسة وطنية في هذا الشأن. وترتكز السياسة الوطنية للتشغيل على أربعة محاور:

- إنعاش تشغيل المأجورين بهدف إدماج حاملي الشهادات العاطلين الذين لم يسبق لهم ان اشتغلوا والمتأثرين بالبطالة طويلة الأمد؛
- تحسين ملاءمة التكوين والتشغيل وفق حاجيات سوق الشغل وتحسين تشغيل حاملي الشهادات الباحثين عن عمل؛
- دعم إحداث المقاولات بتوفير المساعدة والمصاحبة اللازمة وتسهيل الولوج للقروض؛
- حكامة أفضل لسوق الشغل.

2.2.1.2.4. صعوبات حالت دون النتائج المتوخاة

بالرغم من الإقبال المتزايد الذي عرفه البرنامج من طرف الشباب المتوفر على حس مقاولاتي، إلا أنه واجه عدة صعوبات على مستوى المواكبة والتكوين وضعف كفاءة المكونين، هذا إضافة إلى مشاكل أخرى على مستوى التنسيق والمعالجة المعلوماتية للبيانات.

ويمكن تفسير هذه الصعوبات على الخصوص بقلة التجربة لدى فئة كبيرة من مؤطري شبابيك «مقاولتي»، خاصة فيما يتعلق بإعداد ملفات القروض ومرحلة التمويل من طرف البنوك. هذا بالإضافة إلى محدودية النظام المعلوماتي، حيث تم تسجيل نقص في المعلومات المتعلقة بالبرنامج لدى الوكالات البنكية، وصعوبات مرتبطة باستيعاب المساطر الخاصة بتدبيره وتبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ مقتضياته فيما بين البنوك والصندوق المركزي للضمان وصعوبات في ضبط وتنفيذ المساطر الخاصة بمنح القروض والتسبيقات.

وفي هذا الإطار، يمكن تلخيص هذه العراقيل أساسا في:

- على مستوى الحكامة:
  - تحديد غير واضح للمسؤوليات؛
  - لجن جهوية غير مفعلة وضعف التنسيق بين المتدخلين المؤسساتيين؛
  - غياب القيادة حسب الأهداف؛
  - مستوى تدخل الفاعلين يتغير حسب الظرفية.
- على مستوى المواكبة:
  - مواكبة لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات كل حامل مشروع على حدة؛
  - غياب التتبع ما بعد إحداث المقاولة؛
  - عجز في مجال الخبرات في بعض المناطق؛
  - كلفة وكيفيات الأداء غير جذابة.
- على مستوى التمويل:
  - تراجع التمويل البنكي؛
  - مخاطر مرتفعة خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا؛
  - غياب نسب فائدة بأسعار تفضيلية.

إضافة إلى هذه الأسباب، حالت عوائق وصعوبات أخرى دون نجاح تجربة التشغيل الذاتي في إطار برنامج «مقاولتي». وفي هذا الإطار نخص بالذكر ضعف الفكر المقاولاتي لدى حاملي المشاريع ناهيك عن اعتبارهم لهذه التجربة كوجه من أوجه الدعم الاجتماعي. أما إذا توفرت هذه الشروط في حاملي المشاريع، عاقهم تعقيد المساطير الإدارية والتراخيص وصعوبات الحصول على التمويل البنكي وغياب التتبع والدعم البعدي لإنشاء المقاولة.

وتراعي السياسة الوطنية للتشغيل عناصر عدة في مراحل التنفيذ وذلك عبر تفعيل تدابير إنعاش التشغيل من خلال ثلاثة برامج، وهي:

- دعم التشغيل الذاتي من خلال برنامج «مقاولاتي» لدعم إحداث المقاولات بتوفير مواكبة قبلية وبعدية للشباب حاملي المشاريع (مشاريع صغيرة ومتوسطة) بهدف إحداث مقاولات تعتبر خزانا هاما لفرص العمل وخلق الثروات،

- وإنعاش تشغيل المأجورين من خلال برنامجي إدماج وتأهيل، الأول كخطوة أولى للتشغيل والثاني لضمان تكوين ملائم لتسهيل الولوج لسوق الشغل.

2.1.2.4. حصيلة وتقييم برنامج دعم التشغيل الذاتي « مقاولتي»

1.2.1.2.4. برنامج طموح بحصيلة محتشمة

يظهر من خلال جلسات الإنصات أن برنامج مقاولتي قد عرف منذ انطلاقته الفعلية في شتنبر 2006 إلى غاية 14 فبراير 2008، إقبالا كبيرا من طرف حاملي المشاريع، حيث تم تسجيل 14.300 مرشح دون احتساب المتخلين الذي يقدر عددهم ب 2.500 مرشح وقد تمكنت شبابيك دعم إحداث المقاولات من دراسة حوالي 11.229 ملفا، تم انتقاء 9.663 منها في مرحلة أولية، و5.400 في مرحلة نهائية.

وقد تم إحداث آليات للتنسيق ولمواكبة حاملي المشاريع على المستوى الوطني والجهوي والمحلي عبر 310 شباك وإصدار دليل موحد للمساطر وإطلاق حملات تواصلية للتعريف بالبرنامج والتحفيز على إنشاء المقاولات وإخضاع المشاريع للانتقاء بمواصفات محددة. وعلى إثر هذا تم إنشاء ما يقارب 5.000 مقاولة فقط بدل 30.000 المعلنة في أفق 2009.

ومن ناحية التمويل البنكي المضمون من طرف الدولة، تفيد الإحصائيات استفادة 50 في المائة من المشاريع مع نسبة عدم أداء بلغت 20 في المائة. هذا المعدل من نسبة عدم الأداء رغم أنه يقلق فإنه يعتبر مقبولا حسب المعايير المعمول بها في تقييم المخاطر، وعلى الرغم من قلة هاته النسبة سجلت المشاريع المستفيدة من التمويل البنكي تراجعا بحيث انتقل عددها من 520 مشروعا سنة 2009 إلى فقط 35 مشروعا سنة 2013.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج دعم التشغيل الذاتي مكن خلال الفترة ما بين 2001 و2004 من إحداث 750 مقاولة صغيرة و2.185 منصب شغل، واستطاعت معه وحدات الدعم والاستشارة من معالجة حوالي 540 طلب عمل في السنة.

وقد بلغ عدد المرشحين الذين أنهوا تكوينهم 3.746 مرشحا، بينما مازال 696 منهم في طور التكوين. وتم تتويج هذه العمليات بإيداع 2.867 ملفا من أجل التمويل لدى البنوك، حظيت 1.118 منها بالقبول. ونتيجة ذلك تم تمويل 836 مشروعا وإنشاء 603 مقاولة، مكنت من إحداث 2.650 منصب شغل.

وتفيد المعطيات المتوفرة بخصوص توزيع المشاريع المنتقاة، حسب القطاعات الإنتاجية، احتلال قطاع الخدمات المرتبة الأولى بـ39% متبوعا بقطاع الفلاحة بـ27%، وقطاع الصناعة بـ21%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بـ5%، وقطاع الصناعة التقليدية والتجارة على التوالي3%، وأخيرا قطاع السياحة بـ2. %.

أما بخصوص توزيع المشاريع المنتقاة حسب الشهادات المحصل عليها من طرف حاملي المشاريع، فقد تصدر المجازون المرتبة الأولى بـ39%، متبوعين بحاملي شهادات التكوين المهني بـ32%، ثم البكالوريا بـ11%، والحاصلين على دبلوم السلك الثالث بـ8%، علما بأن أزيد من 70% من المشاريع تهم الذكور.

كما يمكن سرد صعوبات أخرى يمكن تلخيصها في ضعف التنسيق بين المتدخلين المؤسساتيين مع تغير مستوى تدخلهم حسب الظرفية، إضافة إلى لجن جهوية غير مفعلة. ومن حيث التسيير، شهد البرنامج غياب القيادة حسب الأهداف وعجزا في مجال الخبرات في بعض المناطق مع صعوبات متعلقة بالعقار والولوج إلى المحلات المعدة للأنشطة الاقتصادية.

2.2.4. مرتكزات الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل

تسعى الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل 2015-2025 لجعل الشغل في صلب السياسات العمومية والقطاعية وذلك بتسخير الشروط اللازمة لتوفير مناصب الشغل الكافية والتي تراعي شروط العمل اللائق، ذلك لكون البطالة في المغرب ترتبط أساسا بوتيرة النمو الاقتصادي وانعدام التوازن الكيفي بين العرض والطلب.

فمن هذا المنطلق، تفترض الاستراتيجية الجديدة أن الإطار الماكرو اقتصادي ومناخ الاستثمار في المغرب يحتاج إلى التحسين من أجل توفير مناصب شغل ذات جودة وبنسب قادرة على التخفيف من حدة البطالة.

وأخذا بعين الاعتبار عدم قدرة المنظومة التكوينية والتعليمية على ملاءمة التكوين مع التشغيل، فضلا عن غياب الآليات الضرورية لدراسة وتحديد حاجيات سوق الشغل الذي يعرف عدة اختلالات، تتمحور مرتكزات الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتشغيل حول تثمين الرأسمال البشري وتحسين الحكامة والوساطة في سوق الشغل، وذلك بخلق آليات فعالة للتنسيق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ومن خلال توفير الأدوات المناسبة للحكامة الجيدة.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة التباين الحاصل بين طلب وعرض الشغل، وتعزيز دينامية خلق فرص شغل تتجاوب وتطور الطلب الاجتماعي على الشغل المنتج واللائق, هذا وتسعى هذه الاستراتيجية إلى معالجة مكامن الخلل المتمثلة في تفشي بطالة ذات طابع هيكلي، خاصة بالنسبة للشباب ومنهم حاملو الشواهد، ناهيك عن ضعف مؤهلات السكان النشيطين، وهيمنة الشغل الهش، وتجزأ سوق الشغل بين القطاع العام (الذي أصبحت قدرته الاستيعابية جد محدودة) والقطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير المنظم.

القسم الثاني: آفاق دعم ومواكبة التشغيل الذاتي ورهانات إدماج القطاع غير المنظم

يتبين من تشخيص وضعية البطالة والتشغيل ظهور عدة عوائق بنيوية تحول دون تطور التشغيل الذاتي، وتتجلى في ضعف مقاربة النوع ومحدودية مشاركة المرأة في مجالات التشغيل الذاتي رغم المؤهلات حيث تقتصر مساهمتها المحدودة فقط في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي الأنشطة المدرة للدخل من أجل محاربة الفقر والهشاشة وهو ما تشهد عليه نوعية المشاريع النسائية المدعمة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتتجلى أيضا هذه العوائق على الصعيد المجالي، إذ تتوفر 4 جهات على أعلى نسب تشغيل ذاتي بالمغرب. في حين فقط 3 جهات سجلت ارتفاعا كبيرا من حيث تطور نسب التشغيل الذاتي حسب الجهات في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2013، وباعتبار وسط الإقامة، فعلى الرغم من المنحى التنازلي الذي يطبع الوسط القروي فإنه مازال يمثل أكثر من 50% من التشغيل الذاتي.

أما تشخيص وضعية القطاع غير المنظم فيظهر لنا هيمنة الأمية والفقر والهشاشة على هذا القطاع رغم الجهود المبذولة بهدف محاربة الأمية. ويظهر التشخيص أيضا ضعف القيمة المضافة للمقاولة الذاتية المعاشية التي لا تتوفر على إمكانيات التحديث والتطوير.

وحسب الإحصاءات المدرجة في تشخيص هذه الإحالة الذاتية، نجد أن التشغيل الذاتي لا يستقطب أصحاب الشواهد العليا والكفاءات المتميزة إلا نادرا وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم توفر مناخ أعمال مشجع من حيث التسهيلات والتحفيزات. كما أن تباعد مناهج التعليم الجامعي وحاجيات الاقتصاد والمقاولة لا تؤهل الشباب الجامعي إلا نادرا.

وفي هذا القسم سنتناول أنواع التشغيل الذاتي والمستجدات التي جاء بها قانون المقاول الذاتي والمقاربة القطاعية للسياسات الاقتصادية، الفلاحية والصناعية والدور الذي يمكن أن يقوم به التشغيل الذاتي في تفعيلها.

1 - مجالات التشغيل الذاتي وقراءة في تطبيق القوانين (قانون المقاول الذاتي)

بناء على تشخيص وضعية البطالة بالمغرب ووضعية القطاع غير المنظم، تتضح الأهمية التي أصبح يحتلها دعم التشغيل الذاتي في الوقت الراهن، ذلك من أجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر التشغيل الذاتي محركا للتجديد والإبداع والابتكار داخل الاقتصاد من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط، وبالتالي فمجالاته متنوعة ومتعددة.

1.1. مجالات التشغيل الذاتي

تعتبر مجالات التشغيل الذاتي متعددة، لكن تشخيص وضعية هذا القطاع أظهرت أن الوحدات الإنتاجية التي يمكن إدراجها في إطار التشغيل الذاتي تنشط كثيرا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الرقمي وفي الميدان الفلاحي والصناعي والخدماتي.

أ.التشغيل الذاتي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

باعتبار قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فالوحدات الإنتاجية التي يمكن إدراجها في إطار التشغيل الذاتي تتمثل في أنشطة مدرة للدخل للحد من الفقر والهشاشة والتهميش.

ولعل خير دليل على هذا هي نوعية المشاريع التي قامت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتمويلها. فهي غالبا ما تتواجد في أوساط جد فقيرة وفقيرة تدبرها فئة غير مؤهلة وبقدرات محدودة وتزاول نشاطات حرفية متوقفة على الدعم. فغالبية المستفيدين من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إما عاطلون عن العمل، مياومون أو عاملون في القطاع غير المنظم في ظروف صعبة وغير مستقرة.

ب. التشغيل الذاتي في الميدان الفلاحي والصناعي والخدماتي

يعتبر الميدان الفلاحي والصناعي والخدماتي من أبرز الميادين التي ينتعش فيها التشغيل الذاتي. فالمغرب بلد فلاحي بامتياز، إذ يضم ما يقرب من 1.5 مليون فلاح ويساهم بما معدله 40% تقريبا من فرص الشغل[15]، وكما ورد في تشخيص وضعية التشغيل الذاتي بالمغرب، يضم قطاع الفلاحة 42,5% من مجموع هذه الفئة متبوعا بقطاع التجارة بنسبة تناهز 27,8%. وحسب وسط الإقامة، بلغت هذه النسب بالوسط القروي على التوالي 74,5% و11,7%، أما بالوسط الحضري، فيضم قطاع التجارة 46,5% من التشغيل الذاتي مقابل 13,3% لقطاع الصناعة.

ومن هنا فهذه القطاعات تفسح المجال أمام المقاول الذاتي لينخرط في دينامية المبادرة الذاتية وإحداث المقاولة.

ج. التشغيل الذاتي في الاقتصاد الرقمي وفي التكنولوجيا والمجالات الابتكارية

يعتبر الاقتصاد الرقمي أهم المجالات الواعدة بالنسبة للمقاولة الناشئة، بحيث يوفر فرصا للمبادرة والابتكار بالنسبة للفئات المبدعة ولاقتحام مجالات اقتصاد المعرفة والرقمنة. فعلى هذا النحو، أتاح احتضان ودعم المتفوقين والموهوبين مساهمة هاته الفئة في البحث والابتكار وخلق قيمة مضافة نحو التحديث والتنوع والتنافسية.

وإذا كان قطاع الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا من أبرز مجالات التشغيل الذاتي، فإن له من الإمكانيات ما يتيح تطوير الاقتصاد الوطني في المنحى الذي يرفع من الناتج الداخلي الخام ويخفض من معدل البطالة بنسب مهمة.

2.1. برامج دعم التشغيل الذاتي في إطار تنوع مجالات التشغيل الذاتي

أ. برامج الدعم المتوفرة لمواكبة المبادرة الذاتية وإدماج القطاع غير المنظم

إذا كانت مجالات التشغيل الذاتي متعددة، فالبرامج المعدة لدعم المبادرات الذاتية لا تقل تنوعا، وتسعى لتحسين وظائف الدعم للمهن الرئيسة للمقاولة في الإنتاج والبحث والتطوير، وتسريع تحديث النظم المعلوماتية والشبكاتية للمقاولة. فمن بين برامج الدعم المتوفرة لمواكبة التشغيل الذاتي نخص ما يلي:

- برنامج «**مقاولتي**» في صيغته الجديدة والتحسينات التي أدخلت على حكامته فيما يتعلق بنوعية الدعم والمواكبة وتخطي المعيقات السابقة؛
- برنامج «**انفتاح**» لرقمنة المقاولات جد الصغرى والصغرى وتعزيز شفافيتها والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في التسيير والتسويق؛

15 – مخطط المغرب الأخضر

- برنامج «**امتياز**» لتعزيز وتقوية تنافسية المقاولات المغربية، والاستفادة من منحة للدعم من الدولة مكملة لتمويل المقاولة لمشروعها من مداخيلها الخاصة؛
- برنامج «**مساندة**» لمواكبة حوالي 500 مقاولة سنويا في جهودها لتحديث وتحسين إنتاجيتها، والنهوض بمزاياها التنافسية بما فيها الجودة، والكلفة واحترام الآجال؛
- برنامج «**رواج**» لدعم ومواكبة وتحديث تجارة القرب والاستفادة من التكنولوجيا التسويقية وضبط الفواتير والحسابات وتطوير إنتاجية ومردودية النشاط التجاري؛
- برنامج «**ضمان إكسبرس**» والذي هو صندوق لمواكبة وضمان ولوج المقاولات جد الصغرى والصغرى للقروض وخفض مخاطر الأبناك المتعلقة بقروض الاستثمار والتسيير والاستغلال.

هذا إضافة إلى ترسانة من الإجراءات المواكبة لترسيخ دعائم النمو الاقتصادي، فقد نص قانون المالية لسنة 2015 على تدابير محفزة للتشغيل ومشجعة للمقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك تعزيزا لأدائها ومساهمتها في الدورة الاقتصادية.

ب. البرامج الجديدة لدعم المبادرة الذاتية

حسب قانون المالية لسنة 2016 وطبقا للتوجهات الاستراتيجية لمخطط التسريع الصناعي المرتبط بتوفير مناخ أعمال ملائم وإيجابي تم وضع تدابير جديدة لتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء المقاولة واعتماد قانون المقاول الذاتي، وهي تدابير من شأنها تأهيل وتسهيل إدماج القطاع غير المنظم.

ففي هذا الإطار تم وضع برامج جديدة لمواكبة المقاولات، ونخص منها برنامج «**امتياز**» لدعم استثمارات التطوير التكنولوجي بإعطاء منح تصل إلى 30 في المائة من الاستثمار الإجمالي دون تجاوز سقف العشرة ملايين درهم، ثم برنامج مساندة الذي يدعم تحديث آليات عمل المقاولة والنظم المعلوماتية بالحصول على منح تصل هي الأخرى إلى 30 في المائة من الاستثمار الإجمالي لكن في حدود 7 ملايين درهم لكل مستفيد .

أما فيما يخص دعم المقاولات جد الصغرى، فقد تم وضع برنامج استثمار لتعزيز مشاريع الاستثمار في التطوير التكنولوجي تصل إلى مليوني درهم لكل مستفيد، ثم برنامج تحفيز لدعم التحديث في التدبير والتسيير وتطوير النظم المعلوماتية بمنح تصل قيمتها إلى 1.5 مليون درهم لكل مستفيد.

ج. حاجيات لم تتم تلبيتها لدعم المبادرة والنهوض بالتشغيل الذاتي

رغم البرامج الجديدة التي تم وضعها بهدف دعم المبادرة الذاتية، فمازالت تواجه هذه المقاولات تحديات وصعوبات على مستوى التمويل والتحديث والتدبير، وهو ما يحد من تنافسيتها ويبطئ تطورها.

فمن بين الصعوبات التي تعترض المشاريع الذاتية والمقاولات الصغرى إمكانية الحصول على تمويل، إضافة إلى مشاكل على مستوى التدبير، ناهيك عن إشكاليات التجهيز. ويمكن إجمال هذه التحديات في ما يلي:

- ضعف **التأطير والمواكبة** فيما يخص تأهيل ومساعدة المقاولة في مختلف مراحل الإنشاء والتطوير حتى تتمكن من تحقيق أهدافها؛
- صعوبة الحصول على **التمويل** نظرا لغياب الضمانات الكافية وضعف قدرة هاته المؤسسات على توفير الوثائق المطلوبة للحصول على القروض؛

- غياب **تدبير محاسباتي** مضبوط ودقيق حيث إن معظم المشغلين الذاتيين لا يفصلون بين الحساب الشخصي وحساب المقاولة؛
- عدم الحصول على **تكوين كاف** ومستمر لمسايرة التحولات على مستوى المعرفة والخبرة واستعمال التكنولوجيا الحديثة من أجل بلوغ الطرق العصرية لإنجاح المقاولة؛
- غياب المعرفة بنظم التخطيط **والتدبير** وبشروط المخاطرة، وقلة الاعتماد على النظم المعلوماتية والتكنولوجيات الحديثة؛
- عدم تخصيص ميزانية **للبحث والتطوير والابتكار**؛
- صعوبة توفير **شروط العمل اللائق** من أجر منتظم وتغطية وضمان صحي وتقاعد؛
- تعدد وتباطؤ **المساطر الإدارية** وصعوبة الحصول على المعلومات، الشيء الذي لا يشجع على الاندماج؛
- ضعف **التنافسية** وإمكانيات ولوج الأسواق الوطنية والدولية نظرا لضعف الجودة وتكلفة إنتاج منافسة؛
- غلاء العقار بسبب المضاربات وصعوبة الاستفادة من العقار العمومي، سواء محليا أو جهويا مما يؤثر سلبا على استقرار واستمرار المقاولة.

وتعتبر هذه الصعوبات أيضا من المعوقات التي تحول دون إدماج وحدات القطاع غير المنظم في الاقتصاد المهيكل، وهو ما يحاول قانون المقاول الذاتي تجاوزه إذا ما تم تنزيل نصوصه التنظيمية بما يحقق طموحات المعنيين والمهنيين، خاصة فيما يتعلق بتوفير شروط العمل اللائق وتحقيق تنافسية الوحدات المدمجة والعمل على تنظيم وتقنين المهن بما يتماشى مع تطورات العصر وتحولات المجتمع.

3.1. مقتضيات وإجراءات تفعيل قانون المقاول الذاتي: قراءة في قانون المقاول الذاتي

يهدف قانون المقاول الذاتي رقم 114.13 إلى دعم دينامية التشغيل الذاتي خصوصا لدى الشباب والنساء والمساهمة أيضا في إدماج القطاع غير المنظم. كما يسعى هذا القانون إلى تقليص منهجي وعملي للبطالة، ورفع معدل التغطية الصحية الذي لا يتجاوز 50 في المائة حاليا، وكذلك إدماج ما يناهز 6 ملايين شخص نشيط من المقاولين الذاتيين والعاملين غير الأجراء الذين لا يستفيدون من نظام التقاعد[16].

وإضافة إلى هذه الأهداف التي من شأنها تحسين ظروف العمل والاستقرار والحماية الاجتماعية، يسعى قانون المقاول الذاتي إلى دعم الاستفادة من التكوين والمواكبة والتمويل وكذلك الارتقاء بمستوى المهنية ومردوديتها.

ولعل التوجه الرئيسي الذي اعتمده قانون المقاول الذاتي جعل إنعاش التشغيل الذاتي كهدف تنموي لتأهيل الاقتصاد الوطني بإدماج القطاع غير المنظم عبر منظومة قانونية وتحفيزية للمقاولة الذاتية وإعطائها دفعة نوعية عبر التنظيم لتحديثها وتطوير أدائها ورفع مردوديتها وتوسيع آفاقها نحو تطوير القطاعات وتفعيل التنمية ولتكون من دعامات تنافسية الاقتصاد الوطني.

16 – حسب إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أ. الأنشطة المعنية بقانون المقاول الذاتي وإجراءات التسجيل والتشطيب في السجل الوطني

يتوجه قانون المقاول الذاتي لكل شخص ذاتي يزاول بصفة فردية نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو يقدم خدمات تحدد بواسطة مرسوم وزاري[17] ولا تشمل المهن الحرة المنظمة عدا بعض الاستثناءات كالإعلاميات وخدمات الإنترنت.

ويحدد هذا القانون سقف مزاولة الأنشطة الصناعية، والتجارية أو الحرفية في 500 ألف درهم، بينما سقف مزاولة الأنشطة الخدماتية والاستشارية في 200 ألف درهم. وقد حددت اللائحة السلبية الاستثناءات والمجالات التي لا تشملها لائحة الأنشطة المرخصة في إطار هذا القانون.

وطبقا لهذا القانون، يجب على المقاول الذاتي التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي الذي يتضمن قائمة بيانات من المعلومات الشخصية والمهنية. وتقوم هذه العملية في مكاتب بريد المغرب الذي يخول له القانون ضبط السجل الوطني للمقاول الذاتي واستخلاص الرسوم والضرائب والقيام بالتشطيب في حالة ما طلب المقاول الذاتي ذلك أو إذا ما أخل بالالتزامات فيفقد صفة المقاول الذاتي.

ولقد تم توسيع مجال التسجيل في السجل الوطني للمقاول الذاتي ليشمل الأبناك التجارية المنخرطة في دعم المقاولة الذاتية بعد توقيع اتفاقية مع بريد المغرب في هذا الشأن. ويأتي هذا استجابة لتنفيذ التدابير المتخذة في هذا الإطار من طرف بنك المغرب الذي خصص تمويلات بصيغ تفضيلية للمقاولات الذاتية، جد الصغرى والصغرى.

وفي هذا السياق اتخذت هذه الأبناك عدة إجراءات خصتها لمواكبة المقاولة الذاتية بتقديم منتوجات بنكية وخطوط ائتمان وقروض خاصة، إضافة إلى مؤازرة هذه المقاولات في الصعوبات التي تواجهها شرط التزام هذه الأخيرة بقواعد حسن التدبير والتسيير حتى تتحكم في المخاطرة وتضمن نجاح وتطور نشاطها، ذلك أن الأبناك تدرك بأن الاعتقاد السائد بكون القروض وحدها هي الأساس في إحداث المقاولة أدى إلى فشل برنامج مقاولتي في حين أن الأساس هو التحلي بروح المبادرة والمخاطرة المدروسة والمحسوبة العواقب والتي يكون فيها القرض مكملا وليس محفزا.

هذا وترى الأبناك التجارية أن المقاولات الذاتية والصغرى تحتاج إلى مواكبة مكاتب الخبرة المالية والمحاسباتية لمساعدتها ليس فقط في إعداد وتقديم ملفات القروض ولكن أيضا في التدبير السليم والمحكم لحسابات وميزانيات نفقات ومصاريف واستثمارات المقاولة الذاتية أو الصغرى.

ب. المستفيدون من قانون المقاول الذاتي

يستفيد من قانون المقاول الذاتي كل الأشخاص الذاتيين المشتغلين لحسابهم الخاص باستثناء موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي الشركات والمنشآت العامة والأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام، وكذا أجراء القطاع الخاص، والأشخاص الذين يزاولون مهنا منظمة، وكذا أولئك الذين يزاولون مهنا مستثناة من النظام الجبائي الجزافي[18].

17 – مرسوم رقم 2.15.303 صادر في 18 من ربيع الأول 1437 (30 ديسمبر 2015) بتحديد قائمة الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية وقائمة الأنشطة المعتبرة خدمات التي يمكن مزاولتها في إطار نظام المقاول الذاتي – الجريدة الرسمية عدد 6431 الصادرة في 7 ربيع الآخر 1437 (18 يناير 2016).

18 – المهندسون المعماريون، وأرباب مؤسسات التأمين، والمحامون، والصيارفة، والجراحون، وجراحو الأسنان، وتجار البضائع بالعمولة، والمحاسبون، والناشرون، والخبراء المحاسبون، وبائعو التبغ، ومستغلو مؤسسات تعليم سياقة السيارات، ومستغلو القاعات السينمائية، ومستغلو المصحات، ومستغلو مختبرات التحاليل الطبية، ومستغلو مدارس التعليم الخاصة، والمساحون، وأرباب الفنادق، والأعوان القضائيون، والمقاولون في الطباعة، والمهندسون الاستشاريون، والكتبيون، والمجزئون والمستثمرون العقاريون، ومؤجرو الطائرات أو الطائرات المروحية، والتجار بالوكالات، والمتاجرون في العقارات، وتجار التفصيل في الذهب والحلي والمجوهرات، وتجار الجملة في الذهب والحلي والمجوهرات، والتجار المصدرون، والتجار المستوردون، والمساحون القائسون، والأطباء، والموثقون، والصيادلة، ومقدمو خدمات مرتبطة بتنظيم الحفلات والاستقبالات، ومنتجو الأفلام السينمائية، والمنظاريون وبائعو

وبالتالي فالتشغيل الذاتي يعتبر حسب هذا الاستثناء عملا رئيسيا وليس تكميليا، عكس بعض التجارب الدولية (فرنسا) التي لا يستثني فيها التشغيل الذاتي هذه الفئات بل يشجعها على مزاولة أعمال تكميلية للوظيفة الرئيسية في القطاع العام أو الخاص دعما للقوة الشرائية للمواطنين قصد تحفيز الاستهلاك الداخلي وتنشيط دورة الاقتصاد.

وانطلاقا من الأهداف المعلنة، يهدف قانون المقاول الذاتي إلى بلوغ 100 ألف منخرط في أفق 2020 بمعدل 20 ألف تسجيل لإنشاء مقاولات ذاتية، دون التمييز في هذا الرقم بين مقاولات القطاع غير المنظم المدمجة والمقاولات الذاتية الحديثة النشأة[19].

ج. تحفيزات يمنحها قانون المقاول الذاتي

يمنح قانون المقاول الذاتي الإعفاء من إلزامية التقييد بالسجل التجاري، ومن الالتزام المنصوص عليه في المادة 19 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، والذي ينص على مسك محاسبة مقيدة بأحكام القانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها.

ويمنح قانون المقاول الذاتي حسب أهدافه المعلنة عدة مزايا من بينها:

- سهولة التسجيل والانخراط والانسحاب غير أن هذا الأخير يمكن أن يؤثر سلبا على المعاملات مع الزبناء؛
- التنظيم والولوج للتأهيل والتكوين؛
- العمل في ظروف قانونية ومستقرة، والاستفادة من التغطية الصحية والضمان الاجتماعي والتقاعد؛
- تحقيق الاستقلالية والحصول على موارد؛
- الاستفادة من برامج تمويل بنكية خاصة، مع إمكانية الحصول على مساعدات برامج عمومية؛
- إمكانية حفظ الملكية الفكرية والصناعية.

إضافة إلى هذا، وبموجب الفصل 2 من المادة 4 من هذا القانون، يمكن للمقاول الذاتي أن يزاول عمله في مقر عمله أو في محل سكناه الرئيسي دون مخاطرة، إذ لا يمكن أن يتعرض للحجز لأداء الديون، حيث يضمن هذا القانون الحماية للمقاولين الذين يعملون في بيوتهم، بتخويلهم حصانة قانونية ضد حجز منازلهم أو الأثاث الذي لا علاقة له باستغلال نشاطهم.

ونص كذلك قانون المقاول الذاتي على إيجاد شبابيك وحيدة في مدن وجهات المملكة، من أجل تفعيل سياسة القرب تجاه هاته الشريحة. وفي هذا الشأن يتم التسجيل والتصريح والأداء لدى مؤسسة بريد المغرب التي تتولى مهمة استلام التصاريح وتحويل مبلغ الضريبة.

ويعتمد قانون المقاول الذاتي على نظام جبائي مبسط ومشجع، بحيث أن نسبة الضريبة ستكون محددة في 1 في المائة من رقم معاملات المبيعات السنوية بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية و2 في المائة بالنسبة للخدمات، بحيث يتوجب على المقاول الذاتي أن يصرح برقم معاملاته كل شهر أو ثلاثة أشهر لدى مكاتب البريد أو عبر الإنترنت وأن يؤدي مبلغ الضريبة، كما يؤدي مبلغ الاشتراكات الاجتماعية

النظارات، والأطباء المتخصصون في التشخيص بالأشعة، ومسيرو مكاتب الدراسات، والمقاولون في الأعمال الطبوغرافية، والبياطرة، والفنانون المؤلفون، ومراقبو الحسابات.

19 – إذا كان إدماج القطاع غير المنظم مشمولا بهذا الهدف فهو يمثل رقما جد متواضع بالنظر إلى حجم هذا القطاع الذي يفوق أكثر من مليوني مقاولة، أما إذا كان الهدف مقتصرا فقط على المقاولات الذاتية الحديثة النشأة فقد يكون جد متفائل كما هو الشأن بالنسبة لبرامج سابقة لم تصل إلى تحقيق أهدافها.

والتغطية الصحية التي سوف يستفيد منها بموجب المادة الأولى من القانون 114.13، غير أن تفعيل هذا الإجراء مرهون بإخراج النصوص التطبيقية ويحتاج لسن مقاربة ملائمة.

ويجب الإشارة أنه من المفترض أن تبث المراسيم المنظمة والمكملة للقانون في المساطر اللازمة للاستفادة من التغطية الصحية والتقاعد للمقاول الذاتي أو التي تخص تعديل القانون التجاري في الشق المتعلق بالسجل التجاري، أو قانون المسطرة المدنية حول حصانة بيت وأثاث المقاول الذي يعمل ببيته كمقر مهني وسكن في آن واحد.

د. المواكبة والتكوين والتأهيل والدعم المستمر للمقاول الذاتي

بموجب الفصل 4 من المادة 13 تتولى الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة وضع وتعزيز برامج ومبادرات تتعلق بالتحسيس والمساعدة التقنية والتكوين والدعم في إطار تعاقدي في المجال المقاولاتي.

وينص القانون المتعلق بالمقاول الذاتي على إحداث لجنة وطنية[20] لدى الوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة تناط بها مهام تحديد الإجراءات وتوفير الموارد المالية الكفيلة بتفعيل نظام المقاول الذاتي، إضافة إلى السهر على تتبع تنفيذها والتنسيق بين جميع المتدخلين مع تحديد المسؤوليات، كما تسهر على تحسين فعالية ونجاعة النظام المذكور.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن على النصوص التنظيمية توضيح نوعية الموارد المالية المخصصة وكيفية تدبيرها، كون ذكر تدبير التمويل في القانون لم يشر إلى المصدر أو لأي آلية معينة على شاكلة صندوق وطني أو عمومي. فالتركيز على هذه النقطة يبقى محوريا لأن التمويل عموما يبقى مشكلا بنيويا في ضعف سياسات التشغيل ودعم المبادرة وإحداث المشاريع الذاتية.

ويخول القانون للجنة الوطنية القيام أو طلب القيام بكل دراسة أو بحث حول نظام المقاول الذاتي ونتائج تطبيقه، كما يلزمها بإعداد تقرير سنوي عن حصيلة تطبيق هذا النظام.

ومن الملاحظ أن اللجنة الوطنية المكلفة بالتنسيق بين جميع المتدخلين استثنت قطاعات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي من عضوية اللجنة على الرغم من أهمية دورها فيما يخص التنشئة المبكرة على ثقافة المقاولة وروح المبادرة أو فيما يخص ملاءمة المناهج التعليمية والجامعية لحاجيات الاقتصاد وتشجيع البحث العلمي نحو إنشاء المقاولة الذاتية المبتكرة.

زيادة على هذا، يلاحظ كذلك تغييب دور فعاليات الهيئات المهنية والنقابية ودور المجتمع المهني والخبراء، كما لم توضح بعد المراسيم التطبيقية آليات هيئات الرقابة والحكامة لتقييم الأداء والالتزام الفعلي بالأهداف المسطرة لها.

وحسب الفصل 4 من المادة 12 من هذا القانون، تخصص هيئة التدبير بسائر أرجاء التراب الوطني شبابيك خاصة لاستقبال وتوجيه وإرشاد ومواكبة المقاولين الذاتيين وتقديم جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بنظام المقاول الذاتي ووضعها رهن إشارتهم.

20 – 21 هيئة عمومية وشبه عمومية تشارك في اللجنة الوطنية للمقاول الذاتي، وهي السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية، والسلطة الحكومية المكلفة بالداخلية، والسلطة الحكومية المكلفة بالصناعة والتجارة، والسلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني، والسلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل، والسلطة الحكومية المكلفة بالصحة، والسلطة الحكومية المكلفة بالنقل والتجهيز، والسلطة الحكومية المكلفة بالشباب، والسلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والمرأة، والسلطة الحكومية المكلفة بالسياحة، والسلطة الحكومية المكلفة بالمعادن، والسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والسلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية، وبنك المغرب، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ووكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، والشركة المساهمة بريد المغرب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ه. التواصل والتحسيس والتكوين لفائدة المقاول الذاتي: التجربة النموذجية

نظمت وكالة «مغرب مقاولة» (الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة) المكلفة بكتابة اللجنة الوطنية للمقاول الذاتي مع الشركاء الجهويين والمحليين ثلاثين لقاء تواصليا وتحسيسيا عبر ربوع المملكة للتعريف بأهمية ومزايا المقاولة الذاتية وشرح تدابير قانون المقاول الذاتي والتسهيلات التي يمنحها لإشاعته بين الشباب والنساء والمبادرين، بغية حث المعنيين وتشجيعهم للإقدام على إحداث مقاولات ذاتية.

وفي هذا الإطار عززت الوكالة الحملة التواصلية والتحسيسية ببرنامج تكويني أعدته بشراكة مع المكتب الوطني للتكوين المهني، يشمل دورات تكوينية في المبادرة بشكل عام وقانون المقاول الذاتي بشكل خاص من أجل تقديمه للأفواج الأولى من المقاولين الذاتيين.

ولتوفير مواكبة مهنية ملائمة للمقاولين الذاتيين، أقدمت وكالة «مغرب مقاولة» على دمج مكاتب خبرة متخصصة لتقديم الدعم والمواكبة للمقاولة الذاتية في جميع مراحل التأسيس والتطوير. كما أقدمت الوكالة على دراسة تتكامل في ثلاثة محاور، أولها إحداث شبكة من المستشارين لمساعدة المقاولين الذاتيين، وثانيها إعداد منصة مؤسساتية تضم الإدارات والمؤسسات العمومية لتجميع وتنسيق الخدمات العمومية المقدمة للمقاول الذاتي، ثم ثالثها تأسيس ناد للمساندين والمحتضنين العموميين والخواص.

2 - المقاربة القطاعية والمجالية للتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم

يعتمد التنزيل العملي لإنعاش التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم على تفعيل مقاربة قطاعية متنوعة تستفيد من الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تشجيع الشباب والنساء على المبادرة وإنشاء المقاولة الذاتية.

وباعتبار المجهودات ودور الدولة المحوري في محاربة البطالة، أقدمت على إطلاق سياسات عمومية وأوراش كبرى مهيكلة، إلا أنها أغفلت مساهمة المقاولة الذاتية في تنزيل الاستراتيجيات القطاعية، سواء عبر المناولة أو المهن والخدمات التي تقدمها للمقاولات الصغرى، المتوسطة والكبرى كإنجازات تكميلية، وهو ما وضع هذه السياسات أمام تحديات حقيقية في التنفيذ، مما حد من بلوغها للنتائج والأهداف المسطرة لها[21].

1.2. تقييم أداء المقاربة القطاعية، والجهوية والمحلية للتشغيل الذاتي

أقدم المغرب في السنوات الخمسة عشر الأخيرة على إصلاحات شملت أهم القطاعات الاستراتيجية. وقد تضمنت الأوراش التي تم إطلاقها في هذا الإطار إجراءات عديدة من شأنها أن تؤدي بالاستثمارات إلى نمو مستدام وخلق فرص شغل لائقة.

1.1.2. برامج هدفها المساهمة في رفع معدل النمو وخلق فرص شغل جديدة

لقد عقب دخول المغرب في الألفية الثالثة إطلاق إصلاحات هيكلية كبرى بغية دعم مستوى النمو الذي عرف نسبيا تطورا جيدا. وحفاظا على مستوى النمو هذا الذي تنبأت به التوقعات الاقتصادية، اتجهت إرادة السلطات المغربية إلى نهج سياسات عمومية وتفعيل برامج قطاعية تستجيب إلى منطق مزدوج، وهو كالآتي:

21 – تم التركيز على الجانب الاستراتيجي والمالي في إعداد المخططات القطاعية وإغفال العنصر البشري ومستوى الكفاءة والتكوين اللازمين لإنجاح المشاريع.

- أولا، عصرنة القطاعات التقليدية كمخطط المغرب الأخضر بهدف تطوير القطاع الفلاحي واستراتيجية أليوتيس بهدف إنعاش قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك، ورؤية 2015 في قطاع الصناعة التقليدية بغية ضخ دينامية جديدة في هذا القطاع؛
- ثم ثانيا، تطوير القطاعات المبدعة كقطاع الطاقات المتجددة (الاستراتيجية الطاقية الوطنية)، وقطاع اللوجستيك (الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية)، وقطاع السيارات والطيران (المخطط للوطني للإقلاع الصناعي)، والخدمات ذات القيمة المضافة العالية والتي يتوفر فيها المغرب على مقومات وأفضلية عالية (الرؤية السياحية الوطنية، برنامج رواج، مخطط مغرب التصدير، استراتيجية المغرب الرقمي، استراتيجية المغرب المبتكر،...).

وتسعى جل هذه الاستراتيجيات والبرامج القطاعية إلى بلوغ الأهداف المعلنة لها والمتمثلة مجملا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يساهم بشكل ملحوظ في خلق الثروة وتوفير فرص شغل لائقة، وذلك عبر نهج مقاربة متجددة مبنية على التعاقد والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2.1.2. الاستراتيجيات القطاعية أهم دعامة لخلق فرص الشغل

تعتبر السياسات القطاعية أهم الدعامات التي يسعى المغرب من خلالها لتحقيق نمو اقتصادي مهم وبالتالي خلق فرص شغل لائقة، لكن دراسة تجانس هذه السياسات القطاعية وتأثيرها على التشغيل يطرح تحديات منهجية عميقة من حيث إعداد وتصميم هذه الاستراتيجيات وتقييم أدائها عبر مؤشرات تتبع، خاصة بالنسبة لمناصب الشغل المحدثة.

وعلى إثر هذا، فإن تقييم هذه الاستراتيجيات والحصيلة المرحلية التي قدمها الفاعلون الاقتصاديون مكنت من تسليط الضوء على أهمية اعتبار البعدين الاجتماعي والاقتصادي وقت إعداد هذه السياسات، وبالتالي إعطاء نظرة واضحة لمؤشرات تتبع إنجاز هذه السياسات من قبيل الأهداف الرقمية بالنسبة لكل من التشغيل والنمو.

وباعتبار ازدواجية المنطق التي يقوم عليه وضع وتفعيل البرامج القطاعية، فإن هذه الأخيرة تتجه نحو تعويض، ولو جزئي، لمناصب الشغل التي قد يتم فقدانها في أغلب القطاعات التقليدية (كقطاع البناء والمنسوجات والجلود على سبيل المثال)، وذلك عبر فرص العمل المحدثة في القطاعات الجديدة.

جدول: مقارنة المعطيات المتعلقة بمناصب الشغل المتوقع إحداثها والمناصب المحدثة

البرامج القطاعية	تاريخ الانطلاق	الأفق	مناصب الشغل المتوقع إحداثها		المناصب المحدثة سنويا بالقطاع قبل إطلاق البرامج	المناصب المحدثة منذ إطلاق البرامج إلى غاية 2012
			المجموع	المعدل السنوي		
مخطط المغرب الأخضر	2008	2020	1.500.000	125.000	+26.000	-12.000
الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي	2009	2015	220.000	36.700	+18.000	-20.000
الرؤية السياحية الوطنية 2020	2010	2020	470.000	47.000	+25.000	+48.000
برنامج رواج	2008	2020	450.000	37.500	+22.000	+28.000

الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية 2015	2008	2015	61.600	8.800	+16.000	+5.000
أليوتس	2009	2020	115.000	10.400	–	–
رؤية 2015 للصناعة التقليدية	2007	2020	117.500	14.700	–	–
مخطط المغرب الرقمي	2009	2013	26.000	6.500	–	–
مخصص مغرب التصدير	2009	2018	300.000	33.300	–	–

المصدر: وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، 2014

بدراستنا لهذه المعطيات الإحصائية يتبين لنا عدم تمكن السياسات القطاعية من خلق فرص شغل كما تم التنبؤ به وقت إعداد وصياغة هذه السياسات. فبالنسبة لمخطط المغرب الأخضر الذي أريد له أن يكون ثورة خضراء مستمرة من أجل عصرنة الفلاحة وجعلها محركا منشطا ومستداما للنمو الاقتصادي وذات قيمة مضافة عالية، يظهر جليا أن هذا البرنامج لم يساهم في خلق مناصب شغل بالقطاع، إذ سجل عجزا في خلق مناصب الشغل يقدر ب 12.000 في الوقت الذي كان يشهد فيه القطاع إحداث 26.000 منصب شغل قبل إطلاق مخطط المغرب الأخضر. نفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة للميثاق الوطني للانبثاق الصناعي إذ سجل عجزا في خلق مناصب الشغل يقدر ب 20.000 في الوقت الذي كان يشهد فيه القطاع إحداث 18.000 منصب شغل قبل إطلاق هذا البرنامج.

ومن جهة الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية، فالملاحظ أنه رغم إحداث ما يقرب عن 5.000 منصب شغل إلا أن هذا الرقم يظل ضعيفا مقارنة مع ما كان يوفره القطاع سنويا قبل إطلاق المشروع والذي يصل إلى 16.000 منصب شغل سنويا.

أما القطاعات التي استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية فهي الرؤية السياحية الوطنية بـ 48.000 منصب شغل (25.000 سنويا قبل إطلاق البرنامج)، وبرنامج رواج بـ 28.000 منصب شغل (22.000 سنويا قبل إطلاق البرنامج).

وإذا كانت هذه المعطيات لا تتعلق إلا بمؤشر التشغيل، فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يسجل عدم توفر إحصائيات بخصوص التشغيل الذاتي رغم أن نتائج بعض البرامج من قبيل برنامج رواج تهم بالأخص التشغيل الذاتي.

3.1.2. تقييم نجاعة التشغيل في البرامج القطاعية العمومية

رغم المناصب التي تم إحداثها وباستثناء المؤشرات الرقمية المتعلقة بتأثير السياسات القطاعية على سوق الشغل في إطار المناصب المنتظر إحداثها، فالملاحظ جليا هو ضعف الأخذ بعين الاعتبار لعامل التشغيل في بعده الشمولي أثناء صياغة هذه السياسات بحيث يصعب تحديد حاجيات التكوين والكفاءات نتيجة غياب مقاربة منهجية في هذا الشأن، وبالتالي استحالة إدراك مساهمة السياسات القطاعية في خلق فرص شغل لائق والرفع من جودة هذا الأخير، وهو ما خلص إليه التقييم المرحلي لهذه السياسات (مناظرات واجتماعات الهيئات المسيرة وهيئات الحكامة).

والجدير بالذكر أن إعداد وصياغة السياسات العمومية تعتبر من أهم المراحل المعقدة التي تمكن من الاستشراف بنجاح هذه السياسات أو عدم نجاحها, وتتجلى أهمية هذه المرحلة لما تشهده من تداخل لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ناهيك عن تعدد المتدخلين في صنع هذه السياسات.

وعلاوة على المؤشرات الرقمية التي تتسم بنوع من النقصان لكونها لا توفر معلومات بشأن تأثير مناصب الشغل المحدثة على الزيادة في الإنتاجية، فإن اعتبار البعد الكيفي للمناصب الجديدة المحدثة في سوق الشغل يحيلنا على خلاصات متوافق بشأنها، ونخص منها ما يلي:

- عدم أو ضعف مساهمة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية؛
- غياب دراسات تقويمية للاستراتيجيات القطاعية خاصة في الجانب المتعلق بإحداث مناصب الشغل؛
- غياب رؤية مندمجة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، وغياب التنسيق مع برامج إنعاش التشغيل؛
- إمكانيات ضعيفة لخلق فرص شغل منتجة ومؤهلة على مستوى السياسات القطاعية، الشيء الذي من شأنه أن يجعلنا نتساءل حول فعالية بعض الخيارات المؤسسة لهذه السياسات؛
- أفضلية ممنوحة للكفاءات القادمة من الخارج في بعض القطاعات تؤثر بشكل سلبي على جاذبية القطاع وتؤدي إلى نوع من النفور؛
- بطء النمو بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية أدى إلى إبطاء البرامج القطاعية منذ سنة 2010؛
- عدم قدرة نظام التربية والتكوين على الاستجابة الفورية لحاجيات هذه السياسات من موارد بشرية مؤهلة، إضافة إلى ضعف الإجراءات الاستعجالية المتخذة لمطابقة عرض التكوين مع الحاجيات المعلنة من كفاءات على سوق الشغل؛
- ضعف التنزيل الجهوي للبرامج القطاعية ما يحول دون إفادة الموارد البشرية للجهات من هذه السياسات.

وإضافة إلى كل هذا، يسجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عدم الأخذ بعين الاعتبار أهمية التشغيل الذاتي أثناء صياغة وإعداد السياسات القطاعية لأن من شأن هذا المكون أن يساهم بشكل كبير في إنجاح هذه السياسات وتحقيق الأهداف المسطرة لها.

ولعل النقطة المتعلقة بالتنزيل الجهوي للسياسات القطاعية تعد من بين المهام الجسام التي يتعين التركيز عليها لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

2.2. تفعيل المقاربة القطاعية لإنعاش التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم

يتضح من خلال ما سبق ضرورة تفعيل المقاربة القطاعية لدعم المبادرة الفردية وإنعاش التشغيل الذاتي، وهو ما قد يساعد على إدماج القطاع غير المنظم. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على السياسات العمومية منح الفرصة للمبادرة الذاتية لتأخذ مكانتها في الساحة الاقتصادية وتساهم بدورها في الجهود المبذولة لهيكلة وإدماج الأنشطة غير المنظمة.

أ. التشغيل الذاتي والخدمات المقدمة للأشخاص والجماعات والمقاولات

إضافة إلى المجالات الكلاسيكية التي تستقطب المبادرين إلى إحداث مقاولات ذاتية، يسمح التطور التكنولوجي وانتشار الاقتصاد التشاركي بفتح أفاق جديدة أمام تقديم وتنويع خدمات القرب بالنسبة للأفراد والجماعات والمقاولات، وهو ما قد يساعد على الرفع من إقبال الشباب على المقاولة ودرء ضيق مجالات استثماراتهم وإبداعاتهم.

وفي هذا الإطار، بإمكان المقاولات الذاتية المتميزة في مجالات الصناعات والخدمات أن تنخرط في دينامية المناولة، بحيث يمكنها الاشتغال لحساب الشركات الصغرى والمتوسطة أو حتى الكبرى في إطار دفتر تحملات ينظم الالتزامات المتبادلة.

وهذا التوجه نحو المناولة وإشراك المقاولات الذاتية في سلسلة الإنتاج والقيمة يدخل في سياق تحديث القطاعات على المستوى الجهوي وتعبئة الطاقات المحلية بما فيها المقاولات الذاتية في إطار مقاربة استراتيجية وتكاملية تهدف إلى تأهيل الاقتصاد وتنمية وتنويع الاستثمار.

ب. مساهمة التشغيل الذاتي في إنجاح الرؤية 2015 للصناعة التقليدية

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية ثاني قطاع للتشغيل بالمغرب وأغلب مقاولاته تعمل في القطاع غير المنظم وفي ظروف صعبة وغير لائقة، فحسب قانون المالية لسنة 2016 يشغل قطاع الصناعة التقليدية ما يقرب عن 2.3 مليون حرفي وحرفية أي ما يعادل 20 في المائة من العمال النشيطين على الصعيد الوطني. وإلى جانب مساهمته الاقتصادية يلعب هذا القطاع دورا حيويا في الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري والرصيد اللامادي للحرف المغربية.

ويعتبر إدماج قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني من أهم الأولويات، وباعتباره إرثا ثقافيا وحضاريا يميز مختلف جهات المغرب، فإن إدماج هذا القطاع يعد أولوية في بلورة الاستراتيجيات التنموية الجهوية.

ورغم الإنجازات المهمة التي حققتها رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية[22]، لا تزال الوحدات غير المنظمة تطغى على هذا القطاع. وباعتبار هذا الواقع، فإن إصدار قانون المقاول الذاتي يمثل فرصة كبيرة من أجل إدماجها في القطاع المنظم، الأمر الذي سيسهل تأطير العاملين فيها ومساعدتهم على تملك وسائل التدبير الناجعة للاستغلال الأفضل للكفاءات والإمكانيات.

ففي هذا الإطار، يتطلب إدماج الصناع والحرفيين في القطاع المنظم مراعاة خصوصيات عملهم واحتياجاتهم لتوفير الدعم المالي والتقني الملائم لتطوير أدائهم وتحديث مناهج صناعتهم. فهذا الإجراء من شأنه توفير المهارات اللازمة من أجل التميز والجودة، الشيء الذي بدوره سيساعد على توسيع وتوطيد أسواق جديدة وطنية ودولية مع تحصين الأسواق المتواجدة.

كما تجدر الإشارة إلى كون استعمال التكنولوجيات الحديثة سيمكن العاملين في هذا القطاع من تدبير نشاطهم بشكل أفضل، خاصة بالنسبة للتواصل والإشهار والتسويق، وسيحفز الأجيال الصاعدة على التوجه إلى الصناعة التقليدية وتطويرها.

ج. مساهمة التشغيل الذاتي في تفعيل الاستراتيجية الوطنية الطاقية

تروم الاستراتيجية الطاقية الجديدة والتي تم اعتمادها في مارس 2009، الزيادة من تأمين التزوّد ووفرة الطاقة، علاوة على سهولة الحصول على الطاقة وبأثمنة معقولة. هذه الأهداف سيتم التوصل إليها من خلال تنويع مصادر الطاقة وتطوير القدرة الطاقية والإمكانات الوطنية في هذا المجال وخصوصا الطاقات المتجددة، إضافة إلى الانخراط في التكامل الجهوي.

وتحتاج مواكبة المشاريع والأوراش الكبرى المهيكلة في هذا المجال إلى مقاولات جد صغرى وصغرى ومتوسطة من شأنها الاستجابة إلى الاحتياجات الصغرى والدقيقة التي تعجز عن تلبيتها المقاولات

22 – تطوير رقم معاملات القطاع بـ 12 في المائة حيث وصل 21.8 مليار درهم سنة 2015 وتحسين القيمة المضافة للصناعة التقليدية ب 10 ملايير درهم وخلق 63000 منصب شغل صاف بزيادة معدلها 2.2 في المائة وتكوين 30000 متخرج وإنشاء 840 مقاولة جد صغرى، صغرى ومتوسطة.

الكبرى النشطة في تفعيل هذه الاستراتيجية، وبالتالي فتشجيع صناعة محلية مواكبة للمشاريع والأوراش الكبرى المهيكلة يعد فرصة حقيقية لإنعاش التشغيل الذاتي المرتبط بكل حيثيات القطاع.

في هذا الإطار، وبما أن المقاولات جد الصغرى والصغرى المبتكرة من شأنها إيجاد حلول مبدعة وسريعة لبعض الإشكاليات التقنية التي قد تعترض تفعيل الاستراتيجية الطاقية، فإن إحداث مقاولات مبتكرة في مجالات الطاقات المتجددة والمحافظة على البيئة يستند على مجهود حقيقي لتشجيع وتمويل البحث العلمي ومشاريع تطوير المقاولات، وهنا تلعب الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية المغربية دورا أساسيا في تكوين مهارات وكفاءات علمية عالية قادرة على الإسهام في تطوير اختراعات وإبداع تطبيقات لمقاولات صغرى ومتوسطة أو كبرى تسهل عملها الميداني والتطبيقي وتساهم في دعم تنافسيتها.

د. مساهمة المقاول الذاتي في تأهيل وتطوير وإدماج العالم القروي

يشغل قطاع الفلاحة أكثر من 4 ملايين من الساكنة القروية ويخلق أكثر من 100 ألف منصب شغل في الصناعات الغذائية، وهو ما يبوأ المغرب مكانة ريادية على مستوى أفريقيا والعالم العربي في توفير الأمن الغذائي. كما يمثل القطاع الفلاحي والعالم القروي خزانا هائلا للتشغيل الذاتي لخريجي التكوين المهني على اعتبار حاجيات تأطير وتكوين ومساعدة الفلاحين وتقديم خدمات الدعم الفني والتقني لهذه الفئة في مختلف مراحل النشاط الفلاحي.

وبلغت نسب التشغيل الذاتي بالوسط القروي ما معدله 74,5% بالنسبة لقطاع الفلاحة و11,7% بالنسبة لقطاع التجارة، كما ورد في التشخيص الإحصائي.

وقد قامت الوزارة الوصية على هذا القطاع بعدة مبادرات لدعم التكوين المهني في الميدان الفلاحي ودعم التشغيل الذاتي لدى الشباب خاصة لإنشاء تعاونيات فلاحية.

وتجدر الإشارة إلى الدور الأساسي الذي يلعبه الطلبة المهندسون والمتخرجون من المعاهد الفلاحية في التطوير والتحديث، بحيث تمت مساعدة هذه الفئة على إحداث مقاولات ذاتية في مجال تقديم الاستشارة الفلاحية والدعم التقني للفلاحين.

وساعد دليل المقاول الذاتي على إرشاد وتوجيه حاملي المشاريع في القطاع الفلاحي[23] وتوفير معطيات وتوجيهات للمقاولين ثم المواكبة عبر عدة مراحل، بدءاً من فكرة المشروع حتى انطلاقه.

وفيما يتعلق بتقليص الفوارق المجالية بين ما هو حضري وما هو قروي، يمثل البرنامج الطموح لتأهيل العالم القروي بأكثر من 5,8 مليار درهم مجالا واعدا لتنشيط التشغيل الذاتي في شتى المجالات القروية والفلاحية ومضاعفة جهود الأنشطة المدرة للدخل لمحاربة الفقر والهشاشة في القرى وتوفير البنيات التحتية الضرورية وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ه. دعم الاستراتيجية الصناعية الجديدة[24] للتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم

يأتي مخطط الإقلاع الصناعي 2014-2020 لدعم مكتسبات الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي وما حققه من نتائج إيجابية، والمتمثلة في تطور وتوسع الصناعات الدولية المغربية في مجال صناعة السيارات والطائرات والمناولة الإليكترونية والتكنولوجية. إلا أن قطاع الصناعة لم يخلق سوى 75 ألف منصب شغل على مدى 10 سنوات في حين أن القادمين لسوق الشغل في أفق 2020 سيصلون 1,3 مليون شخص باحث عن عمل.

23 - http://www.almouhitalfilahi.com/?p=176

24 – http://lavieeco.com/news/economie/les-details-de-la-nouvelle-strategie-industrielle-2014-2020-29129.html

ويقوم هذا المخطط الجديد على عشرة تدابير أساسية تهدف لخلق مناخ أعمال ملائم وتقليص القطاع الصناعي غير المنظم وتشجيع إدماجه بتدابير مالية واجتماعية وإنشاء صندوق للتنمية الصناعية والزيادة في نسبة الناتج الخام الصناعي ليصل إلى 23 في المائة.

فالإجراءات التي من شأنها دعم التشغيل الذاتي هي ما يلي:

- **توفير مناخ مشجع للأعمال** للمقاولات الرائدة في الصناعة ودعمها على مستوى تحويل التكنولوجيا وتسهيل المناولة لإنشاء أقطاب تكنولوجية، وفي هذا السياق من المهم تفعيل الشراكة مع الجامعات للبحث والتطوير وتشجيع مختبرات المقاولات واحتضان المقاولات الذاتية المبتكرة.

- **إدماج القطاع غير المنظم** كهدف استراتيجي لتحقيق التنافسية والتقدم الصناعي، حيث يمثل القطاع غير المنظم، حسب تشخيص وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي والاستثمار والقطاع غير المهيكل، عائقا أمام تطور التخصصات الصناعية حسب معايير المهنية والجودة المطلوبة. لذلك تقرر تقديم آليات جديدة لدعم المقاولات جد الصغرى والصغرى وتمكينها من مواكبة ملائمة وحلول مالية تستجيب لحاجياتها والعمل على تحديث طرق عملها بالولوج إلى الإعلاميات لضبط التسيير والتدبير وتحسين المردودية والشفافية والاستفادة المباشرة من التغطية الصحية والتقاعد.

ويؤكد اقتراح قانون المقاول الذاتي البعد الاستراتيجي لهذا الإجراء لتأهيل وتحديث الصناعة الوطنية وتوظيف كل طاقاتها وإمكانياتها لتكون أكثر تنافسية.

- **التكوين** لتعويض مشكل ندرة المهارات المتخصصة بتوفير التقنيين المؤهلين والمدربين بعدد كاف وتكليف الرواد الصناعيين والمهنيين المتمرسين ببلورة برامج التكوين انطلاقا من التقييم الميداني للحاجيات الحقيقية للمقاول.

و. الرؤية السياحية 2020 خزان هام لتنشيط التشغيل الذاتي، خاصة على المستوى الجهوي

تشكل رؤية 2020 فرصة لمضاعفة حجم القطاع السياحي الوطني وجعل المغرب ضمن الـ20 وجهة سياحية الأولى عالميا كما تعلن عنه أهداف هذه الرؤية. وبفضل هذا النموذج السياحي، يسعى المغرب لاستقطاب السياحة النوعية بشكل متزايد، طيلة العشرية المقبلة، وتهيئة ست وجهات سياحية جديدة من أجل إعطاء نفس جديد لتنمية القطبين الدوليين الذين تم إنشاؤهما بمراكش وأكادير.

وعليه، فتفعيل الرؤية وتنزيل مخططاتها على المستوى المحلي والجهوي يمنح للتشغيل الذاتي فرصة لإحداث مشاريع تهم خدمات القرب (مرافقة السياح والخدمات المقدمة في مجالات الاستقبال والإرشاد والمساعدة والطبخ،...). ولعل ما سيساعد عملية تنزيل هذه المخططات بالشكل السليم كون المغرب يتوفر على تنوع ثقافي وجغرافي بحيث تمت صياغة هذه الرؤية من أجل الرقي بكل جهة من جهات المغرب على المستوى السياحي، وهو ما سيحفز تنشيط السياحية الثقافية والتراثية، والسياحة البيئية، إضافة إلى السياحة الطبية والاستشفائية لما لها من قيمة مضافة في تثمين المنتوج السياحي الوطني.

ز. الاستراتيجيات المتعلقة برؤية المغرب الرقمي 2020 واستراتيجية مغرب الابتكار أهم القطاعات الواعدة لتنشيط التشغيل الذاتي ذي القيمة المضافة العالية

تهدف استراتيجية المغرب الرقمي 2020 إلى دعم شراكات القطاع الخاص والعام وإحداث ما بين 20.000 و60.000 منصب شغل في التكنولوجيات الحديثة وإضافة ما بين 4 و10 ملايير درهم للناتج الداخلي الخام، وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد الوطني وتطوير أقطاب تكنولوجية جهوية وتعزيز موقع المغرب عربيا وإفريقيا كرائد في تكنولوجيات الإعلام والتواصل.

وتعتبر هذه الاستراتيجية طموحة لما يمثله قطاع الاقتصاد الرقمي من فرص للإبداع، فمجالاته واعدة لتنشيط التشغيل الذاتي وإحداث مقاولات مبدعة خاصة في الخدمات الرقمية، سواء لفائدة الاقتصاد الحديث أو لمساعدة القطاع العمومي للانتقال إلى الإدارة الرقمية مما يعزز الحكامة في هذا الإطار.

وإن تقدم تصنيف المغرب عالميا في هذا المجال وتوسيع نطاق التغطية للإنترنت وتمديد برنامج تعميم تكنولوجيات الإعلام والتواصل لقطاع التعليم من شأنه استيعاب أساليب التعلم الحديثة وتسهيل إدماج الناشئين والمتعلمين مستقبلا في الاقتصاد الحديث.[25]

أما استراتيجية مغرب الابتكار فهي تراهن على التكنولوجيا كمكون أساسي للتنافسية واستقطاب المواهب والمهارات بهدف تسجيل 1.000 براءة اختراع وإحداث 200 مقاولة ناشئة للابتكار. وهذه الأهداف الطموحة تفتح المجال أمام طلبة الجامعات والمعاهد العليا لإنشاء مقاولات ذاتية تستند على دعم المجموعات الكبرى والجماعات الترابية والجهات فيما يتعلق بالاحتضان التقني والدعم المادي وتوفير مشاتل ومختبرات لهاته المقاولات المبتكرة.

وتنشط عدة جمعيات جامعية متخصصة كمغرب المقاولة في فرنسا ومغرب إنجاز وجيني في المغرب لتتبع ومساعدة مشاريع الطلبة والمتخرجين لإنشاء مقاولات مبتكرة في مجالات متعددة، الشيء الذي يبرهن على الدور الأساسي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

3.2. تقييم أداء المقاربة الجهوية والمحلية للتشغيل الذاتي

أ. التشغيل الذاتي رافعة لخلق دينامية اقتصادية في إطار الجهوية المتقدمة

يعتبر إنعاش التشغيل من ضمن الاختصاصات التنموية ذات البعد الاجتماعي المخولة للجهة. وإن وجب إتباع التوجهات المحددة على الصعيد الوطني، فلن يتأتى هذا الهدف إلا بالتنزيل الجهوي الفعلي للبرامج القطاعية والمشاريع التنموية التي يجب على الجهة إطلاقها.

يعتبر ورش الجهوية المتقدمة بالمغرب من الخيارات الاستراتيجية التي أخذها المغرب بهدف التوفر على جهوية تكون مدخلا لديمقراطية محلية حقيقية تجعل من الكفاءات والمؤهلات البشرية الجهوية رأسمال حقيقي يسعى إلى تكريس تنمية مستدامة ومندمجة اقتصاديا واجتماعيا.

كما يندرج هذا الخيار الاستراتيجي للمغرب في إطار البحث عن نظام للحكامة يكون فعالا وملائما يستجيب وحاجيات الساكنة، ويضطلع بدور ريادي للجهة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، ففي ظل المهام الجديدة المخولة للجهة في إطار الجهوية المتقدمة، يعتبر رهان تشغيل وإدماج الشباب العاطل في سوق الشغل أهم تحد يتعين على الجهة أن ترفعه في مخططاتها التنموية.

ويشهد المغرب تفاوتات كبيرة من جهة إلى أخرى من حيث نسبة العاطلين. فإذا كان معدل البطالة يعرف ما نسبته 9,9% على المستوى الوطني فإن هذا المعدل يرتفع على التوالي في كل من الجهة الشرقية وجهة وادي الذهب الكويرة العيون إلى17% و15,3%، وإلى 12,8% في كل من جهتي الرباط سلا زمور زعير ومكناس تافيلالت. أما المعدلات المنخفضة فهي تسجل في كل من جهة تازة الحسيمة تاونات بـ 4% وجهة الشاوية ورديغة بـ 5,4%.

كما تعرف جهات المملكة تفاوتات من حيث التنمية الاقتصادية والمناخ الاقتصادي المحفز للاستثمار والمبادرة، لكن لكل جهة خصوصياتها إن تم استثمارها بالشكل المطلوب من شأنها أن تشكل رافعة لخلق مناخ محفز للمبادرة، ذلك لكون الجهة لا تتوفر على القدرة لمعالجة إشكالية البطالة عبر التشغيل في أسلاك الوظيفة العمومية على المستوى المحلي.

25 – مشروع قانون المالية 2016

ب. التنزيل الفعلي للجهوية وتحقيق الأهداف المتوقعة

يعتبر تحقيق الأهداف الاجتماعية المتعلقة بإدماج الشباب العاطل في سوق الشغل على مستوى الجهة من المؤشرات التي ستمكن من دراسة مدى نجاح ورش الجهوية المتقدمة في المغرب، وكذلك اختبارا فعليا لقدرة الجهة على إحداث سياسات ومخططات اقتصادية قمينة بتشجيع المبادرة وتحقيق نمو خالق للثروة.

وعليه فإن التنزيل الفعلي للجهوية المتقدمة يستدعي الاعتماد على تخطيط وتدبير جهوي يسمح بمساهمة الطاقات المحلية والجهوية في تنمية وتقدم وازدهار الجهة.

وإذا كان تحدي التشغيل يشكل انشغالا كبيرا بالنسبة للجهة في إطار الاختصاصات الجديدة المخولة لها، فإن عليها اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها النهوض بروح المقاولة وخاصة مواكبة وتأطير حاملي المشاريع المبتكرة وتسهيل مساطر الاستفادة من التمويلات، ذلك لأن التشغيل في أسلاك الوظيفة العمومية بالجهة لا يمكن أن يستوعب كافة حاملي الشهادات خريجي مؤسسات التكوين، الأمر الذي يفرض على الشباب إعداد مسارهم المهني من خلال مشروعهم الخاص.

ومن هنا تتجلى أهمية التوفر على شركاء خواص ومؤسسات فاعلة على مستوى الجهة (من جامعات ومعاهد تكوين ومؤسسات مواكبة)، قادرة على مواكبة الأوراش الاقتصادية الكبرى والأهداف الاجتماعية للمغرب، وتنمية وتنشئة طاقات بشرية مفعمة بروح المقاولة والتنافسية وقادرة على خلق ثروة اقتصادية والاستجابة لمتطلبات سوق الشغل.

إن نجاح التشغيل الذاتي مرهون بمقاربة قطاعية وجهوية مندمجة لأن تأهيل وتقوية الاقتصاد الوطني يجب أن تشمل جميع القطاعات بتنشيط خلق المشاريع الذاتية والمقاولات جد الصغرى والصغرى لتقوية فعالية ومهنية النسيج الاقتصادي بما يمكن أن تسهم فيه هاته المشاريع الصغيرة في نطاق المناولة والإنتاج وما تمثله من نواة لمشاريع كبرى إذا حظيت بحسن التخطيط والتدبير والتسيير وحصلت على الدعم والمواكبة والتسهيلات الكافية لتكبر وتتطور.

ففي مجالات الفلاحة والصناعة والخدمات والتجارة والحرف التقليدية والطاقة والبيئة والنقل والتجهيز واللوجستيك والتعليم والتكوين وغيرها خزانات هائلة لإنشاء مقاولات ذاتية ناجحة.

وتنفيذ المشاريع القطاعية والهيكلية يمكن أن يتضمن في دفاتر تحملاته مساهمة محددة للتشغيل الذاتي في تنفيذ جزء منها بشكل مباشر أو عبر المناولة في مجالات الفلاحة، والطاقة والمعادن، والسياحة، والصناعة التقليدية، والخدمات للمقاولات كالمناولة للصناعة والخدمات.

إن المقاربة القطاعية للسياسات العمومية في مجالات الفلاحة والصناعة والطاقة والخدمات تحيل على تخصيص جزء من تحقيق المشاريع والمبادرات في هاته القطاعات على مساهمة التشغيل الذاتي والمقاولة الذاتية في التنزيل الميداني محليا وجهويا لأهداف السياسات القطاعية الوطنية.

ومن خلال استعراض السياسات القطاعية نستشف الأهداف التي يمكن أن يساهم في تحقيقها التشغيل الذاتي المحلي والجهوي.

وكخلاصة لهذا القسم نلاحظ بأن المقاربة فيما يتعلق بمساهمة التشغيل الذاتي في تنفيذ السياسات القطاعية غير واضحة وتحتاج إلى مجهود أكبر، وإذا ما تم استثناء القطاع الحرفي، الصناعي والفلاحي باعتبار توفرها على مقاربة وتصور للتشغيل الذاتي من خلال إدماج القطاع غير المنظم فإن بقية القطاعات كالطاقة والسياحة والاقتصاد الرقمي لم يتم إدماج التشغيل الذاتي كهدف في بلورة دينامية هاته القطاعات.

القسم الثالث: مقاربة التجارب الدولية في دعم المبادرة وإدماج القطاع غير المنظم

تتجلى الدراسة المقارنة حول التشغيل الذاتي في طرح أنجح الممارسات الدولية في تطوير وتحسين مناخ الأعمال وتجاوز العقبات التي تواجه تطوير التشغيل الذاتي على مستوى التشريع أو على مستوى الإجراءات التحفيزية لمواكبة المقاولين الذاتيين.

واعتمد المجلس في اختياره للتجارب الدولية رصد القواسم المشتركة التي من شأنها تبسيط الاستفادة من عملية استحضار هذه التجارب في الواقع المغربي، كما اعتمد المجلس تنويع هذه التجارب من حيث مستوى النمو للدول التي وقع عليها الاختيار، وتنقسم إلى:

1. تجارب كندا وفرنسا في مجال العمل المستقل والتشغيل الذاتي؛
2. تجارب الهند والبرازيل في محاربة الفقر والهشاشة وإدماج القطاع غير المنظم ودعم المقاولات جد الصغرى والصغرى؛
3. تجارب إندونيسيا والسينغال في إدماج القطاع غير المنظم من خلال إعادة توطين الباعة المتجولين.

فعلى الرغم من كون التجربة السينغالية الناشئة لم يكتمل نضجها ولا تمثل تجربة نموذجية إلا أنها تتوفر على نقط قوة من شأنها المساعدة على بلورة توصيات حول بعض المشاكل التي لا يتقاسمها المغرب إلا مع مثل هذه الدولة.

1 - أهم التجارب الأجنبية في دعم المبادرة والتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم

1.1. الولايات المتحدة الأمريكية: نظام فريد لدعم المبادرة

1.1.1. تطور المقاولات الذاتية في الولايات المتحدة الأمريكية

تهم المقاولات الصغرى في الولايات المتحدة الأمريكية ما يناهز 38 مليون شخص، وحسب الإحصائيات الرسمية للفترة الممتدة ما بين 2007 و2013 هناك 28 مليون مقاولة صغيرة وأكثر من 22 مليون مقاول ذاتي فردي لا يشغل معه أحدا ويسمى الغير مشغل «Non Employer» وأكثر من 50 في المائة من الفئة النشيطة (أي 120 مليون شخص) تشتغل في مشاريع صغيرة وفرت 65 في المائة من فرص الشغل الجديدة منذ 1995.

ويتم خلق 543.000 مشروع جديد كل شهر في الولايات المتحدة الأمريكية، ف7 من 10 من المشاريع الصغيرة الجديدة تستمر على الأقل سنتين و5 من 10 تستمر على الأقل 5 سنوات والثلث يستمر على الأقل 10 سنوات والربع يستمر أكثر من 15 سنة و52 في المائة من المشاريع الصغيرة تتخذ من البيت مقرا لها.

وفي سنة 2011 بلغ عدد المقاولين الذاتيين غير المشغلين 22,5 مليون بزيادة 2 في المائة مقارنة مع 2010، ولكي تصنف في أمريكا كمقاول ذاتي غير مشغل يجب أن تتوفر على رقم معاملات سنوي لا يقل عن 1.000 دولار وتؤدي الضريبة الفيدرالية على الدخل. ويسترعي الانتباه أن75 في المائة من

المقاولات الأمريكية هي مقاولات ذاتية (19,4 مليون مقاولة ذاتية فردية و1,6 مليون مقاولة ذاتية تشاركية و1,4 مليون مقاولة ذاتية بصيغة مؤسسة). ويبدو أن المقاولات الذاتية تنشط كثيرا في مجال الصيانة والتصليح وصالونات الحلاقة والتجميل وكي وطي الملابس والتنظيف، وقد وصل رقم المعاملات للمقاولات الذاتية 989,6 مليار دولار في 2011 إي بزيادة 4,1 في المائة مقارنة مع 2010 ويبلغ الدخل السنوي المتوسط للمقاول الذاتي 44.000 دولار.

وفيما يخص المقاولين الذاتيين فحسب إحصاءات مكتب العمل الفيدرالي حول ريادة الأعمال فقد تراجعت من 5,78 مليون في 2008 إلى 5,13 مليون في 2011وصعدت إلى5,48 مليون مقاول ذاتي في 2015، وتراجع عدد المقاولين الذاتيين في القطاع غير المنظم «unincorported self employed» من 10,59 مليون في 2006 إلى 9.36 مليون في 2014 وهو أدنى رقم منذ 1986، وسجل ارتفاعا في 2015 حيث وصل إلى 9.51 مليون[26].

2.1.1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وتمويل وضمان المشاريع جد الصغرى

تعتبر الولايات المتحدة رائدة في مجال ريادة الأعمال وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن المجموعات العملاقة المتعددة الجنسية. وتعتبر الوكالة المختصة بإدارة المشاريع الصغرى «Small Business Administration SBA» الجهة الداعمة لإحداث المقاولات الذاتية بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعرف مشروعا صغيرا كل مبادرة ذاتية تشغل أقل من 500 شخص.

1.2.1.1. تمويل المقاولات الصغرى

تلعب الوكالة الفيدرالية دورا مهما في عملية تمويل المشروعات الصغيرة عبر طرق مختلفة لعل أبرزها:

- **ضمان القرض**: حيث تقوم الوكالة بدور الكفيل أو الضامن للقرض الذي يحصل عليه مشروع معين، لا سيما مع صعوبة حصول مشروع صغير على قرض دون ضمان؛ لأن احتمالات الخسارة مرتفعة، ومع ضمان المشروع أمام البنك تصبح الوكالة مسؤولة عن سداد القرض في حالة الإفلاس.

  فبالنسبة للقروض التي لا تتعدى المليون دولار، تقوم الوكالة بضمان 75% من حجم القرض، في حين تضمن 85% من حجم القروض الأقل من 150 ألف دولار. وبناء على هذا الإجراء الذي يمثل90% من التمويلات المقدمة للمشروعات الصغيرة، ساهمت الوكالة في إحداث 219 ألف مقاولة بقيمة تصل إلى 45 مليار دولار، تعرضت1.5% منها فقط للإفلاس.

- **التمويل المباشر**: وذلك عن طريق منح قروض مباشرة للمشروعات الصغيرة خاصة تلك التي تديرها النساء، وتبلغ قيمتها 20 ألف دولار، كما يتم التمويل المباشر لمشروعات في مناطق تعاني من مشكلات اقتصادية، أو كوارث طبيعية.

2.2.1.1. مساعدة الدولة في التسويق

يعتبر التسويق من أهم مراحل إنجاح المشروعات الصغيرة؛ لذا فإن الحكومة الفيدرالية الأمريكية تدخل كأحد المشترين لمنتجات هذه المشروعات وفقا لاتفاق مع الوكالة المختصة بإدارة المشاريع الصغرى، حيث تستوعب ما يقرب من 40 مليار دولار من قيمة منتجات المشروعات الصغيرة سنويا، أي خمس المشتريات الأمريكية من الأسواق في العالم. يضاف إلى ذلك الأسواق المفتوحة التي تدخلها هذه المشروعات وتقدر بـ 22 مليار دولار حسب بيانات الوكالة الفيدرالية.

26- إحصائيات مكتب العمل الفدرالي الأمريكي لسنة 2015

ويخضع هذا الاتفاق الذي تنفذه الإدارات الأمريكية المختلفة لمراقبة من الكونغرس، لا سيما أن بعض الإدارات تتخطى أحيانا الاتفاق بإتاحة أكثر من الـ 20% من أسواقها للمشروعات الصغيرة، وفي أحيان أخرى تخفق بعض الإدارات في التنفيذ، خاصة وزارة الدفاع التي يصعب عليها شراء مستلزماتها من تلك المشروعات.

كما يمكن للإدارات الأمريكية حجز أسواق كاملة لهذه المشروعات، خاصة الأثاث والخدمات التي تصل قيمتها إلى 100 ألف دولار، ويمكن أن تتخطاها إذا كانت هناك عروض قيمة من جانبها.

أما الأسواق المفتوحة فإن الوكالة المختصة بإدارة المشاريع الصغرى تتدخل أيضا لتفرض تواجد المشروعات الصغيرة فيها، حيث تعقد اتفاقات مع الشركات الكبرى لترك جزء من العقود الموقعة أو المناقصات التي ترسي عليهما، وتزيد قيمتها عن 500 ألف دولار للمشروعات الصغيرة خاصة التي تديرها أقليات أو نساء.[27]

2.1. دعم وتأطير وتطور التشغيل الذاتي في فرنسا

اعتمدت فرنسا قانونا للتشغيل الذاتي توفر من خلاله آليات التمويل العمومي وتنزيل نظام اجتماعي وجبائي مصغر مناسب لظروف عمل المقاول الذاتي. ويعتبر القانون الفرنسي التشغيل الذاتي كنشاط تكميلي لتقوية القدرة الشرائية للموظفين والأجراء.

1.2.1. أهم تدابير مراجعة وإصلاح نظام التشغيل الذاتي الفرنسي

اعتمد القانون الفرنسي التسجيل الإجباري في السجل التجاري وقائمة المهن لكل مقاول ذاتي، إضافة إلى اجتياز تدريب إجباري للتهيئة للاستقرار «Préparation à l'Installation» بالنسبة للحرفيين، وإلزامهم إلى جانب التجار بدفع ضريبة المصاريف لغرف التجارة والصناعة والغرف الحرفية والمهنية.

وبموجب قانون المقاول الذاتي الفرنسي، تم حذف الإعفاء من اقتطاع التكوين المهني واشتراط المساهمة في السنة التي تسبق الاستفادة من التكوين، كما تم إجبار الحرفيين في بعض المهن كالبناء على إدراج معطيات التأمين المحينة في فواتير الزبناء وإلزام المقاول الذاتي بتخصيص حساب بنكي خاص منفصل عن الحساب الشخصي لشفافية العمليات.

2.2.1. الدعم المادي والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية

يستفيد المقاول الذاتي في فرنسا بموجب القانون من دعم مادي يمكنه من إطلاق مشروعه بسهولة، بحيث يمكنه الاستفادة من منح عمومية كمنحة إنشاء واستعادة المقاولة للعاطلين عن العمل «Allocation Chômeur pour la Création ou la Reprise d'Entreprise ACCRE» أو دخل التضامن النشيط «Revenu de Solidarité Active» لمساعدته على الانطلاق أو لتكميل المداخيل أو استفادته من نظام التغطية الصحية والضمان الاجتماعي المبسط ومن نظام جبايات مبسط ومن نظام للتقاعد يشجعه على العمل في ظروف ملائمة.

ويشمل نظام الضمان الاجتماعي المبسط التعويضات العائلية، والمرض، والعجز، والشيخوخة. ويعتمد الاشتراك في هذا النظام على نسبة مئوية من رقم المعاملات تحدد في 13,3 في المائة للأنشطة التجارية و22.9 في المائة للأنشطة الحرفية و22.9 في المائة للأعمال الحرة، ويعفى المقاول الذاتي من المساهمة إن لم يكن له مدخول. أما بالنسبة للنظام الجبائي المبسط فهو

27 – باسكال الفونس، جاكلين دوكريه، «تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة الأمريكية»، مجلة «مشاكل اقتصادية» الفرنسية، العدد رقم 2.885.
تقرير رقم 374 عن إدارة الإعمال الصغيرة عام 1997

يعتمد على دفع إبرائي «versement libératoire» ويستفيد من تخفيض 71 في المائة لأنشطة البيع والشراء و51 في المائة لأنشطة الخدمات و34 في المائة للأنشطة غير التجارية.

وبالنسبة للتغطية الصحية فهي تقدم من طرف النظام الاجتماعي للمستقلين وتشمل المرض، والولادة والتعويضات اليومية في حالة المرض.

3.2.1. طرق التمويل والدعم المالي للمبادرة والمقاول الذاتي

يستفيد المقاول الذاتي بفرنسا من عدة طرق للتمويل العمومي خصوصا إن كان عاطلا عن العمل ويريد إحداث مقاولة. فبالإضافة إلى الإعانات العمومية بالنسبة للعاطل عن العمل الذي يريد أن يسجل كمقاول ذاتي بإمكانه الحصول إذا ما تم قبول مشروعه من طرف الدولة على قرض عمومي، ويمكن تصنيف هذه القروض كما يلي:

- **قرض عمومي بدون فوائد مكمل للقرض البنكي** تقدمه الدولة، وتتراوح قيمته ما بين 1.000 و10.000 أورو تسدد أقساطه شهريا على مدة خمس سنوات، وللاستفادة من هذا القرض يشترط الحصول على قرض بنكي بمبلغ ومدة تسديد أطول. ويتم تقديم طلب الاستفادة من هذا القرض عبر مرفق رسمي معتمد من طرف الدولة (غرف التجارة والصناعة وخبراء المحاسبة) أو من طرف صندوق الإيداع والتدبير الفرنسي؛
- **قرض إنشاء المقاولة** والمفتوح في وجه الجميع كالطلبة والأجراء والمتقاعدين ويمول من طرف الأبناك التجارية بعد دراسة الطلب والموافقة عليه، ويمكن تكميل هذا القرض البنكي بقرض عمومي يتراوح ما بين 2.000 و7.000 أورو دون تجاوز نصف القرض البنكي المحصل عليه. وعلى خلاف الضمانة التي يحتاجها المقاول للاستفادة من القرض البنكي، لا يشترط القرض العمومي أي ضمانة أو كفيل ويتم التسديد على خمس سنوات مع مهلة ستة أشهر لبدء تسديد القرض؛
- **قرض الشرف من دون فوائد** يقدم الدعم المالي لمساعدة تطور نشاط المقاول الذاتي نحو ميكرو مقاولة أو مقاولة صغرى، ويتراوح مبلغ هذا القرض ما بين 3.000 و15.000 أورو، ولا يحتاج لأية ضمانة ويسدد على فترة تمتد من سنتين إلى 5 سنوات.

4.2.1. دور البنك العمومي للاستثمار في تمويل المبادرة والمقاولة

أحدث البنك العمومي للاستثمار لفرنسا «BPIFRANCE» في 31 دجنبر من سنة 2013، وذلك بهدف تمويل وتطوير التشغيل الذاتي، والمقاولات جد الصغرى والصغرى والمتوسطة والمقاولات المبتكرة، إضافة إلى تمويل وضمان قروض الطلبة.

ولتوفير دعم عمومي قوي للمبادرة والمقاولة، ينتظر أن يستثمر البنك 8 مليار يورو في أفق 2017. أما لترشيد التمويل العمومي فقد تم إدماج عدة مؤسسات عمومية متفرقة على مستوى هذا البنك العمومي، أهمها الوكالة الوطنية لتثمين البحث ANVAR والقطب العمومي لتمويل الابتكار «Oséo».

وتعتبر هذه المؤسسة بمثابة شركة مالية[28] تواكب نمو المقاولة في مختلف احتياجاتها (نفقات التسيير، والاستثمار، وتقوية الرأسمال، وكذلك التصنيع، والتصدير، والبحث والتطوير والابتكار وتفويت المقاولة والمشاركة في الإشعاع للمقاولات المتوسطة والكبرى). وفي إطار القروض التي تمنحها هذه المؤسسة، يمول البنك قروضا بدون فائدة وبدون ضمانات للطلبة الذين تقل أعمارهم عن 28 سنة وتصل إلى

28 – يتم تمويلها من الأسواق المالية

15.000 أورو تسدد في أجل أقله سنتان[29]. أما بالنسبة للمقاولات جد الصغرى والصغرى فيضمن لها البنك قروضا لدى البنوك التجارية تصل إلى 200.000 أورو، وتتم هذه العملية عبر اتفاقيات شراكة[30].

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات أخرى تنخرط في توفير الدعم إلى جانب البنك العمومي للاستثمار، مثل الشركة البين-مهنية الحرفية لضمان الاستثمارات، التي أحدثت سنة 1966، والتي تقوم بضمان القروض للمقاولات الصغرى، سواء الحرفية أو أصحاب المهن الحرة، وذلك بشراكة وثيقة مع الجماعات الترابية والجهات التي تساهم في التمويل ومنح الضمانات.

5.2.1. الانتقال من نظام المقاول الذاتي إلى نظام الميكرومقاول

حقق نظام المقاول الذاتي ما بين 2009 و2012 نتائج إيجابية إلا أنه طرح إشكالية على مستوى منافسة الحرفيين مما أدى إلى إصدار قانون الصناعة التقليدية، والتجارة والمقاولات جد الصغرى «Loi ACTPE» بتاريخ 18 يونيو 2014 والذي سعى لتحقيق أهداف محددة بإجراءات عملية وهي:

- تنشيط تجارة القرب؛
- تنويع وتعزيز التجارة في الجماعات والجهات؛
- تطوير كفاءات وقدرات الحرفيين؛
- تحسين الولوج للعقار التجاري عبر الكراء أو الشراء؛
- تبسيط وتلخيص وتنسيق نظم المقاولة الفردية.

وقد أفضى اعتماد هذا القانون لإدخال تعديلات على نظام المقاول الذاتي، ارتكزت على ما يلي:

- إجبارية التسجيل في السجل التجاري وقائمة المهن؛
- إلزامية التدريب التمهيدي المؤدى عنه قبل الانطلاق بالنسبة للحرف؛
- ضرورة التصريح عبر الإنترنت برقم المعاملات وأداء الاقتطاعات إذا تعدت المداخيل 50 في المائة مما هو مسموح به؛
- وجوب دفع المساهمة العقارية la cotisation foncière للمقاولات من طرف المقاولين الذاتيين؛
- الحق في التكوين المهني رهين بدفع اشتراك؛
- تخصيص حساب منفصل لنشاط المشغل الذاتي؛
- الإشارة للتأمين المهني يجب أن تظهر على الفواتير.

وبالإضافة إلى هذه التعديلات يسعى الإطار العام لإصلاح نظام المقاول الذاتي إلى تبسيط المساطر وتوضيح تعزيز كفاءات الحرفيين وحماية المستهلك بفرض التأمين وتشجيع تجارة القرب وتحديث العقار التجاري.

29 - http://www.bpifrance.fr/Vivez-Bpifrance/Actualites/Pret-etudiant-Bpifrance-garantit-des-juin-2014-les-prets-octroyes-par-les-banques-partenaires

30 - http://www.bpifrance.fr/Vivez-Bpifrance/Actualites/Financement-des-TPE-et-PME-BPCE-et-Bpifrance-renforcent-leur-partenariat-9584

وقد أدخلت تغييرات أخرى على نظام المقاول الذاتي ابتداء من يناير 2016 حيث تم تغيير التسمية للميكرومقاولة عبر إدماج نظام المقاول الذاتي مع نظام الميكرومقاولة أو المقاولة جد الصغرى، وذلك بهدف تقليص المنافسة غير المتكافئة التي يمثلها نظام المقاول الذاتي بالنسبة للحرفيين «Artisans».

فمن خلال هذا أصبح المقاول الذاتي ملزما قانونا بالتسجيل في غرفة المهن والصناعة التقليدية والقيام فيما يتعلق بالحرف قبل مزاولة النشاط بتدريب تمهيدي إجباري يتراوح ثمنه حسب الغرف ما بين 185 و400 أورو يدوم في المتوسط خمسة أيام.

3.1. كندا: شراكة القطاع العام والخاص والجامعة لدعم المقاولة الذاتية

تعتبر التجربة الكندية من التجارب الرائدة في مجال العمل المستقل والمبادرة والتشغيل الذاتي بهدف تشجيع إحداث المقاولة وخلق الثروات. وتركز التجربة الكندية على التكوين المبكر لتربية الناشئين على المبادرة، كما تهتم بالبحث والإبتكار مع انخراط الأبناك في تمويل البحث العلمي، واحتضان المقاولات الكبرى لمشاريع حملة الشواهد الراغبين في خلق مقاولات ناشئة مبتكرة.

1.3.1. دور المدرسة والجامعة في التكوين المبكر والتنشئة على المبادرة

تعطي كندا للتكوين المبكر على المبادرة مكانة كبرى توازي تلك التي توليها للاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيات الحديثة، وتهتم أيضا بالدور المحوري الذي تلعبه الشراكة بين الجامعة وباقي الفاعلين من قطاع خاص وعام ومجتمع مدني في احتضان ودعم المبادرة.

ويعتبر التعلم القائم على المشاريع Project Based Learning، من أبرز المناهج التربوية المعتمدة داخل المؤسسات التعليمية التي أعطت نتائج مهمة في إعداد الجيل الجديد من الشباب المقاول. والجدير بالذكر أن هذا المنهج التربوي يتيح إدراكا عمليا للمفاهيم، وقاعدة معرفية أوسع، وزيادة الإبداع، إضافة إلى تحسين الاتصال والمهارات الشخصية والاجتماعية، وتعزيز مهارات القيادة.

2.3.1. الدعم المتنوع لشراكة المقاولة والجامعة، وتشجيع إنشاء المشاتل

تدعم كندا الشراكات المتنوعة بين المقاولة والجامعة بهدف تحفيز خلق المقاولات، كما تدعم تشبيك المقاولات الناشئة بغية خلق دينامية فيما بينها مبنية على التعاون والتكامل. وتتم ترجمة هذا الدعم من خلال إنشاء المشاتل لتقاسم الأفكار والإنجازات، سواء منها الجامعية بمساهمة الطلبة والمجتمع المدني، أو مستنبتات المقاولات في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص.

وتقوم الدولة في هذا الإطار بمنح إعفاءات ضريبية، بحيث تستفيد المقاولات الصغرى، المتوسطة أو الكبرى التي تستقر في المشاتل الجامعية أو بالقرب منها وتقوم بدعم الجامعة في مجالات البحث العلمي والتطوير، من الإعفاء من أداء الضريبة على الدخل أو الضريبة العقارية أو ضرائب على المبيعات خلال عشرة سنوات.

3.3.1. انخراط المقاولات الكبرى في احتضان ومساعدة المقاولين الذاتيين

تولي كندا الأولوية للمواكبة الميدانية داخل المقاولة الناجحة لاكتساب تجربة عملية، بحيث يؤدي استقطاب الطلبة المتفوقين للعمل في مجال البحث والتطوير والاختراع إلى ضخ دماء جديدة داخل المقاولة تحافظ على دينامية الإبداع داخل هذه المؤسسات، وتقوم المقاولات باحتضانهم في إطار مبادرة ذاتية، إضافة إلى احتضانها لمشاريع حملة الشواهد الراغبين في إحداث مقاولات ناشئة مبتكرة.

وتنخرط الأبناك بدورها في دعم المقاولات الناشئة من خلال المواكبة في المجال المالي حتى يكتسب المقاول الناشئ الأدوات التي تمكنه من التحكم في المخاطرة وفي التدبير المالي والجبائي الجيد للمقاولة.

4.1. البرازيل: محاربة الفقر والهشاشة عبر إدماج القطاع غير المنظم

يعتبر البرازيل من الدول التي تفوقت في إدماج القطاع غير المنظم عبر معالجة منهجية لعدة مشاكل بنيوية تعاني منها هذه الدولة كالفقر وتدني مستوى التعليم وتنامي الريع واقتصاد الظل والبطالة.

1.4.1. جهود البرازيل في إدماج القطاع غير المنظم

أظهرت التجربة البرازيلية النجاعة في إدماج القطاع غير المنظم، بحيث استطاع هذا البلد وضع تشريعات لحماية المقاولة الصغيرة من احتكار وهيمنة الشركات الكبرى. ولقد عمل أيضا هذا البلد على توفير شروط العمل اللائق والاستثمار في التوعية والتكوين لتحقيق الكرامة من إدماج القطاع غير المنظم.

وتؤكد التجربة البرازيلية على الدور الأساسي للتمويل العمومي بهدف توفير القروض وآليات الضمان، وذلك بالإضافة إلى ضرورة توفر حكامة جيدة مسندة بتبسيط للمساطر وبإشراك المعنيين في تدبير الاختيارات والأولويات.

وما يميز التجربة البرازيلية تجميع الخدمات في وكالة مستقلة لدعم المقاولات جد الصغرى والصغرى، تتمتع بجميع الصلاحيات وتشارك في التشريع وتؤمن التكوين والتأهيل وتقوم بالوساطة في التمويل وتعبئ الجماعات المحلية والجهات في شراكات متوازنة وملزمة لدعم المقاولة الصغيرة وتسهيل إدماج القطاع غير المنظم.

واستطاع البرازيل نتيجة هذه الإجراءات أن يدمج ملايين المقاولات من القطاع غير المنظم والمساهمة وبشكل فعال في التنمية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

2.4.1. الوكالة المستقلة لدعم الميكرومقاولة والمقاولات الصغرى في البرازيل

منذ سنة 1990، تقوم الوكالة المستقلة لدعم الميكرومقاولة والمقاولة الصغرى بأدوار متعددة بحيث تناط بها مهام المساعدة التقنية في التطور التكنولوجي، والولوج للأسواق، وضمان القروض، والتنمية الاقتصادية المحلية وغيرها. وقد اعتمدت هذه الوكالة مقاربة اللامركزية للتجاوب بنجاعة مع مختلف المتغيرات الجهوية عبر 700 مكتب للدعم في كل البلاد.

وتشرف الوكالة منذ سنة 1995، بالتعاون مع بنك البرازيل، على صندوق لضمان القروض للميكرومقاولة والمقاولة الصغرى، بحيث يصل هذا الضمان إلى 80 في المائة من القرض مما يجعل الوكالة تلعب دورا حيويا ومحوريا في التمويل لإدماج مقاولات القطاع غير المنظم. وقد تم تسجيل 150.000 ميكرومقاولة ومقاولة صغرى تمت مساعدتها من طرف هذا الصندوق أواخر سنة 2014.

ولقد لعبت الوكالة دورا محوريا في إنشاء جمعية الضمان التعاضدي بمساهمة 32 بلدية، الأمر الذي سهل استفادة 350 ميكرومقاولة ومقاولة صغرى من أكثر من ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

3.4.1. تمويل المشاريع جد الصغرى والصغرى في البرازيل

قدمت مؤسسات القروض الصغرى والتمويل التعاوني ووكالات التنمية وتعاونيات الأبناك ما بين 2005 و2010 أكثر من 6.7 مليون قرض للمقاولات الصغرى بمبلغ يعادل 2,45 مليار دولار أمريكي. وفي 2011 تطورت سياسات القروض الصغرى بوضع برنامج كريسير الذي يحدد نسبة الفائدة تحت معدل التضخم، مما أسفر على إنجاز 3.4 مليون قرض بهاته الصيغة بين 2012 و2013. ويعتبر برنامج بروناف من أهم الآليات التي تم وضعها في البرازيل لتقديم المساعدات للميكرومقاولين الفلاحيين بحيث استفاد في هذا الإطار 2,2 مليون فلاح من قروض صغرى تفضيلية عادلت 2,25 مليار دولار أمريكي.

5.1. الهند: دعم المقاولة الذاتية بالتكنولوجيا وولوج الصفقات العمومية

ما يثير الإنتباه في تجربة الهند هو الحجم الكبير للقطاع غير المنظم الذي يقدر عدد عماله بـ350 مليون عامل يشتغلون في ظروف صعبة رغم الجهود التي تبذلها الدولة للإدماج في مواجهة للعوائق الثقافية والدينية.

1.5.1. مساعدة المشاريع جد الصغرى وريادة الإعمال والمستنبتات

تولي الهند أهمية كبرى للمقاولة جد الصغرى والصغرى والتي تعتبرها عماد الاقتصاد الهندي وتعمل الدولة جاهدة لتسهيل ولوج هذه المقاولات للتكنولوجيا والابتكار واختبار الجودة. ولعل أهم ما قامت به الدولة الهندية لدعم المقاولات الصغرى هو توزيع حصص الإنتاج بين أصناف المقاولات الصغرى، المتوسطة والكبرى وتخصيص نسب من الصفقات العمومية للمقاولات جد الصغرى والصغرى وتحديد قائمة 80 من السلع والتقنيات والخدمات خاصة بها لا يسمح للمقاولات الكبرى بإنتاجها وبالمقابل تكلف الشركات الكبرى حصريا بإنتاج المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المقاولات جد الصغرى والصغرى.

ويعهد للمقاولات جد الصغرى والصغرى في الهند بالاشتراك في تصنيع 30% من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، و45% من المعدات الهندسية المتوسطة، و25% من وسائل النقل، إضافة إلى 40% من المنتجات الاستهلاكية.

وفيما يخص التمويل فتنخرط أبناك عمومية متخصصة في هذا الشأن لتمويل المقاولات جد الصغرى. وتتوفر الهند على مركز جد متقدم في ريادة الأعمال تلحق به مستنبتات لاستقبال ومواكبة أصحاب المشاريع.

2.5.1. دعم ولوج المقاولات جد الصغرى والصغرى للتكنولوجيا

تخصص الهند مساعدات عديدة للمقاولات الصغرى الناشئة أهمها برامج الولوج للتكنولوجيا والتطوير، ولقد وضعت الحكومة الهندية صندوقا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، بحيث رصدت له 50 مليون دولار, وبهذا الإجراء قامت الحكومة الهندية باستبدال الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات.

6.1. السينغال: إنشاء الأسواق النموذجية لتنظيم الباعة المتجولين

يشكل الباعة المتجولون في السينغال نسيجا قطاعيا كبيرا في البنية الاقتصادية لهذه الدولة، بحيث يسترعي اهتمام مرشحي الانتخابات الرئاسية الذين وضعوا في برامجهم مقترحات عملية للتعامل مع إدماج الباعة المتجولين خصوصا بعد المواجهات العنيفة سنة 2007 مع السلطات العمومية، وبالتالي فهو يعتبر خزانا انتخابيا مؤثرا.

1.6.1. تجربة السينغال في إدماج القطاع غير المنظم للباعة المتجولين

أظهر إحصاء 2008 في السينغال أن العاصمة داكار وحدها تعرف أزيد من 55.000 بائع متجول، 91 في المائة منهم من شباب الوسط القروي، وهم يتزايدون بمعدل يتراوح ما بين 5 و10 في المائة سنويا وينخرطون في 83 جمعية تمثلهم. ومع استفحال هذه الظاهرة، حاولت الوكالة الوطنية لتوطين الباعة المتجولين المفعلة بالمرسوم الرئاسي 166/2011 في 13/02/2011 معالجة هذه الظاهرة عبر:

- تخفيف ضغط الباعة المتجولين على المدن والحفاظ على الأمن؛
- تحرير الفضاء العمومي من الانتشار العشوائي للباعة المتجولين؛

- تطوير قدرات وكفاءات الباعة المتجولين بالتكوين المستمر؛
- ترشيد استعمال الفضاء العام والحفاظ على النظام والنظافة؛
- إعادة توطين الباعة المتجولين في فضاءات مهنية ملائمة.

رغم هذه الأهداف لم تتمكن هذه الوكالة من تحقيق نتائج إيجابية، وهو ما دفع السلطات السينغالية إلى التدخل لإيجاد حل بديل، كون هذه الظاهرة ما فتئت تزداد استفحالا.

2.6.1. إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين

قامت دولة السينغال بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين بالسينغال بمقتضى المرسوم الرئاسي 1078/2013 في 12/08/2013 والتي تركز على التكوين والإدماج والتنظيم، وقد بلورت هاته الوكالة استراتيجية 2015/2013 بهدف معالجة ظاهرة الباعة المتجولين عبر آليات تروم رفع مستوى الإدراك لهذه الفئة عن طريق التحسيس والتكوين، وكذلك التأطير.

وتهدف الاستراتيجية التي وضعتها الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين بالسينغال تحديد صفة البائع المتجول وإجراء إحصاء لمعرفة هوية وتنظيم وجمعيات الباعة المتجولين، لتتمكن الوكالة في النهاية من إصدار بطاقة مهنية للبائع المتجول.

وتتوخى الوكالة من خلال هذه الاستراتيجية تسوية أوضاع وتسهيل إدماج الباعة المتجولين في الاقتصاد الوطني من خلال توفير البنيات التحتية والمحلات التجارية لاستقبال هذه الفئة، ولنفس الغرض تسعى الوكالة جاهدة لتطوير نماذج جديدة للإدماج الاجتماعي والمهني لهذه الفئة إضافة إلى مساهمتها في تخطيط وتمويل وإنجاز مشاريع للباعة المتجولين وإعداد الدراسات والبحث عن شركاء لإنجاح هذه الاستراتيجية.

3.6.1. شراكة الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين مع المؤسسات العمومية[31]

تعمل الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين مع عدة مؤسسات حكومية سنيغالية في إطار شراكة من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية المسطرة لإدماج فئة الباعة المتجولين. ففي هذا الإطار تقوم الوكالة بتعاون مع وكالة التطوير والتأطير للمقاولات الصغرى والمتوسطة ومعهد التكنولوجيا الغذائية ووكالة تقنين الأسواق بمساعدة الباعة المتجولين لإنشاء مؤسسات صغرى باستثمار يعادل 850 دولارا أمريكيا.

ويمثل إدماج مؤسسات القطاع غير المنظم هدفا اجتماعيا واقتصاديا أساسيا في عمل الوكالة الوطنية لدعم الباعة المتجولين حيث تخطط لإدماج 10.500 بائع متجول بنهج مقاربة شمولية مندمجة مبنية على التواصل والحوار لتكوين وإعادة انتشار الباعة المتجولين وتوجيههم نحو ناشاطات جديدة ومقننة.

وعملت مدينة داكار على توطين 3.000 من الباعة المتجولين سنة 2015 بإنشاء مركز تجاري وسط العاصمة بمساهمة 20 في المائة من الباعة المتجولين كتسبيق وأداء الأقساط على سنتين. وقامت لجنة تحقيق بالسهر على شفافية العملية للتأكد من أن المستفيدين هم المسجلون في اللائحة وليس غيرهم.

7.1. إندونيسيا: المقاربة التشاركية للمدينة في إدماج الباعة المتجولين

تمثل تجربة إندونيسيا نموذجا لإدماج الباعة المتجولين من خلال مقاربة تشاركية استحقت تنويه الأمم المتحدة، ويعتبر بعدها المحلي أهم نقاط القوة هذه التجربة في تدبير إشكالية إدماج الباعة المتجولين التي تمثل تحديا اجتماعيا واقتصاديا للجماعات الترابية بإندونيسيا.

31 - http://www.streetnet.org.za/docs/reports/2012/sp/Senegal.pdf

1.7.1. المقاربة التشاورية والمواطناتية لإدماج الباعة المتجولين في إندونيسيا

تعتبر تجربة إدماج الباعة المتجولين في مدينة سوراكارتا ذات 500.000 نسمة بإقليم جاوا بإندونيسيا جديرة بالاهتمام، حيث إنه مع تصاعد شكايات المواطنين لدى عمدة المدينة حول مضايقات الباعة المتجولين عملت المدينة من خلال برنامج عمل على إدماجهم عبر مقاربة تشاركية رائدة، ولقد استطاع عمدة المدينة إقناع الباعة المتجولين بتغيير سلوكهم ونمط عملهم وبالتالي تجاوز مشاكل النظافة والمخلفات وعرقلة السير.

ومكن برنامج العمل الذي اعتمدته المدينة من تأهيل الباعة المتجولين وإعادة توطينهم لتسهيل إدماج تجارتهم وتحسين مردوديتها في احترام كامل للخصوصيات الثقافية المحلية وبمقاربة توافقية وتشاركية، وهو ما أفضى إلى تدبير وترتيب أفضل لفضاءات المدينة.

ويقوم برنامج العمل المعتمد من طرف إدارة المدينة على أربع مكونات:

1. التواصل المباشر وبناء الثقة والتشاور البناء والتفاوض البناء بين المدينة والباعة المتجولين والإنصات إليهم للأخذ بأحسن اقتراحاتهم؛
2. إحداث فضاءات ملائمة لإعادة توطين الباعة المتجولين؛
3. توفير تجهيزات للباعة المتجولين تحافظ على الخصوصية الثقافية للمنطقة (خيام ومظلات وعربات تقليدية)؛
4. اعتماد إطار قانوني للبائع المتجول.

ولتنزيل خطة العمل هذه، أحدثت إدارة المدينة لجنتي عمل، الأولى أوكلت لها مهاما تقنية من قبيل البحث عن أماكن الاستقبال البديلة لإعادة توطين الباعة المتجولين وتوفير التجهيزات اللازمة، إضافة إلى تنظيم السير والجولان بشكل لا يعيق الحركة في الفضاء العام، والثانية ذات الدور التواصلي والتفاوضي لتدبير الحوار مع الباعة المتجولين وإشراكهم في التخطيط لإعادة هيكلة وجمالية الفضاء العمومي المحرر.

2.7.1. أطوار وأدوار عملية إدماج الباعة المتجولين في مدينة سوراكارتا

نظرا لفشل التجارب السابقة للحكومة المحلية لمدينة سوراكارتا بهدف إدماج الباعة المتجولين، قرر العمدة الجديد للمدينة إشراك المعنيين بالأمر في إيجاد حل عملي يتوافق بشأنه الجميع من أجل استعادة الفضاء العام وإعادة توطين الباعة المتجولين البالغ عددهم 900 وتحسين مستوى عيشهم. وقام عمدة المدينة بعقد أكثر من 50 اجتماعا مع ممثلي الباعة المتجولين بهدف البحث عن حل متوافق بشأنه.

وتم إنجاز هذا المشروع حسب المراحل التالية:

- **مرحلة الإعداد والدراسة**: تكفلت الجامعة المحلية بإعداد الدراسات والإحصاءات اللازمة والمقابلات الميدانية والاستطلاعات المباشرة للتعرف على نوعية النشاطات الممارسة ومؤهلات الباعة المتجولين وعقدت اجتماعات رسمية مع البرلمان المحلي لتحديد الأهداف والاستراتيجيات وللحصول على الدعم السياسي الضروري وعلى الميزانية والاعتمادات المالية الضرورية لإعادة توطين الباعة المتجولين.
- **مرحلة التواصل والتحسيس**: قامت الهيآت غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بدعم المشروع وتسهيل التواصل والتفاوض مع الباعة المتجولين وتيسير انخراطهم في إنجاح مشروع الإدماج وعرضت المدينة أماكن ومقرات وتجهيزات ورخص تجارة مجانية.

- **مرحلة الإعداد والبناء**: قامت المدينة بإنجاز سوق تجاري بتصميم من الجامعة على مساحة 11.950 مترا مربعا لإيواء 1.018 محلا تجاريا بكلفة تعادل 900 ألف دولار أمريكي وبالموازاة مع ذلك خضع الباعة المتجولون لتكوين مهني واستفادوا من توفير الدعم التقني والتسويقي لاستقطاب الزبناء.
- **مرحلة التحول والانتقال**: أعدت مراسيم الانتقال للمكان الجديد لأكثر من 900 بائع متجول في موكب رسمي حسب التقاليد المحلية بحضور السلطات وممثلي البرلمان.
- **مرحلة التثبيت والاستقرار**: لتحقيق استمرارية المشروع والتثبيت في السوق الجديد تحولت جمعية الباعة المتجولين لتعاونية مهنية قامت بإعداد وتنظيم تكوينات تقنية.

3.7.1. أسرار نجاح سياسة المدينة لتحرير الملك العام وإدماج الباعة المتجولين

يعزى نجاح التجربة الإندونيسية ذات المقاربة المحلية إلى اعتماد شراكة مع المجتمع المدني وجمعيات الباعة المتجولين استطاعت المدينة من خلالها تحقيق هدفين متكاملين على المستوى العمراني والاقتصادي بحيث استرجعت الفضاء العمومي وأعادت له رونقه ونظافته من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في تأطير وتطوير عمل الباعة المتجولين بما رفع من مستوى دخلهم وتمكنهم من المساهمة الجبائية المنتظمة.

2 - أهم خلاصات التجارب الأجنبية

1.2. إطار قانوني يوفر حماية شاملة للمقاول الذاتي

من خلال دراسة التجربة الفرنسية تتضح أهمية التوفر على إطار قانوني شامل ومتقدم ينظم مجال التشغيل الذاتي بشكل يراعي خصوصية المبادرة الفردية. وهو يوفر الدعم المادي اللازم لمواكبة المقاول الذاتي ويمنحه نظاما جبائيا محفزا.

ويوفر الإطار القانوني أيضا آليات الحماية بالنسبة للمقاول الذاتي الذي يستفيد عبر هذا الإطار التشريعي الخاص من نظام التغطية الصحية والضمان الاجتماعي ومن نظام للتقاعد يشجعه على العمل في ظروف ملائمة.

2.2. هيأة مصاحبة تعنى بدعم المبادرة

أظهرت جل التجارب الأجنبية أهمية الهيئات المصاحبة والداعمة للمبادرة الذاتية، تقوم بعَمَل أفقيّ بحيث تعمل على توفير إحْصائيات تتعلق بالتشغيل الذاتي وتقوم بوضْع برامج للتكوين والتكوين المستمرّ والدّعم والمُصاحَبَة، إضافة إلى توفير إطار وطنيّ للتشاور والحوار من أجْلِ تطويرِ وتأهيلِ المبادرة الذاتية.

وتضمن الهيئات المصاحبة مساهمة مجموع المتدخّلين في عمليّة إعْداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية الخاصّة بالتشغيل الذاتي وفي بلورة رؤية استراتيجيّة تتعلّق بالتشغيل الذاتي، وإعداد برامج خاصة بالمقاول الذاتي.

3.2. التمويل

تتنوع التمويلات حسب الدول وسياساتها الاقتصادية والتنموية، إلا أنها تسعى كلها إلى دعم المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

وتعتمد سياسات دعم المبادرة الذاتية على التمويل من أجل توفير الدعم المادي اللازم لأصحاب المبادرات الذاتية، فمهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل نموها.

4.2. التكوين والمواكبة

تعتبر البرامج التكوينية الموجهة لدعم الشباب الحامل للمشاريع أحد ركائز نجاح المبادرة الذاتية. وهي برامج تركز في العمق على مضمون التكوين وأبعاده لتساهم في تكوين جيل جديد من المقاولين الشباب والمبادرين الذاتيين.

لكن رغم ذلك، يحتاج المقاول الذاتي إلى المواكبة اللازمة لتمكينه من إثبات ذاته ورفع رهان التنافسية وضمان استمرارية مشروعه.

5.2. الشراكة مع الجامعة والقطاع الخاص

تعتبر الشراكات القائمة مع الجامعات والقطاع الخاص من أنجع الوسائل الداعمة والمحفزة لخلق المقاولات الناشئة والمبتكرة التي تخلق القيمة المضافة العالية وتساهم بشكل كبير في خلق الثروة.

وتتخذ هذه الشراكات أشكالا متعددة بهدف دعم تشبيك المقاولات الناشئة نحو خلق دينامية فيما بنها مبنية على التعاون والتكامل. ونخص من هذه الأشكال المشاتل لتقاسم الأفكار والإنجازات، سواء منها الجامعية بمساهمة الطلبة والمجتمع المدني، أو مستنبتات المقاولات في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص.

6.2. مقاربة محلية في إدماج القطاع غير المنظم

يعتبر إدماج القطاع غير المنظم من أهم انشغالات الدول النامية التي تتنامى فيها هذه الظاهرة، غير أن أنجع هذه التجارب هي التي اعتمدت مقاربة محلية لإدماج هذا القطاع في الاقتصاد المهيكل، وذلك نظرا للخصوصيات المحلية لهذه الظاهرة. وتسعى هذه الدول إلى توفير شغل لائق عبر دعم المبادرة لمحاربة الفقر والهشاشة.

7.2. مقاربة تشاركية لهيكلة الوحدات غير المنظمة

يعزى نجاح بعض التجارب الأجنبية في إدماج القطاع غير المنظم إلى اعتماد مقاربة تشاركية بمساهمة المعنيين عبر جمعيات أرباب الوحدات النشطة في القطاع غير المنظم، والاستناد إلى شراكة مع المجتمع المدني. وحققت هذه المقاربة نتائج إيجابية في إعادة إدماج الوحدات غير المنظمة وساهمت في تأطير وتطوير عمل أرباب هذه الوحدات بما رفع من مستوى دخلهم وتمكنهم من المساهمة الجبائية المنتظمة.

القسم الرابع: توصيات المجلس

يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال هذا التقرير إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها المساهمة في الجهود المبذولة لدعم التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم في مختلف القطاعات الإنتاجية. وتتكامل اقتراحات المجلس على ثلاثة مستويات:

- **المستوى الأول**، يتعلق بالرؤية الشمولية التي يطمح من خلالها المجلس إلى إحداث تحول نوعي في النموذج الاقتصادي التنموي ليصبح أكثر نجاعة وفعالية ويتيح إمكانية دعم المبادرة الذاتية وإنشاء المقاولة القادرة على رفع التحديات التنافسية وكسب الرهانات المستقبلية، وتتمثل هاته الرؤية في التحولات الكبرى التي يجب القيام بها بهدف دعم التشغيل الذاتي.
- **المستوى الثاني**، يتمثل في التوصيات الاستراتيجية التي يسعى من خلالها المجلس إلى اقتراح الشروط الموضوعية لنجاح المقاولة الذاتية على مستوى التنظيم والتأهيل والحماية حتى تصبح هاته المقاولة الذاتية أداة فعالة من شأنها المساهمة في إدماج القطاع غير المنظم وكذلك في التحديث القطاعي.
- **المستوى الثالث**، ويتجلى في التوصيات العملية والمتعلقة بالمواكبة والتكوين والتمويل والتجهيز والاحتضان للاستجابة لحاجيات المقاولة الذاتية وبالتالي المساهمة في إدماج القطاع غير المنظم وخلق مناخ أعمال ملائم ومحفز للمبادرة، وعليه فالتوصيات العملية تنقسم إلى نوعين: توصيات ذات بعد إدماجي وأخرى ذات بعد تطويري.

إن هاته المستويات تتفاعل إيجابيا من خلال تحسين الحكامة وتبسيط المساطر وتنسيق القرارات ودعم المبادرات وتقييم الإنجازات، وتستفيد من شراكة القطاع الخاص والعام ومساهمة الجماعات الترابية في تهيئة مناخ إيجابي داعم للمبادرة.

1.4. من أجل تحفيز المبادرة المقاولاتية والمساهمة في إدماج القطاع غير المنظم

يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية العمل المستقل ودوره المحوري في تعبئة مجتمع منتج وفي تنشيط الاقتصاد الحديث، حيث تمثل المقاولة الذاتية نمطا إنتاجيا جديرا بالاهتمام والتشجيع لكونها تعتبر النواة أو الخلية الأساسية للدورة الاقتصادية والمدخل العملي لتفعيل المواطنة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس أن دعم المبادرة الفردية والتشغيل الذاتي لن يتأتى إلا بمواصلة الإصلاحات المؤسساتية وتحسن الحكامة العمومية والحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي سليم، وهو ما سيساعد على توفير الظروف الضرورية وتهيئة مناخ أعمال محفز لروح المبادرة تسوده المنافسة الشريفة.

وإذا كانت هذه المقاربة مفادها تحرير الطاقات وتعبئة المبادرات نحو تشجيع التشغيل الذاتي وخلق المقاولة، فإن نجاحها رهين بوعي وتشبع المجتمع بروح المقاولة وبالتوفر على إطار قانوني شامل ومتقدم ينظم هذا المجال بشكل يراعي خصوصية المبادرة الذاتية ويوفر الدعم المادي اللازم لمواكبة المقاول الذاتي.

وإن هذا التحول المجتمعي المنشود لن يتأتى إلا بتحقيق تغير نوعي على مستوى مناهج التعليم وتحقيق تنشئة مبكرة على حب المبادرة، وهو ما يستدعي تجاوبا من طرف المدرسة والجامعة المغربية بغية سد حاجيات الاقتصاد والمقاولة من تكوين متخصص وتوفير الكفاءات والمهارات اللازمة لتطور وتقدم المقاولة.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن توفير هذه الظروف الكفيلة بتهيئة مناخ أعمال محفز يعتمد على انخراط مختلف القطاعات الإنتاجية بمقاربة إصلاحية مندمجة مدعمة بشراكات استراتيجية بين القطاع العام والخاص والجماعات الترابية والجهات، الشيء الذي من شأنه أن يمنح المناخ الاقتصادي المغربي القدرة على تسريع ريادة الأعمال وخلق أنشطة اقتصادية جديدة ومبدعة، وبالتالي المساهمة في تقوية النسيج الاقتصادي والصناعي الوطني وإحداث طفرة في النموذج التنموي المغربي.

2.4. من أجل اعتماد استراتيجية وطنية للمبادرة المقاولاتية ذات أبعاد جهوية

يؤكد المجلس على أن معالجة مسألة التشغيل الذاتي تقتضي معالجة متكاملة تستند على استراتيجية وطنية شاملة ترتكز على منهجية واقعية تستخلص الدروس من التجارب السابقة، وتعتمد على مقاربة تشاركية ومدمجة تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات المجالية والوضعية الخاصة لبعض الفئات الاجتماعية كالشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة.

وتقوم هذه الاستراتيجية على خمس دعامات متناسقة، تتفاعل بشكل غير قابل للانتقاء والتجزيئ:

أ. الدعامة المؤسساتية

تكتسي هذه الدعامة أهمية بالغة بالنظر إلى ما يقتضيه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية من تنسيق محكم بين جميع المتدخلين والمؤسسات المعنية بدعم المبادرة المقاولاتية وإدماج القطاع غير المنظم لغرض تحقيق الأهداف المحددة، مع ما يستلزمه ذلك من تحسين الحكامة العمومية وتوفير الظروف الضرورية لتهيئة مناخ أعمال محفز للمبادرة الذاتية.

ومن هنا تتبين ضرورة عمل جميع المتدخلين على توفير البيئة الملائمة والمناخ العملي المحفز لروح المبادرة والمساعد على نجاح ريادة الأعمال، سواء تعلق الأمر بما تحتاجه المقاولة الذاتية من إجراءات إدارية، أو مساعدة تقنية ومالية، أو تعلق الأمر بتوفير روح التنافس والاقتداء القادرة على تشجيع انبثاق المقاولة الذاتية المبدعة والمبتكرة.

فعلى الرغم من التسهيلات التي يتيحها قانون المقاول الذاتي لإنشاء المقاولة، فإن المقاولات الذاتية التي لا تدخل في إطار هذا القانون – وتتخذ لها أشكالا قانونية أخرى – لا تزال تعاني من بطء وتعقد مساطر وإجراءات التأسيس التي يتعدى أمدها في غالب الأحيان 30 يوما.

ب. الدعامة الاجتماعية

تقوم هذه الدعامة على ضرورة توفير منظومة إجبارية للرّعاية الاجتماعيّة لفائدة أصحاب المشاريع والمقاولين الذاتيين في أفق تعميم منظومة الرعاية الاجتماعيّة لتشمل جميع فئات المنتجين بمن فيهم العمال غير الأجراء، وبالتالي تمكين منظومة التغطية الصحية للدولة (التأمين الإجباريّ عن المَرَض) من إدماج هاته الفئات والأخذ في الاعتبار تغطية تقاعد المقاولين الذاتيين وأصحاب المشاريع، مع مراعاة قدراتهم على المساهمة والادّخار.

ج. الدعامة التربوية والتكوينية

تتمثل هذه الدعامة في ضرورة العمل على تعزيز ثقافة المبادرة داخل جميع مؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة والإعلام...، من خلال تصحيح النظرة السلبية المقرونة بالفشل وتعويضها بنظرة إيجابية تعتبر هذا الأخير بمثابة تجربة تؤسس لفرصة لاحقة للنجاح، والتربية على استقلالية الشخصية.

وتبعا لهذا يتعين توجيه التعليم والتكوين نحو الاستجابة لحاجيات الاقتصاد والمقاولة، وذلك من خلال تعزيز المناهج التربوية بمحتويات وأنشطة تشجع على المبادرة وتمكن من الانفتاح على عالم المقاولة، كما تركز في العمق على مضمون التكوين وأبعاده لتكون ذات قيمة مضافة مستدامة، من شأنها تمكين أصحاب المبادرات الذاتية من الأدوات الكفيلة بمساعدتهم على إثبات ذواتهم ورفع رهان التنافسية وضمان استمرارية مشاريعهم. ولقدأسفر اعتماد المناهج التربوية المبنية على المشاريع "Project based learning" عن نتائج إيجابية في العديد من الدول، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا إضافة إلى الأهمية التي تكتسيها نوادي وجمعيات التلاميذ والطلبة التي تفتح المجال أمام هاته الفئة لإثبات ذواتهم وتنشئتهم على روح المبادرة.

ويرى المجلس أن هذا التحديث في المناهج التربوية يفرض اليوم توفر كفاءات قادرة على المساهمة في بروز جيل جديد من المقاولين الشباب والمبادرين الذاتيين، من شأنه أن يعزز النسيج الاقتصادي المغربي ويساهم في إنجاح المخططات الوطنية. هذا التحديث في المناهج يتطلب أيضا تحسين الولوج لاستخدام التكنلوجيا الحديثة، الشيء الذي من شأنه أن يساعد كذلك على تعزيز تطوير البحث العلمي لتلبية حاجيات الاقتصاد والمقاولة.

د. الدعامة القطاعية

تتجسد هذه الدعامة في الانخراط الفعلي للقطاعين العام والخاص في تأهيل المقاولة الذاتية عبر احتضان ودمج المبادرات الذاتية في سلاسل القيمة في إطار مقاربة قطاعية تستفيد من المشاريع المهيكلة والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في العشرية الأخيرة، خاصة القطاعات الجديدة ذات القيمة المضافة العالية التي يقدم المغرب فيها امتيازات تنافسية حقيقية. وتعد هاته الدعامة أساسية في المقاربة الإدماجية للمبادرات النشطة في القطاع غير المنظم.

ه. الدعامة المجالية الجهوية

تستفيد هذه الدعامة من ورش الجهوية المتقدمة الذي يعتبر من الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها المغرب بهدف التوفر على جهوية تكون مدخلا لتنمية محلية حقيقية مستدامة ومندمجة اقتصاديا واجتماعيا، كما تستند هاته الدعامة إلى الاختصاصات المخولة للجهة في إطار التنزيل الفعلي للاستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية التي ينتظر من الجهات بلورتها وتنفيذها محليا.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس بضرورة التنزيل الجهوي للاستراتيجية الوطنية للمقاولة الذاتية تلعب فيه الجهات دورا محوريا عبر توفير مناخ اقتصادي محفز للاستثمار والمبادرة الذاتية من خلال تقديم المواكبة اللازمة وتأطير حاملي المشاريع المبتكرة وتسهيل مساطر الاستفادة من الدعم وإيجاد آليات متجددة للتمويل.

وتتبنى هذه الدعامة على إرساء أسس شراكات موسعة بين الجهة والقطاع العام والقطاع الخاص والجامعة ومعاهد التكوين والبحث العلمي والمجتمع المدني، تترجم عبر مجالس جهوية للتشغيل الذاتي يوصي المجلس بإحداثها وتعنى بالسهر على تنفيذ البرنامج العملي للاستراتيجية الجهوية للتشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم.

وفي تكامل بين الدعامتين المجالية والقطاعية، يوصي المجلس بخلق أقطاب تنافسية ناجعة على مستوى الجهة، استنادا إلى دراسات ميدانية مدققة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والطاقات والإمكانيات الجهوية في إطار تخطيط محكم يستجيب للحاجيات.

3.4. التوصيات العملية من أجل دعم التشغيل الذاتي وإدماج القطاع غير المنظم

تتمحور توصيات المجلس العملية حول مجموعة من الإجراءات من شأنها الاستجابة لحاجيات المبادرة الذاتية من مواكبة وتكوين وتمويل وتجهيز واحتضان، وهو ما سيجعلها أيضا تساهم في إدماج الوحدات غير المنظمة عبر خلق مناخ أعمال ملائم ومحفز للمبادرة، وتتعلق هاته التوصيات في جانب منها بدعم الانتقال نحو الأنشطة المهيكلة لوحدات قائمة، عبر مهننتها وتأهيلها. وتتعلق في جانب آخر بالإجراءات الخاصة بدعم بإحداث وحدات جديدة.

أ. إسناد مهمتي مصاحبة ودعم المبادرة الذاتية لهيئة وطنية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإسناد مهمتي مصاحبة ودعم المبادرة الذاتية لهيئة وطنية لها اختصاصات ذات الصلة وذات تمثيلية جهوية، تهتم أساسا بإحداث المقاولة وتشتغل في ترابط وثيق مع الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمراكز الجهوية للاستثمار والجهات ومع باقي الفاعلين في مجال إحداث المقاولة. ويمكن أن يدخل هذا الإجراء في إطار توسيع اختصاصات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وأن يضم مجلس إدارتها تمثيلية التنظيمات المهنية والقطاعات المعنية بالتشغيل الذاتي وهيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص.

وتقوم الهيئة بعَمَلٍ أفقيّ بحيث تعمل على توفير إحْصائيات تتعلق بالتشغيل الذاتي منْ خلال إحداث مرْصدٍ وطنيّ، ووضْع برامج للتكوين والتكوين المستمرّ والدّعم والمُصاحَبَة، إضافة إلى توفير إطار وطنيٍّ للتشاوُر والحوار من أجْلِ تطويرِ وتأهيلِ المبادرة الذاتية.

وتضمن هاته الهيأة مساهمة مجموع المتدخّلين في عمليّة إعْداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية الخاصّة بالتشغيل الذاتي وإعداد تقرير وطنيّ عن وضعيّة القطاع غير المنظم وحصيلة الإدماج، بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

كما تسهر هاته الهيئة على إحداث فضاء للمقاولة الذاتية بهدف توفير المعلومة، كون أول ما يواجه أي شخص مبادر نحو خلق مقاولة ذاتية أو صاحب وحدة إنتاجية بالقطاع غير المنظم والمبادر نحو إدماجها في الاقتصاد المهيكل هو صعوبة الحصول على المعلومة المحينة.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فضاء المقاولة مخاطبا رئيسيا يهدف إلى توفير المعلومة وتسهيل الحصول عليها، إضافة إلى استقبال حاملي المشاريع لتقديم الاستشارة وتوجيههم نحو الأشكال القانونية الملائمة لطبيعة مشاريعهم. ويعمل فضاء المقاولة على إحداث بوابة إلكترونية يتم تحيينها بشكل مستمر لتوفير المعلومة المناسبة، في كل ما يخص مراحل حياة المقولة منذ نشأتها إلى نموها وتطور نشاطها.

ب. تسريع إصدار قانوني الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية

يوصي المجلس بتسريع المصادقة على مشروعي القانونين المتعلقين بالحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، وإخراج النصوص التطبيقية المرافقة لهما والعمل على تفعيلهما بشكل مواز نظرا لارتباطهما.

ت. إعادة تنظيم وهيكلة الغرف المهنية لدعم ومواكبة المقاولات

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإعادة هيكلة وتأهيل الغرف المهنية وتوسيع اختصاصاتها وتوفير كل الإمكانيات اللازمة حتى تتمكن من القيام بدورها في خدمة المقاولات بشكل عام وتأطير

وتنظيم التجار والمهنيين والحرفيين بشكل خاص ومواكبتهم، ويقترح المجلس دراسة إمكانية إلزامية الانخراط في الغرف المهنية، حتى تكون قاعدة تمثيلية صلبة وقوة اقتراحية تمكنها من النهوض بالمقاولات والمساعدة في تطويرها.

ث. دعم عمل هيئات المجتمع المدني النشيطة في مجال ريادة الأعمال

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدعم جهود منظمات المجتمع المدني التي تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في دعم إحداث المقاولة وإدماج القطاع غير المنظم. ويجب أنْ يأخذ هذا الدعم في الاعتبار مؤشّرات أداء هاته المنظمات لتسهيل استهدافها وتقييم حجم الدعم الممكن منحه لها.

ويرى المجلس أن من شأن هذا الإجراء أن يسْمح بتوْجيه العمل الاجتماعيّ نحو الحاجيات الفعليّة للمُقاولة وللمبادرة الذاتية، وبالتالي يرى المجلس أنه من الضروري لهاته الجمعيات تعزيز قدْرتها المهنيّة وقدرة العاملين فيها. ولهاته الغاية، يوصي المجلس:

- بمصاحَبَة مؤسساتية توفّر تكويناتٍ مستمرّة لفائدة العاملين في هاته الجمْعيات؛
- بوضع رهن إشارة الجمعيات خبراء وأطر كفأة في مجالات المواكبة والمصاحبة، وذلك في إطار تعاقدي؛
- بتوفير الدعم المادي واللوجستي لسير عمل هاته الجمعيات.

ج. تثمين الموارد الجهوية وحماية المنتجات المحلية للمقاولات النسائية

يوصي المجلس بحماية الأنشطة الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والتضامني الخاصة بالنساء والمبنية على تثمين الموارد الطبيعية والمنتجات المحلية، نظرا لكونها تشكو من الوساطات الاحتكارية والاستغلالات الاستنزافية. الأمر الذي سيمكن من الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية لهاته النشاطات التقليدية المحلية التي تدخل في سياق تثمين الخصوصيات الثقافية والمهنية لجهات معينة.

كما يوصي المجلس بتمكين المنعشات المحليات لهاته الأنشطة من امتياز الاستغلال واشتراط انخراط أي استثمار خارجي أو أجنبي في تثمين سلسلة قيمة الإنتاج بالمحافظة على حقوق المستغلين المحليين الأصليين.

ح. إدماج الباعة المتجولين

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأهمية التنسيق والتعاون المشترك مع الجهات المختصة من جماعات وسلطات محلية وهيآت حكومية ومنظمات غير حكومية وجمعيات مهنية ومؤسسات مالية وذلك بهدف إدماج فعلي للباعة المتجولين.

ويسجل المجلس المبادرات الرامية إلى إعادة توطين الباعة المتجولين في العديد من المدن المغربية، خاصة المشروع الوطني المدعم من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإدماج 300 ألف بائع متجول في مرحلة أولى وإنشاء أسواق نموذجية وتمويل الباعة المتجولين عن طريق تأسيس جمعيات فيما بينهم تخول لهم الحصول على الدعم المالي المطلوب لإنعاش تجارتهم.

وفي هذا السياق يؤكد المجلس على ضرورة وضع مخطط استعجالي مندمج لإعادة هيكلة القطاع التجاري والحرفي ولإدماج الباعة المتجوّلين داخل منظومة القطاع الاقتصادي المهيكل بشكل يكفل تسخير قدرات هاته الشريحة وتوظيف خدماتها المقدّمة والمتنوّعة. وبالتالي يؤكد المجلس على:

- تنظيم الباعة المتجولين وتشجيع الأسواق النموذجية المتنقلة تتم برمجتها في الزمن والمكان الملائمين؛
- إعادة النظر في طريقة التعمير التجاري وتنظيم تجارة القرب لتكون مندمجة.

خ. الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية لإدماج وحدات القطاع غير المنظم

يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية كأداة أساسية لإدماج وحدات القطاع غير المنظم، وذلك بالتحفيز على عقلنة وتنظيم العمل مع إتاحة الفرصة لأصحاب هاته الوحدات على إثبات كفاءاتهم وتأهيلهم لولوج الاقتصاد المهيكل.

فمن شأن الاعتراف بكفاءات أصحاب الوحدات غير المنظمة تثمين أعمالهم وبالتالي إخراجهم من أنشطة ضعيفة الإنتاجية إلى أنشطة أفضل إنتاجا بفضل الوسائل المتاحة عبر مسطرة الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية.

وفي هذا الإطار، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تقوم مسطرة الاعتراف بمكتسبات الخبرة على تكوينات تتكلل بشهادات تسلم للمستفيدين، وتعد بشراكة بين المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل والجمعيات والغرف والمنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين.

د. تنظيم وتقنين المهن والحرف لإدماج القطاع غير المنظم

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أولا بإخراج لائحة المهن المقننة (المراسيم التطبيقية)، وثانيا بتنظيم وتقنين المهن والحرف كمدخل أساسي للإدماج، إضافة إلى تحديثها لتطوير نمط الإنتاج بالوحدات الإنتاجية المدمجة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يقترح المجلس ما يلي:

١. إحصاء وتنظيم المهن والحرف بهدف تقنينها

يرى المجلس أنه من الضروري العمل على جرد وتوصيف النشاطات التجارية، والصناعية، والخدماتية، إضافة إلى الحرف وذلك لضبط شروط ممارستها، وهو ما قد يسهل عمل الجهات المعنية لتأهيلها وتحديثها. وإن من شأن ضبط ممارستها اعتماد معايير الأهلية والجودة في مزاولتها بهدف حمايتها من التحريف والتزييف.

وتقوم عملية تقنين وتنظيم المهن بالنسبة لكل مهنة وحرفة على تحديد مستوى الخبرة والمهارات والتكوين، وكذلك شروط المزاولة، وإعداد مرجعية عملية في هذا الإطار توثق أيضا لتاريخ المهن والحرف بالمغرب، خاصة التقليدية منها، ورصد التطورات التي تعرفها.

ويرى المجلس أن هاته العملية تستدعي إشراك جميع المعنيين تحت إشراف الغرف المهنية والخبراء المعترف بهم كمرجعية في المهنة من طرف المهنيين المشهود لهم بالكفاءة والموضوعية من قبيل أمناء الحرف.

٢. اعتماد دفاتر تحملات بهدف توفير الشروط الاحترافية اللازمة لممارسة المهن والحرف

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باعتماد دفاتر تحملات تحدد المهارات والتقنيات اللازمة لمزاولة مهنة أو نشاط، كما تحدد هاته الدفاتر الجهة المهنية المؤهلة التي يخول لها القانون منح الترخيص لمزاولة المهنة والتي يخول لها أيضا من الصلاحيات اتخاذ الإجراءات التأديبية والزجرية بالنسبة لمخالفة القانون.

وتحدد دفاتر التحملات الخاصة بالمهن التقنية المدة اللازمة للتأهيل والحصول على الكفاءة في المهنة والجوانب النظرية والتطبيقية للتكوين، إضافة إلى سبل تدبير التكوين المستمر لتجديد المهارات وتحسين الكفاءات. وتجسيدا للاعتراف الفعلي بالمهارات المكتسبة، تسلم بطاقة مهنية تعترف بالقدرة والكفاءة والالتزام المهني.

ومع تحديد خصائص المهنة والمرجعية القانونية لضبط مزاولتها، يوصي المجلس أن تأخذ الجهات المعنية بإعداد دفاتر تحملات المهن والحرف بعين الاعتبار عامل تطور تقنيات هاته المهن وإمكانية تحديثها لمسايرة التطور التكنولوجي.

ويؤكد المجلس على ضرورة إحداث آلية للوساطة والتحكيم بالنسبة لكل مهنة تقوم بفض النزاعات بطرق ودية أو تصالحية.

٣. تثمين ممارسة الحرف والمهن

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز حماية الملكية الفكرية والصناعية للمهن والحرف خاصة الأصلية من التقليد الأجنبي، وهو ما يتطلب تفعيل دور الغرف المهنية والتنظيمات القطاعية لتأطير وحماية المهن. ويرى المجلس في هذا الإجراء أداة فعالة لتثمين ممارسة الحرف والمهن، يجب تدعيمها بما يلي:

- إعداد فضاء مهني افتراضي شبكي يتضمن كل المهنيين الحاملين للبطاقة المهنية، ويضم:
  - قائمة بيانات حول الكفاءات والمهارات المتوفرة بالنسبة لكل مهني في مجال تخصصه؛
  - نظام تنقيط يستعان به لتقييم أداء المهنيين من طرف الزبناء؛
- تحسيس المهنيين والحرفيين بأهمية التكوين المستمر لتجديد وتطوير مهاراتهم؛
- تنظيم لقاءات مهنية قطاعية لتدارس المستجدات والتعريف بالتقنيات والابتكارات.

ذ. توفير الضمانات اللازمة أثناء تطبيق قانون المقاول الذاتي

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتوفير الضمانات اللازمة أثناء تطبيق قانون المقاول الذاتي، وهو في هذا الصدد يدعو إلى الأخذ برأي المهنيين والمعنيين والعمل على تنزيل آليات التطبيق والمتابعة والتقييم، كما يدعو إلى:

- مراجعة وتحيين لائحة المهن المسموح بها للمقاول الذاتي وإدراج مهن العالم القروي؛
- تحديد مجال ونطاق المسؤولية الشخصية التي تحول دون انخراط العديد من الفئات مخافة تحمل مسؤولية أعطاب قد تكون خارجة عن إرادتهم؛
- العمل على احترام قانون الشغل وتوضيح الضمانات التي يمكن أن يقدمها المقاول الذاتي في إطار معاملاته، خاصة عند العمل في إطار المناولة.

ر. دعم خلق مجموعات مهنية للوحدات المحدثة والمدمجة في الاقتصاد المهيكل

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدعم خلق مجموعات مهنية للوحدات حديثة الإنشاء والإدماج في الاقتصاد المهيكل، إذ من شأن هذا الإجراء الإسهام في زيادة قوتها المهنية وبناء مجموعات قادرة على العطاء والمساهمة في تقديم خدمات ذات جودة والتفاعل إيجابيا مع محيطها.

وتعمل هاته المجموعات على تمثيل هاته الوحدات أمام الجهات وأمام أصحاب القرار وذلك بهدف الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، هذا إضافة إلى المساهمة في تأهيل أصحاب الوحدات المدمجة عبر توفير التكوينات الضرورية والمواكبة اللازمة.

كما انه من المنتظر أن تضطلع هذه المجموعات بدور كبير في إدماج باقي القطاع غير المنظم لولوج الاقتصاد المهيكل.

ز. تنويع مصادر وتحديث آليات تمويل المقاولة الذاتية

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن تمويل المقاول الذاتي بقروض ميسرة وآليات مبتكرة مدعمة بضمانات عمومية هدف محوري لدعم المبادرة. وفي هذا الشأن، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتنويع التمويلات العمومية والخاصة الملائمة لمختلف حاجيات المقاولة الذاتية، حيث يجب العمل على تهيئة المناخ اللازم لإحداث منتوجات وعروض مالية تهتم بحاملي المشاريع بهدف توفير الولوج إلى القروض، وتستفيد من دعم الدولة عبر الخدمة التي يوفرها صندوق الضمان المركزي.

وبالموازاة مع التمويلات التقليدية، فإن فتح المجال للمنافسة مع عروض التمويلات البديلة والتشاركية والتضامنية سيساهم في تقديم أفضل العروض حسب منطق العرض والطلب.

كما يوصي المجلس بخلق آليات تحفيزية للمؤسسات المالية لحثها على المساهمة بقوة في إنجاح ورش دعم المقاولات الذاتية، مع مراعاتها لخصوصيات وصعوبات مرحلة إنشاء وانطلاق المقاولة الذاتية.

ويرى المجلس ضرورة تشجيع رأسمال المخاطر على المستوى الجهوي والمحلي لتمويل المبادرة الذاتية وتحفيز صناديق الضمان لمساندة المشاريع الصغرى ورفع إمكانيات تمويل القروض الصغرى لإنشاء قرض خاص بالمقاولة الذاتية بضمان من الصندوق المركزي أو من شركات جهوية خاصة للضمان التعاضدي Société de Cautionnement Mutuel.

س. تعزيز دور صندوق الضمان المركزي

اعتبارا للدور الهام المنوط بصندوق الضمان المركزي، يوصي المجلس بتعزيز دوره ليواكب ورش الجهوية المتقدمة، وفي هذا الإطار يمكن صندوق الضمان المركزي أن يدعم مراكز الأعمال الجهوية وحاضنات المقاولات لتكون أكثر جاذبية وفعالية.

كما يوصي المجلس بالعمل على تنويع منتوجاته ليستجيب لمختلف الحاجيات الخاصة بالمقاولات الذاتية. وفي هذا الإطار يرى المجلس ضرورة تسهيل الولوج لخدماته وتبسيط الإجراءات لتسريع عرض الضمانات وتطوير التنسيق مع المؤسسات المالية وتكثيف التواصل مع الفئات المستهدفة وتوضيح شروط الاستفادة من ضمانات هذا الصندوق خاصة بالنسبة للمقاولين الذين لا يتوفرون على ضمانات شخصية للحصول على القروض.

ش. تطوير آليات احتضان ومواكبة المشاريع والمقاولات حديثة الإنشاء

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الإطار بدعم وتطوير وتحسين آليات احتضان ومواكبة المشاريع والمقاولات المحدثة من خلال:

- **التوجيه** Mentorat

يوصي المجلس بتشجيع التوجيه من خلال تمكين المقاولات ذات الخبرة من استقبال ومواكبة حاملي المشاريع بتوفير الدعم والاستشارة اللازمة ولا سيما تقاسم الخبرات المكتسبة لتشجيعهم على تحقيق أهدافهم المهنية. ويعتمد هذا التوجيه بالأساس على الخبرات المكتسبة من طرف الموجهين Mentor، المتوفرين على المهارات والمعارف الضرورية لبلوغ أهدافهم المهنية.

ويشير المجلس إلى أن هذا الخيار بتقديم التوجيه لأصحاب المقاولات حديثة النشأة عمل تطوعي لكن يدخل في إطار العلاقات المهنية. وفي هذا السياق يوصي المجلس بدعم البرامج الإعلامية المخصصة لهذا الغرض، وتعميم الممارسات الجيدة.

- **تفريع المقاولات** Essaimage

يعتبر تفريع المقاولات Essaimage، من الآليات الفعالة التي تساعد على إنشاء مقاولات جديدة ومنحها صفقات وتعزيز فرص نجاحها. ففي هذا الإطار، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أرباب المقاولات بتسهيل تفريع المقاولات وتوفير المواكبة المهنية الضرورية واللازمة في هذا الشأن، وذلك قبل وبعد الإنشاء.

ولإنجاح هاته العملية والحيلولة دون تردد العديد من المبادرين على نهجها، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالحفاظ على نفس مستوى الامتيازات الاجتماعية التي كان يستفيد منها أصحاب المشاريع والمبادرون لإحداث مقاولة عبر التفريع.

- **إنشاء وإنعاش مشاتل ومستنبتات المقاولات**

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بدعم تطوير مشاتل المقاولات التي تعتبر الآلية الأساسية المتوفرة لخدمة المقاولات الناشئة، خاصة في فترة التأسيس بحيث تقدم لها الدعم والنصائح التي من شأنها مساعدتها على تخطي العقبات التي تعوق المقاولات الحديثة النشأة.

كما يقترح المجلس إعداد دراسة لتقييم التجربة الحالية، إضافة إلى تعميم هاته المشاتل والمستنبتات على جميع جهات المملكة لاستقبال ودعم حاملي المشاريع بتوفير جميع الوسائل اللوجستية، ومرافقتهم على مستوى الاستشارة والتأطير لإطلاق وتطوير مشاريعهم.

- **تطوير حاضنات الأعمال**

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتطوير حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسات قائمة بذاتها تعمل على توفير جملة من الخدمات لحملة المشاريع قصد تمكينهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق وما بعد الانطلاق.

وإن من شأن هذا الإجراء توفير بيئة ملائمة ومتكاملة من التسهيلات والآليات الداعمة لحملة المشاريع قصد بلورة أفكارهم وإطلاق وإدارة وتطوير مشاريعهم، مما يضاعف من فرص النجاح بتقليص نسبة المخاطر. ويمكن لحاضنات الأعمال أن تحدث بدعم من الدولة أو أن تكون مبادرات خاصة أو بشراكة بين القطاع العام والخاص.

- **عقد مناظرة وطنية ولقاءات جهوية للمقاولة الذاتية**

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتنظيم مناظرة وطنية كل سنتين على الأقل تحت إشراف الوزارة الوصية وتنسيق مع القطاعات المعنية والجهات لتدارس حصيلة المبادرة المقاولاتية والتشغيل الذاتي وتقييم مساهمتهما في دينامية التنمية الجهوية والمحلية وخلق الثروة ومناصب الشغل.

وتتكب هاته المناظرة الوطنية كل سنتين على دراسة المنظومة الاقتصادية للمبادرة والمشاكل التي تعترضه والوسائل الكفيلة بتحسينه، ويتخلل هاته المناظرة الوطنية عروض واستطلاعات وكذا نتائج بحوث ميدانية وتقارير حول ممارسات جيدة محلية أو دولية إقليمية يتم عرضها وتقاسمها ولقاءات ومداخلات لخبراء ومختصين ومهنيين ومقاولين ومستثمرين وقطاعات بنكية وصناديق عمومية وخاصة يدلون كل من موقعه بما يراه مناسبا لتحسين مناخ الأعمال ورفع تحديات ومضاعفة الإنجازات.

ويقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن يكون إعداد المناظرة الوطنية من خلال تنظيم لقاءات جهوية تعقد في مختلف الجهات المغربية حول حصيلة دعم المبادرة وإنشاء المقاولة الذاتية، حيث يسلط الضوء كل سنة على التجارب المميزة والناجحة في جهة معينة تتقاسم فيه مع الجهات الأخرى الممارسات الجيدة والأفكار الجديدة لتطوير المقاولة الذاتية.

ملاحق

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

فئة الخبراء
أمين منير العلوي
التهامي الغريفي
آرمان هاتشويل
محمد حوراني
ادريس إيلالي
فاطمة المرنيسي
ادريس أوعويشة
عبد المقصود راشدي
ألبير ساسون
فئة النقابات
محمد علوي
خليل بنسامي
بوشتى بوخالفة
نجاة سيمو
محمد عبد الصادق السعيدي

فئة الهيئات والجمعيات المهنية
أحمد أبوه
محمد بنجلون
محمد بولحسن
عبد الكريم فوطاط
علي غنام
عبد الإله حفيظي
كمال الدين فاهر
منصف الكتاني
محمد رياض
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
الزهرة زاوي
محمد بن شعبون
سيدي محمد الكاوزي
عبد الرحيم الكسيري
كريمة مكيكة
محمد الخاديري
محمد موستغفر
فئة الشخصيات المعينة بالصفة
سعيد أحميدوش
خالد الشدادي

مراجع بيبليوغرافية

1. Académie de l'Entreprenariat: Livre Blanc de l'Entreprenariat, Propositions de l'Académie de l'Entreprenariat pour faire de la France un pays d'Entrepreneurs, Etats généraux de la FNGE. Paris, 2008.
2. AFRISTAT: Actes du séminaire " Le secteur informel et la politique économique en
3. Afrique Sub-Saharienne ", 10 – 14 mars 1997, Bamako, 3 vol.
4. Agence Française du Développement- Fondation de France: « Outils d'appui aux Jeunes entreprises dans les Pays de l'OCDE et leur application dans les pays en développement », Paris Mai 2013.
5. AGENOR Richard & Karim EL AYNAOUI: "Labor Market Policies and Unemployment in Morocco: A Quantitative Analysis". The World Bank, Washington DC December 7, 2002
6. AGARWAL Anna. "Vocational Education and Training in India". MIT India Reading Group, 20 Feb 2010. PPT Presentation. New Delhi 2010
7. AYEGOUA Jamila, Faiçal MAHREK, Amina RAJRAJIC & Mohammed TALBI: "Self-employment: Towards making entrepreneurship teaching more beneficial at the Moroccan university" 5th World Conference on Educational Sciences. Rabat 2012.
8. Banque du Développement du Canada: Indice BDC 2012 de la Nouvelle activité Entreprenariale. Québec, Montréal 2012.
9. Banque Inter Américaine du Développement: Entreprenariat et économies émergentes: création et développement de nouvelles entreprises en Amérique latine et en Asie de l'Est « L'actualité des services aux entreprises » n° 7 décembre 2003 www.iadb.org/sds/mic/localdev.htm
10. BARES Franck, Thierry Houé &Thierry Jacquot: Le Projet « Junior Entreprise » Comme outil pertinent d'initiation à l'entreprenariat: une analyse des comportements et des compétences.
11. « Revue de l'Entrepreneuriat » 2011/2 Vol. 10 | pages 89 à 119. Paris 2011.
12. BECHARD Jean Pierre & Denis GREGOIRE: archétypes d'Innovation Pédagogiques dans l'enseignement supérieur de l'entreprenariat: modèles et illustrations. Revue de l'Entreprenariat Volume 8, N° 2, 2009. Paris, 2009.
13. BORDOLEAU François & Vincent BRIAN GIROUX: État des Lieux sur le Travail Informel en Inde. Pôle de recherche sur l'action collective et le travail atypique (PRACTA).Paris, Juin 2013.

14. Bureau International du Travail (BIT):« Promotion de l'emploi indépendant », Rapport du Directeur Général, Conférence Internationale du Travail, 77ème session, Genève, BIT. 1990.

15. Bureau International du Travail (BIT): « Le dilemme du secteur non structuré », Rapport du Directeur Général, Conférence Internationale du Travail, 78tème session, Genève, BIT. 1991.

16. Bureau International du Travail (BIT) 1993a: « Statistiques de l'emploi dans le secteur informel », Rapport pour la XVème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Genève 19-28 Janvier 1993, BIT.

17. Bureau International du Travail (BIT) 1993 b: « Rapport de la Conférence », Rapport pour la XVème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Genève 19-28 Janvier 1993.

18. Bureau International du Travail (BIT) 1996, « Convention sur le travail à domicile », Genève.

19. Bureau International du Travail (BIT) 1997, Population Economiquement Active 1950-2010, 4ème édition, Genève.

20. Bureau International du Travail (BIT) 1998a, « Déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail Eston suivi », Conférence Internationale du Travail, 86tème session, Genève.

21. Bureau International du Travail (BIT) 1998b, XVIème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Rapport 1: Mesure du Sous-Emploi, Genève.

22. Bureau International du Travail (BIT) 1998c, XVIème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Rapport 2: Mesure du Revenu de l'Emploi, Genève, BIT.

23. Bureau International du Travail (BIT) 1998d, Rapport de la XVIème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Genève,

24. Bureau International du Travail (BIT), 1999a, Travail Décent, Rapport du Directeur Général, Conférence Internationale du Travail, 87tème session, Genève.

25. Bureau International du Travail (BIT), 1999b, « Le programme In Focus du BIT sur la sécurité socio-économique », IFP-SES, Genève.

26. Bureau International du Travail (BIT) 2002, Travail décent et économie informelle,

27. Conférence Internationale du Travail, 90ème session, Genève.

28. Bureau International du Travail (BIT) 2003a, XVIIème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Rapport Général, Genève.

29. Bureau International du Travail (BIT) 2003b, Rapport de la XVIIème Conférence Internationale des Statisticiens du Travail, Genève.

30. Bureau International du Travail: La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle Genève Conférence internationale du Travail 103e session, 2014.

31. Caisse de Dépôt et de Placement du Québec, HEC Québec & Banque Nationale: Indice Entrepreunarial Québécois de 2014. Québec. Montréal 2014

32. Canada Industrie: « Résumé de l'enquête sur le financement et la croissance

33. Des petites et moyennes entreprises », 2011. Site: www. ic.gc.ca/enquetes Québec 2013.

34. Canada Industrie: Principales statistiques relatives auxpetitesentreprisesDirection Générale de la Petite Entreprise. Ottawa, Juillet 2012. www.ic.gc.ca/statistiquespe Ottawa 2013

35. Carlos MALDONADO, Cheikh BADIANE & Anne-Lise MIELOT: Méthodes et Instruments d'Appuiau Secteur Informelen Afrique Francophone Organisation Internationale du Travail, Genève 2004.

36. CHARME Jacques: Les origines du concept de secteur informel et la récente définition del'emploi informel. Institut de Recherche pour le Développement (IRD). Paris, 2015.

37. CHARME, Jacques: 1998a, "Progress in Measurement of the Informal Sector: Employment and Shareof GDP". In: UN Statistics Division (1998), Handbook of National Accounting. HouseholdAccounting: Experiences in the Use of Concepts and Their Compilation. Volume 1: Household Sector Accounts. New York, pp. 171-188).

38. CHEN ALTER Marty:"Urban Employment in India Trends and Trajectories". URBAN EMPLOYMENT IN INDIA:"Inclusive Cities in India" PPT presentation Workshop June 7-8, 2011 New Delhi.

39. CNJA: Les Jeunes et l'Entreprise: « Nouveaux Enjeux, Programme d›Action » 4 Session du Conseil à Ifrane, Janvier 1995.

40. Conférence Entreprenariat: « l'Entreprenariat au Maroc vers un Ecosystème Performant » Groupe Attijariwafa Bank. Casablanca, Octobre 2015.

41. Conseil d'Orientation pour l'Emploi: Rapport du 8 Avril 2014 L'Evolution des Formes de l'Emploi, Paris 2014.

42. DAMOURS Martine & Stéphane CRESPO: «Enquête sur les Travailleurs Indépendants». Institut National de la Recherche Scientifique Urbanisation, Culture et Société. Québec, Décembre 2002.

43. DAMOURS Martine: « le Travail indépendant un révélateur des mutations du travail ». Presse de l'Université du Québec. Québec 2006.

44. David NEWHOUSE: "Self Employment in Developed Countries".World Development Report 2013. New York 2013.

45. DELAGE Benoit: « Résultats de l'Enquête sur le travail indépendant au Canada ». Direction Générale de la Recherche Appliquée pour le Développement des Ressources Humaines au Canada. Hull Québec 2002.

46. Direction Générale de la Coopération Internationale et du Développement: Entreprenariat et économies émergentes en Amérique latine et en Asie de l'Est, « L'actualité des services aux entreprises » n° 7, Décembre 2003, Paris 2003.

47. DEPROST Pierre, Philippe LAFONT et Dorothée IMBOT: Rapport « Évaluation du Régime de l'Auto-Entrepreneur » Inspection Générale des Finances & Inspection Générale des Affaires Sociales, Paris. Avril 2013.

48. Fédération Nationale des Auto-Entrepreneurs: Loi Pinel sur l'auto-entreprenariat: Un an après, le bilan. Paris Juin 2015.

49. Fondation de l'Entreprenariat au Canada: Rapport Annuel 2014-2015. Quebec, Montréal 2015. DEYPralay:"Creating Self Employment Opportunity under Public Private Partnership". PPT Presentation New Delhi 2015

50. EPA France: « Entreprendre pour Apprendre », Paris. 2013

51. FAVREAU, Louis et Lucie FRECHETE: «Développement local, économie solidaire et coopération internationale aujourd'hui: l'expérience latino-américaine ». Revue Erudit. Nouvelles pratiques sociales, vol. 15, n° 1, 2002, p. 40-57. URL: http://id.erudit.org/iderudit/008260ar

52. FORTUNY, Marie Angels & Jalal AL HUSSEINI: "Labour Market Policies and Institutions: a SynthesisReport. The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria andTurkey. International Labor Organization. Geneva 2011.

53. G20: "Employment Plan in France 2014". New York 2013

54. G20: "Employment Plan in Bresil 2014". New York 2013

55. G20: Employment Plan in South Africa 2014. New York 2013

56. G20: Employment Plan in India 2014. New York 2013

57. Haut-Commissariat du Plan: Prospective Maroc 2030: Actes du séminaire prospective énergétique du Maroc. Casablanca Juin 2006.

58. HATTFIELD Izzy: Self-Employment in Europe. Institute for Public Policy Research: JP Morgan & Co. London, January 2015. http://www.ippr.org/publications/self-employment-in-europe

59. IBOURK Omar: « Les Politiques de l'Emploi et les Programmes Actifs du Marché du Travail au Maroc ». ETF: Fondation Européenne pour la Formation. Bruxelles 2014.

60. INSEE France: Insee Première « Créateurs d'entreprises: avec l'auto-entreprenariat, de nouveaux profils » N° 1487, Paris, Février 2014

61. INSEE STATISTIQUE PUBLIQUE: Emploi et Revenus des Indépendants en France en 2015. Editions INSEE, Paris 2015.

62. International Labor Organization International Institute for Labor Studies: "Brazil an Innovative Income Led Strategy" Switzerland Geneva March 2011

63. International Labor Organization: «Informality and the Quality of Employment

64. In G20 countries Report" prepared for the G20 Labour and Employment Ministerial Meeting, Melbourne, Australia, 10-11 September 2014.

65. JULIEN Pierre-André& Louise CADIEUX: « Rapport d'étude: Science technologie et innovation, la mesure de l'entreprenariat ». Institut de la Statistique du Québec, Québec 2010.

66. KAMARA Oscar: Etude de Cas des Marchands ambulants. StreetNet. Dakar 2012

67. KHALIL Jamal: Derb Ghallef Le bazar de l'informel Etude sur la Jouteya de Derb Ghallef. Université Hassan 2 et CGEM. Casablanca Mai 2008

68. LAXMAN Arathi: "Self Employed Women's Association (SEWA) Pilot in India". Web Connect International. PPT Presentation New Delhi November 2010

69. LECLERQ Grégoire: Livre Blanc: 2012 Mesures à Prendre pour l'Auto-Entrepreneur. Fédération des Auto-Entrepreneurs. Paris 2012.

70. LORD Simon: « Travail Autonome au Québec et au Canada: une analyse empirique de ses déterminants et de sa dynamique ». Université du Québec. Montréal, Juillet 2014.

71. MAAMAR Badreddine: Ségmentation du Marché Informel Marocain. Université du Québec à Montréal. Montréal Novembre 2011

72. MATHIEU Cynthia & Étienne St-Jean: Les determinants du développement de l'auto eficacitéentrepreunariale dans un contexte de mentorat. Cairn.info. Revue de l'entreprenariat 2011/3 Vol. 10 | pages 13 à 31. Paris, 2011

73. MEBTOUL Abderrahmane: Le Maghreb face aux enjeux mondiaux, le Maghreb face au poids de la sphère informelle. Institut Français des Relations Internationales. Note de l'IFRI. Paris, Décembre 2013.

74. MEJATI ALAMI Rajaa: « Genèse du Secteur Informel au Maroc 1956-2004 ». Rabat Janvier 2006.

75. MINISTERE DE L'INDUSTRIE, DU COMMERCE, DE L'INVESTISSEMENT ET DE L'ECONOMIE NUMERIQUE: Industrie en Chiffres Exercice 2013. Rabat 2013.

76. Ministère du Redressement Productif& Réseau National des Instituts du Mentorat Entrepreunarial. « Charte Nationale du Mentorat », Paris 2013.

77. MORJI Faouzi: Place dans l'économie informelle et ses caractéristiques. Le Point de vue des artisans de Fès et les conditions de formalisation des UPAI. Chambre d'Artisanat de Fès Conférence interrégionale – RIFA le secteur informel au Maroc. Université Hassan 2 Casablanca 27 Septembre 2011.

78. MORO Sueli & Flavia CHEN: "Self-Employment in Brazil and Its Determinants: A spatial analysis". Menas Gerais Federal University in Belo Horizonte. Regional Development and Planification Center. Belo Horizonte, June 2003.

79. NAGAMINE COSTANZIRogério, Edvaldo DUARTE BARBOSA&Julimar DA SILVA BICHARA: « Intégration des travailleurs pour compte propre au système de prévoyance sociale du Brésil ».Revue internationale du Travail, vol. 152 (2013), no 3-4. Organisation Internationale du Travail. Genève 2013.

80. NARITAY, Renata: Self-Employment in Developing Countries: "a Search-Equilibrium Approach». Department of Economics University College London. November 2010.

81. NDEM André: Analyse du système d'éducation et de formation au Maroc. Banque Africaine du Développement, Département OSHD, Avril 2013.

82. OCDE: « Les marchés du travail au Brésil, en Chine, en Inde et en Russie et l'évolution récente et les perspectives des marchés du travail dans les pays de l'OCDE » Paris 2007.

83. OCDE Union Européenne: « Synthèse sur l'entreprenariat des jeunes en Europe », Luxembourg 2012.

84. OCDE. « Aider les Jeunes à Prendre un Nouveau Départ: Plan d'Action de l'OCDE pour les Jeunes ». Paris Mai 2013.

85. OCDE Synthèses: L'emploi informel dans les pays en développement: une normalité indépassable ? Paris. 2008.

86. OCDE: « Taux de travailleurs indépendants », dans Panorama Del 'entrepreneuriat 2013, Éditions OCDE. http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2013-6-fr

87. OCDE« Travail indépendant », dans Panorama de l'entrepreneuriat 2014, Éditions OCDE, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/entrepreneur_aag-2014-6-fr

88. ONU Conseil Economique et Social Commission Économique pour l'Afrique. « Étude sur la Mesure du Secteur Informel et de l'emploi informel en Afrique » Centre Africain pour la Statistique. New York, Juillet 2009.

89. ONU PNUD MAROC:« Plan Cadre d'Appui au Programme de Développement 2012-2016 » Rapport 2014 Rabat 2014.

90. PAYSANT Michel: « Le travail et l'emploi dans 20 ans » Rapport au Comité d'Analyse Stratégique. Editions de l'Organisation. Paris 2010.

91. Premier Ministre Département de la Prévision Economique et du Plan. Direction de la Statistique: Synthèse des Résultats de l'Enquête sur le Secteur Informel Non Agricole 1999-2000. Rabat 2003

92. RAMASWAMY Kav: "Job Creation in Urban India: A Note for discussion" PPT Presentation.

93. Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai. Berkeley-Bengaluru. 26/03/2013.

94. Secrétariat d'Etat au Commerce, à l'Artisanat, à la Consommation et à l'Economie Sociale et Solidaire: « Principales Dispositions du Projet de Artisanat, Commerce et Très Petites Entreprises ». Paris, Mai 2014.

95. SATHYA Pal Sharma &NrusimhaMURTHY:"Evaluating Self Employment to Encourage the Employment in India". International Journal of Advancements in Research & Technology, Volume 2, Issue 11, November-2013. New Delhi 2013

96. State Bank of India:"Smart SME Products for Smart Businesses". New Delhi 2006

97. Santé Protection Sociale Internationale: Exemples de mise en place de protection sociale dans les pays à forte économie informelle. GIP SEPSI. Paris 2013.

98. Stephen J. SWAIN:« Self-Employment and Business Plan Development" International Center for Peace & Development, USA the Mother's Service Society, Pondicherry:Strategies for Full Employment in India. New Delhi November 2004

99. TREMBLAYDiane Gabrielle & Emile GUENIN: «Choisir le Travail Autonome le Cas des Travailleurs Indépendants de l'Informatique». Note de Recherche de la Chaire de Recherche du Canada sur les Enjeux Socio-Organisationnels de l'Economie du Savoir. Montréal Juin 2008

100. TENECO, Elisabeth:Programme for the Promotion of Formalization in Latin America and the Carribean "Policies for Formalization of Micro and Small Enterprises in Brazil. International Labor Organization,Regional Direction of ILO. Sao Paulo June 2014.

101. VALEAU Patrick: l'Accompagnement des entrepreneurs durant les périodes du doute. Revue de l'Entreprenariat Volume 5, N° 1, 2006. Paris 2006.

102. WIEGO: Santé et sécurité au travail pour les travailleurs du secteur informel. Publications

103. WIEGO no 5. Paris, juin 2012

104. منظمة العمل الدولية، دليل إسترشادي للتشغيل 2014 جنيف 2014

105. تواصل نشرة إخبارية لوزارة الشباب والرياضة عدد خاص حول التشغيل الذاتي ديسمبر 2014

106. منظمة العمل الدولية جنيف. مؤتمر العمل الدولي

107. الدورة السابعة والتسعون2008تقريرالمديرالعامالعمل اللائق تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق

108. المجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية: المخططات القطاعية دعامة أساسية للتخطيط والتنمية. العدد 15 يونيو 2011

109. المندوبية السامية للتخطيط: البحث الوطني حول القطاع غيرالمنظم 2007 الرباط ديسمبر 2009.

110. إدريس الكراوي: إشكالية التشغيل مقاربات وتوجهات، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث للتنمية، الدار البيضاء مارس 2014.

111. تشغيل الشباب: تقرير المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2. 2011

112. الإقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مندمج: تقرير المجلس الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 19. 2015

113. مكتب العمل الدولي جنيف: الإنتقال من الاقتصاد غير المنظم للإقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة 113. 2014